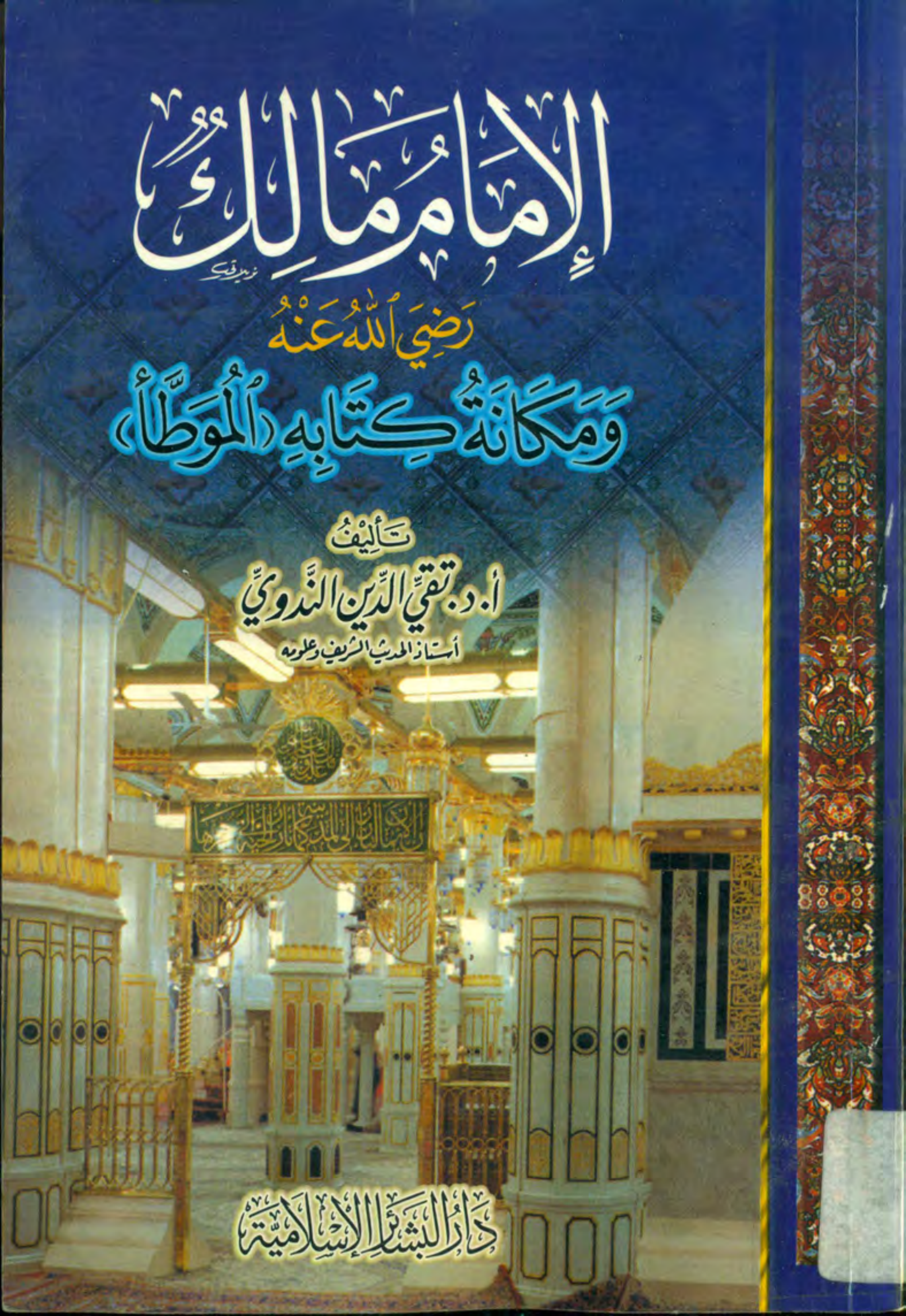

الإمام مالك
رضي الله عنه
ومكانة كتابه «الموطأ»
تأليف
أ. د. تقي الدين الندوي
أستاذ الحديث الشريف وعلومه
دار البشائر الإسلامية

الإمام مالك

رضي الله عنه

ومكانة كتابه (الموطأ)

تأليف

أ. د. تقي الدين الندوي

أستاذ الحديث الشريف وعلومه

دار البشائر الإسلامية

٢١٦٧١
٣٥٦

جميعُ الحُقُوقِ محفُوظةٌ

الطّبْعةُ الرّابعةُ

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٧٠٤٩٦٣/ ٠٠٩٦١١

بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥

e-mail: bashaer@cyberia.net.lb

تقـدِيم الكِتاب

بقلم: فضيلة الأستاذ الجليل

السيد محمد الرابع الحسني الندوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلواته وسلامه على رسوله الأمي الأمين خاتم النبيين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه الغُرِّ الميامين، وبعد:

فإن الله تعالى اخْتار هذا الدين الحنيف المتين دين عباده المسلمين، وأكمله على نبيه خاتم المرسلين، وأتم بذلك نعمته عليهم، وجعل الله هذا الدين قائماً ومتواصلاً إلى يوم القيامة، فهيَّأ له من يدعو إليه ويقوم بتبليغه إلى الناس، وبشرحه وإيضاحه وتعليمه، واستنباط مسائله وأحكامه من كتاب الله العزيز، ومن كلام رسول الله البليغ، ومن سيرته الحسنة، ويشتمل عليها علم الحديث الشريف،

فرواه صحابته الكرام وتحدَّثوا به، ونقله من جاء من بعدهم من الصادقين الأمناء من أتباعهم، وسعى المهتمون به إلى أن يجمعوا ثروته الجليلة في المجامع والكتب، فجاءت كتب الحديث الشريف وعلى رأسها في دقة الرواية وشدة الأمانة كتاب «الموطأ» لإمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبحي ــ رضي الله عنه ــ ، وكتاب الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ــ رضي الله عنه ــ .

غير أن الإمام مالك بن أنس قد امتاز على غيره من جميع مؤلفي كتب الحديث في تقدمه زمنيًا، فقد عاش بخدمته للحديث الشريف منذ العقد الأخير من القرن الهجري الأول إلى العقد الثامن من القرن الهجري الثاني، ثم إنه أقام في مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام في جوار أبناء صحابته الكرام ــ رضي الله عنهم ــ ، فكانت معرفته للثقافة الدينية الإسلامية الأولى معرفة قريبة وأصيلة.

وكان الإمام مالك ــ رحمه الله تعالى ــ في سيرته العملية متأسيًا بأسوة رسول الله ﷺ، وكان من الأتقياء الورعين، ومن الصابرين على كل ما يصيبه من قسوة الأحداث، ومن الأذى في سبيل الحق وخدمة العلم، فضرب بذلك مثالاً رائعاً للمؤمن التقي المجاهد في سبيل دين الله وخدمة علومه.

ولقد أجمع الناس على أهمية كتابه الموطأ وكونه مصدراً من المصادر الأولية لمعرفة أحكام الله تعالى في دينه، وخدم العلماء هذا الكتاب شرحاً وإيضاحاً، واستفادوا به، ومن هؤلاء المهتمين به والشارحين له شيخ علم الحديث في الهند سماحة العلامة محمد زكريا الكاندهلوي ــ رحمه الله تعالى ــ ، فقد أثرى مكتبة الحديث الحافلة بشرحه «أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك»، وأعجب به المشتغلون بعلم الحديث الشريف في أقطار العالم الإسلامي واستفادوا به، وقام بطبعه طباعةً بهيةً مخدومة عدد من تلاميذه، وفي مقدمتهم عالم الحديث الجليل فضيلة الدكتور تقي الدين الندوي المظاهري، الذي عكف على تهيئة هذا الشرح بجد واهتمام للطباعة الأنيقة بالتحقيق والتعليق، فله من جميع المهتمين بعلم الحديث التقدير اللائق والثناء العاطر.

ولم يكتفِ فضيلتُه بهذا العمل، بل وقام بتأليف كتاب في سيرة إمام الهجرة الإمام مالك بن أنس صاحب كتاب «الموطأ»، وبذل جهداً وسعياً مشكوراً في عرض سيرته وأعماله وكتابه الأهم «الموطأ»، وصدرت له طبعات، ثم عكف عليه فضيلته تجويداً له وإضافةً لفوائد جديدة، وجعله أكثر احتواء للمفيد، وبذلك أصبح كتابه هذا تحفة قيمة في

موضوعه، ومصدراً لمعرفة المكانة العالية والحياة الجليلة لهذا الإمام العظيم.

وإني مع إبداء تقديري العظيم لعمله الجليل أكتب هذه الأسطر القليلة ترحيباً بهذه الطبعة من الكتاب داعياً الله تعالى أن يجزيه عليه خير الجزاء.

٦/ ٤/ ١٤٢٣هـ — **محمد الرابع الحسني الندوي**

١٨/ ٦/ ٢٠٠٢م — رئيس جامعة ندوة العلماء لكهنؤ بالهند

كلمة سماحة المرحوم العالم الجليل فضيلة الشيخ أحمد بن عبد العزيز آل مبارك

رئيس القضاء الشرعي بدولة الإمارات (سابقاً)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، **وبعد**:

فقد وقفت على رسالة لأخينا الفاضل الشيخ تقي الدِّين بن بدر الدِّين الندوي، والرسالة ترجمة لإمام الأئمة بلا نزاع، وناصر السُّنَّة، إمام المدينة، مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ، رأيتها جامعة شاملة، تطرَّق فيها لجميع ما يحتاجه من يريد معرفة هذا الإمام وفضله، وإن كان الإمام مالك لا يحتاج إلى التعريف؛ إذ هو الشمس في وسط النهار.

ولكن مؤلف هذا الكتاب أراد أن يبرز بعض ما خفي على من ليس له إلمام بهذا الإمام، ثم إنه جمع أقوال

المتقدِّمين والمتأخِّرين ما لم يجمعه غيره في كتاب مفرد، حسب معرفتي، وذلك لكثرة مطالعته للكتب النافعة وحصوله عليها.

جزاه الله عن نفسه خيراً كثيراً وعن المسلمين، وثبته على الحق، ونفع بعلمه العباد.

أحمد عبد العزيز آل مبارك

رئيس القضاة

بدولة الإمارات العربية المتحدة

١١/٢/١٣٩٨هـ

كلمة من فضيلة الشيخ الفاضل بيه بن السالك الشنقيطي المالكي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى جده وعلا، والصلاة والسلام على نبيّه ومصطفاه، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد:

بأمر من صاحب الفضيلة الشيخ الورع أحمد[1] بن عبد العزيز آل مبارك، رئيس القضاء الشرعي بدولة الإمارات ـ أطال الله عمره، ووفَّقه لما فيه الخير لنفسه وللمؤمنين أجمعين ـ طالعت كتاب الدكتور تقي الدِّين الندوي المظاهري أستاذ الحديث، في سيرة إمامنا مالك بن أنس ـ رضي الله عنه ـ فوجدته، والحق يقال: إنه جمع ما لم أطَّلع عليه مجموعاً في كتاب واحد من أخبار هذا الإمام.

(١) انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٤٠٩هـ الموافق ١٩٨٨م.

وذلك لأنه أتى على الكثير ممَّا ورد في المراجع الموثوقة بها من كتب مستقلة في هذا الفن، مثل كتاب «ترتيب المدارك» للقاضي عياض، و «الديباج المذهَّب في علماء المذهب» لابن فرحون، وكتاب «الديباج» المعروف بـ «نيل الابتهاج بتطريز الديباج» للشيخ التنبكتي، و «بستان المحدثين»، و «تذكرة الحفَّاظ»، بالإضافة إلى تراجم كثيرة، فذكر منها على الخصوص ما كتبه الشيخ الأكبر علاَّمة وقته محمد زكريا الكاندهلوي في مقدمة شرحه على «الموطأ» المسمَّى «أوجز المسالك بشرح موطأ الإمام مالك».

ولقدساير صاحب هذا الكتاب، أعني تقيّ الدِّين الندوي، الإمام مالكاً في حياته منذ مولده ونشأته، حيث كان طالباً يتردَّد على شيوخه الجلَّة من علماء المدينة، منبِّهاً على نبوغه الرائع، وحرصه على طلب العلم، وأخلاقه الجذَّابة، وعقله النَّابغ، واتِّباعه الحازم، كما تعرَّض بشيء من التفصيل لمؤلَّفاته القيِّمة، ونوادر فذَّة من ورعه، وأسماء كثيرة من شيوخه وتلامذته، ومدى اعتناء الأئمة بمؤلفاته شرحاً وتعليقاً ودرساً وتمحيصاً، وكان في كل الأحوال أميناً في النقل، حريصاً على إيراد الروايات بألفاظها وسردها كما هي، وقلَّما يتصرَّف فيها.

أدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفِّقنا ويوفِّقه ويجزل له الأجر على خدماته، إنه سميع قريب.

بيه بن السالك

القاضي بالمحكمة الشرعية

بأبو ظبي، سابقاً ٢١/ ١/ ١٩٧٨م

مُقَدّمَة الطَّبْعَة الأولى

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وخاتم النبيين محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين،

أما بعد:

لقد ألَّفت «تذكرة أعلام المحدثين» باللغة الأردية، وتناولت في كتابي تذكرة الأئمة الأربعة، وأرباب الصحاح الستة، وسيرة الإمام الطحاوي، وقد نشر هذا الكتاب مراراً في الهند وباكستان، وتلقى قبولاً حسناً لدى العلماء، فلما وصلت إلى أبو ظبي، عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، أمرني سماحة الشيخ أستاذنا الكبير أحمد بن عبد العزيز آل مبارك، رئيس القضاء الشرعي أن أؤلِّف كتاباً موجزاً يحتوي على سيرة الإمام مالك، وفقهه، ومكانة كتابه «الموطأ»، وقد استجبتُ

لرغبته، وقمت بهذا العمل الذي أثمر هذا الكتاب، والذي أصله كتابـي السابق.

هذا ولشيخنا المحدث العلامة الكبير محمد زكريا الكاندهلوي، ريحانة الهند وبركة العصر ــ رحمه الله تعالى ــ ، المتوفى سنة ١٤٠٢هـ بالمدينة المنورة ــ على صاحبها ألف ألف صلاة وسلام ــ مؤلَّفات عديدة حول السُّنَّة، منها: «أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك»، وعليه مقدمة ضافية كأنها موسوعة كبيرة حول الإمام مالك، وما يتعلَّق بـ «الموطأ»، وقد استفدتُ منها كثيراً في كتابـي هذا مع شرح وزيادة.

أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يصبح هذا الكتاب عوناً لتعريف هذا الإمام الجليل ومكانة كتابه «الموطأ» في أوساط طلاَّب العلم، ومرشداً لهم للاطِّلاع عليه اطِّلاعاً ميسّراً وهادياً لهم ومرفقاً.

وقد جعلته في فصلين، **الأول**: في حياة الإمام مالك، وطلبه للعلم ونشره له وفي حليته وفضائله، والثاني: في كتابه «الموطأ» تأليفه، ومكانته وخصائصه، وفضائله.

أدعو الله سبحانه وتعالى أن ينفع به طلبة العلم

وأساتذة الحديث، وأن يغرس في نفوسهم الحب والتقدير للخدمات التي أسداها إمام دار الهجرة، ويقوي شوقهم للرجوع إلى تأليفه «الموطأ» بفارغ الصبر، والله ولي التوفيق.

تقيّ الدين الندويّ

١٠/١/١٩٧٨م

تقديم الطبعة الجديدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين محمد وآله وأصحابه أجمعين، **أما بعد**:

فإن كتاب «الإمام مالك ومكانة كتابه الموطأ»، قد ألفته قبل عشرين عاماً على طلب سماحة الشيخ أحمد عبد العزيز آل مبارك ــ رحمه الله تعالى ــ رئيس القضاء الشرعي بأبو ظبي، وقد طبع هذا الكتاب ثلاث مرات، وتلقي بالقَبول عند العلماء والباحثين.

ثم أعدت النظر في هذا الكتاب، وزدت عليه بعض الفوائد وقدمته للطباعة لتعريف هذا الإمام الجليل، إمام دار الهجرة، مالك بن أنس ــ رضي الله عنه ــ في أوساط طلَّاب العلم، والباحثين، إسهاماً مني في نشر ترجمة هذا الإمام الجليل، وتشجيعاً للعلماء والباحثين، لدراسة حياة إمام دار الهجرة وكتابه «الموطأ».

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، والحمد لله أوَّلاً وآخراً، وصلَّى الله على خير خلقه سيِّدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين.

تقيّ الدّين النّدويّ

يوم الجمعة بعد صلاة العصر

مدينة العين

تمهيد

عصر الإمام مالك

ولِد الإمام مالك قبل انتهاء القرن الأول الهجري بسبع سنين، ومات قبل انتهاء القرن الثاني بنحو عشرين سنة بعد أن شهد من صفحات هذه الحياة نحو سبع وثمانين سنة.

وكان نصف عمره تقريباً في عهد بني أمية والنصف الآخر في عهد بني العباس، فأدرك بهذا العمر المبارك الدولتين الإسلاميتين اللتين اتَّسعت رقعة الإسلام في عهدهما، واستقرَّت فيهما أحكامه في البلاد المتسعة المترامية الأطراف التي لا تغيب عنها الشمس، إذ من الشرق وصل حكم الإسلام إلى الصين، ومن الغرب وصل إلى وسط أوروبا، وبحر الظلمات، كانت الدولتان تحكمان باسم الخلافة، وحكمهما ملك عضوض، ولم تكن الخلافة فيهما شورى بين المسلمين كما كان في الخلافة الراشدة.

ولو نظرنا في العصر الذي شهده الإمام مالك لوجدناه يمتاز بكثرة الاتجاهات الدنيوية والدينية، والحركات الفكرية والسياسية، وحدثت فيه فتن واضطرابات، وظهرت النزعات التي قضى عليها الإسلام، وعادت العصبيات القبلية، وظهرت الجاهلية التي نعاها النبي ﷺ في خطبته بقوله: «إنَّ الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظُّمَها بالآباء، الناس من آدم وآدم من تراب»[1].

إنَّ هذه العصبيات التي نفاها الإسلام من مراكزه وحواضره لجأت إلى بادية العرب، ثم عادت إلى نشاطها ونفوذها، وأصبحت هذه العصبية الذميمة، والنخوة الأثيمة، والأثرة القبلية والطائفية والنسبية، التي هي أشدُّ خطراً على المصلحة الاجتماعية، وأشد معارضة للروح الإسلامية من الأثرة الفردية، فضيلة في هذه الحياة ومفخرة من مفاخر الإنسان، بعدما كانت رذيلة من رذائل الجاهلية، وسبة على الرجل المؤمن، وقد تهيَّأ المجتمع لألوان من المؤامرات والدسائس.

وأخذت الحياة المادية والاجتماعية تتَّسع وتتفسَّح

(١) انظر: «زاد المعاد» (٣/ ٣٥٩)، والحديث أخرجه ابن هشام ٢/ ٤١٢.

بعد أن فتح الله تعالى على العرب والمسلمين ما فتح من أقطار، وهيَّأ لهم ما هيَّأ من خيرات، وكانت هناك محاولات للتوفيق بين حياة المجتمع والنصوص الدينية، فكثرت الأقوال في الفقه الإسلامي، وظهرت الآراء والمذاهب، وبرز في الحياة العلمية والدينية مذهبان أو منهجان:

المنهج الأول: منهج أهل الحديث أو مذهب أهل الأثر، وهو المنهج المتقيد بنصوص القرآن والسُّنَّة النبوية، وكان لهذا المنهج أنصار كثيرون.

المنهج الثاني: هو منهج أهل الرأي، وهو المنهج الذي يضيف إلى تقبُّل النص واحترامه إعمالاً للفكر، واستنباطاً للحكم، واجتهاداً في تفسير النص أو تأويله.

وقد عاون على تأييد هذا المذهب واتِّساعه ـ إلى حدٍّ ما ـ نموّ المجتمع واتِّساعه.

وتغلب منهج أهل الرأي على بيئة العراق؛ لأنها كانت في ذلك العصر أقوى البيئات العلمية الإسلامية.

وتغلَّب منهج أهل الحديث والنقل على بيئة أهل الحجاز عامة، وعلى بيئة أهل المدينة المنورة خاصة.

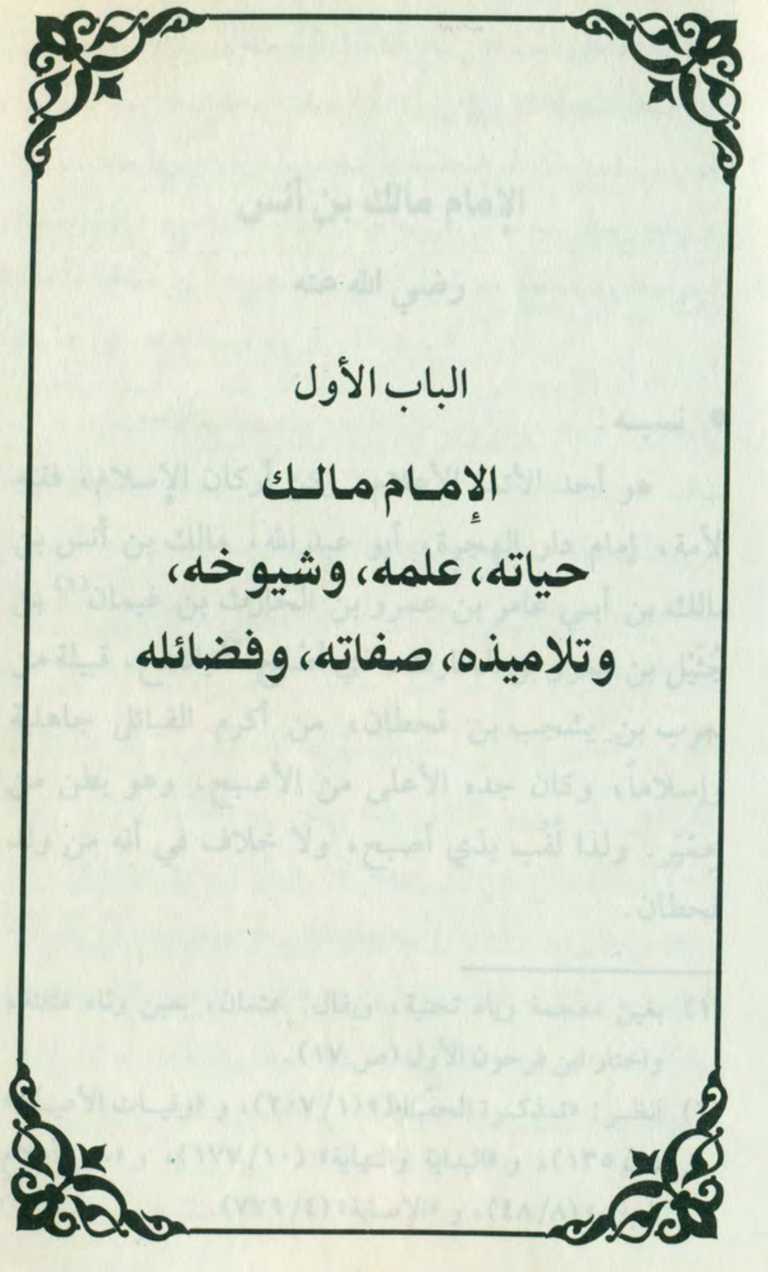
وقد قضى الإمام مالك حياته في المدينة متأثراً بما فيها ومن فيها.

ولقد وُلِد الإمام مالك ــ رضي الله عنه ــ في عهد الوليد بن عبد الملك الأموي، وتوفي في عهد هارون الرشيد العباسي، وشهد ما شهد من دولتي الأمويين والعباسيين، وما كان بينهما من صراع ونضال، وما ثار في المجتمع من ثقافات إسلامية وعربية وهندية وفارسية وغيرها.

ومرَّ عليه في حياته الممتدَّة الكثير، فرأى الصراع بين العباسيين والعلويين، ورأى حركة الخوارج بما فيها من عنف، وشهد الجدال بين الشيعة وأهل السنة وبين الخوارج وغيرهم، ولا بدَّ أن يكون لكل هذا أثر في تفكير مالك وتراثه.

هذه كلمة موجزة في عصر الإمام مالك، أردنا منها إعطاء القارىء فكرة موجزة عن ذلك العصر، لا سيَّما في ناحيتيه السياسية والعلمية، ثم ننتقل بعدها إلى الحديث عن الإمام مالك ــ رضي الله عنه ــ.

❑❑❑



الباب الأول

الإمام مالك

حياته، علمه، وشيوخه، وتلاميذه، صفاته، وفضائله

الإمام مالك بن أنس

رضي الله عنه

* نسبـه :

هو أحد الأئمة الأعلام، ركن أركان الإسلام، فقيه الأمة، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك بن أبـي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان[1] بن جُثَيْل بن عمرو بن الحارث، ذي أصْبَح[2] بالفتح، قبيلة من يعرب بن يشجب بن قحطان، من أكرم القبائل جاهلية وإسلاماً، وكان جده الأعلى من الأصبح، وهو بطن من حِمْيَر. ولذا لُقِّب بذي أصبح، ولا خلاف في أنه من ولد قحطان.

---

(١) بغين معجمة وياء تحتية، ويقال: عثمان، بعين وثاء مثلثة، واختار ابن فرحون الأول (ص ١٧).

(٢) انظر: «تذكرة الحفّاظ» (١/ ٢٠٧)، و «وفيات الأعيان» (٤/ ١٣٥)، و «البداية والنهاية» (١٠/ ١٧٧)، و «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٨)، و «الإصابة» (٤/ ٧٧٩).

وأول من أسلم من آبائه أبو عامر، واختلف أهل الرجال في صحبته، ذكره الذهبي في «تجريد الصحابة» قال: لم أر أحداً ذكره في الصحابة وكان في زمن النبي ﷺ، وحكى القاضي عياض عن القاضي أبي بكر بن العلاء القشيري: هو صحابي جليل شهد المغازي كلها خلا بدراً، وبه جزم السيوطي في «التنوير»[1].

وجد الإمام وهو: مالك بن أبي عامر تابعي بلا خلاف، نعم، من كبار التابعين ورواة الجميع، مات سنة أربع وسبعين على الصحيح، قاله الزرقاني، وكان ممَّن تولى دفن عثمان ــ رضي الله عنه ــ مختفياً بالليل، قال الحافظ: قد صحَّ سماعه من عمر ــ رضي الله عنه ــ.

وكان لمالك بن أبي عامر ثلاثة بنين: أنس، وهو والد الإمام، وعم الإمام أبو سهيل نافع، وقد أكثر الإمام مالك الأخذ عنه في «الموطأ»، روى عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ وغيره من الصحابة، وهو من رواة الستة أيضاً، وتوفي في إمارة أبي العباس، وعمه الآخر الربيع، ليس له رواية في الكتب الستة ولا الموطأين،

(١) «تنوير الحوالك» (ص ٣).

لكن ذكره الحافظ في الرواة عن أبيه مالك بن أبي عامر، وكذا عدَّه فيهم الزرقاني[1].

وكذلك أنس والد الإمام ليس من رواة الستة وغيرها من الكتب المتداولة، لكن ذكره الحافظ في الرواة عن أبيه مالك بن أبي عامر.

وأم الإمام هي: العالية بنت شريك بن عبد الرحمن الأزدية، وقيل: طلحة مولاة عبد الله بن معمر.

* ولادته:

ذكر اليافعي في «طبقات الفقهاء» أنه ولد سنة أربع وتسعين، وذكر ابن خلِّكان وغيره أنه ولد سنة خمس وتسعين، قيل: سنة تسعين، قاله الذهبي في «تذكرة الحفّاظ»[2].

أما يحيى بن بكير فقال: سمعته يقول: ولدت سنة ثلاث وتسعين فهذا أصح الأقوال، واختاره السمعاني، وقال: هذا متَّصل بالسند إلى يحيى بن بكير تلميذ الإمام، واختاره ابن فرحون.

(١) «شرح الزرقاني» (١/ ٢).
(٢) (١/ ٢٠٧).

* مولد الإمام مالك:

وُلِد الإمام بالمدينة المنورة، وهي مدينة رسول الله ﷺ، ومهجره الذي هاجر إليه، وموطن الشرع، ومبعث النور، ومعقد الحكم الإسلامي الأول، ومهد السنن، وموطن الفتاوى المأثورة، اجتمع بها الرعيل الأول من علماء الصحابة ثم تلاميذهم من بعدهم.

وقد وردت في فضائل المدينة أحاديث وآثار كثيرة، وعقد لها المحدثون تراجم مستقلة في كتبهم.

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ﷺ: «على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجَّال»[1].

قال مالك بن أنس: المدينة محفوفة بالشهداء، وعلى أنقابها ملائكة يحرسونها، لا يدخلها الدجال ولا الطاعون، وهي دار الهجرة والسُنَّة، وبها خيار الناس بعد النبي ﷺ وأصحابه، واختارها رسول الله بعد وفاته، فجعل بها قبره، وبها روضة من رياض الجنة، ومنبر رسول الله ﷺ، وليس ذلك في البلاد غيرها.

---

(١) أخرجه البخاري في فضل المدينة (٢/ ٢٢٣)، ومسلم في «صحيحه» ح (١٣٧٩) (٢/ ١٠٠٥).

وفي رواية، ومنها تبعث أشراف هذه الأمة، وهذا كلام لا يقوله مالك عن نفسه، إذ لا يدرك بالقياس[1].

وقال جعفر بن محمد: قيل لمالك: اخترت مقامك بالمدينة وتركت الريف والخصب؟ فقال: وكيف لا أختاره، وما بالمدينة طريق إلاَّ سلك عليها رسول الله ﷺ وجبريل عليه السلام ينزل عليه من عند رب العالمين في أقل من ساعة[2].

وكان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى أهل المدينة يسألهم عما مضى، ويعملون بما عندهم، وسأفيض القول في عمل أهل المدينة في موضعه إن شاء الله تعالى.

* نبوغه المبكر:

ظهر نبوغه من صغره، ورزقه الله سبحانه وتعالى قلباً واعياً، وحافظة قوية، وذهناً وقاداً، وحفظ القرآن الكريم في صغره، ثم اتَّجه إلى حفظ الحديث، فوجد من بيئته مُحَرِّضاً ومن المدينة موعزاً ومشجّعاً، ولذلك اقترح على أهله أن يذهب إلى مجالس العلماء ليكتب العلم ويدرسه،

---

(١) «المدارك» (١/ ٣٤).

(٢) «المدارك» (١/ ٣٤).

فذكر لأمه أنه يريد أن يذهب فيكتب العلم، فألبسته أحسن الثياب وعمَّمته ثم قالت: «اذهب إلى ربيعة فتعلم أدبه قبل علمه»[1]، وفي رواية: فتعلم علمه قبل أدبه، تقصد الوالدة هنا تعلّم العلم والأدب جميعاً.

قال بعض معاصريه: رأيت مالكاً منذ صباه على استحفاظ ما يكتب عليه، حتى إنه بعد سماع الدرس يتبع ظلال الأشجار، يستعيد ما تلقى، ولقد رأته أخته كذلك فذكرته لأبيها، فقال لها: «يا بنيّة، إنه يحفظ أحاديث رسول الله ﷺ».

* اجتهاده في طلب العلم:

ذكر الإمام مالك: كان لي أخ في سن ابن شهاب، فألقى أبي يوماً علينا مسألة فأصاب أخي وأخطأت، فقال لي أبي: ألهتك الحمام عن طلب العلم، فغضبت وانقطعت إلى أبي هرمز سبع سنين، وفي رواية: ثماني سنين، لم أخلطه بغيره، وكنت أجعل في كمِّي تمراً وأناوله صبيانه، وأقول لهم: إن سألكم أحد عن الشيخ فقولوا: مشغول، وقال ابن هرمز يوماً لجاريته: من بالباب؟ فلم تر إلَّا مالكاً، فرجعت، فقالت: ما ثم إلَّا ذلك الأشقر،

(١) «الديباج المذهب» (ص ٢٠).

تعني مالكاً، فقال: ادعيه، فذلك عالم الناس، وكان مالك قد اتخذ تباناً[1] محشوّاً للجلوس على باب ابن هرمز، يتَّقي به برد حجر هناك، وقيل: بل من برد صحن المسجد، وفيه كان مجلس ابن هرمز[2].

قال ابن القاسم: أفضى بمالك طلبُ العلم إلى أن نقض سقف بيته فباع خشبه، ثم مالت عليه الدنيا.

وقال أنس بن عياض: جالست ربيعة، ومالك يومئذ معنا، وما يعرف إلَّا بمالكٍ أخي النضر، ثم ما زال في طلب العلم حتى صرنا نقول: النضر أخو مالك.

كان الإمام مالك يبذل أقصى جهده في طلب العلم، ففي الحر الشديد يخرج في الظهر إلى منزل نافع، وهو في البقيع خارج المدينة، يترقب خروجه من منزله، ثم يصطحبه إلى المسجد، حتى إذا استقر نافع واطمأنَّ، ألقى عليه أسئلة في الحديث، فأخذ عنه حديثاً كثيراً، وتلقى منه فتاوى ابن عمر.

(١) في «القاموس» كرُمَّان، ولعلَّ المراد أنه كان محشوّاً بعض الثياب بقطن ويجلس عليه، يتَّقي به برد الحجر، التُّبَّان، كرُمَّان: سراويل صغيرة يستر العورة فقط.

(٢) «المدارك» (١/ ١٣١).

قال ــ رضي الله عنه ــ : كنت آتي نافعاً نصف النهار، وما تظلني الشجرة من الشمس أتحيَّن خروجه، فإذا خرج أدعه ساعة، كأني لم أره، ثم أتعرَّض له فأسلم عليه، وأدعه حتى إذا دخل أقول له: كيف قال ابن عمر في كذا وكذا؟ فيجيبني، ثم أحبس عنه، وكان فيه حدة[1].

وقال: كنت آتي ابن هرمز بكرة، فما أخرج من بيته حتى الليل، إنه كان حريصاً على روايات الزهري، روي عنه أنه قال: شهدت العيد، فقلت: هذا اليوم يخلو فيه ابن شهاب الزهري، فانصرفت من المصلَّى حتى جلست على بابه، فسمعته يقول لجاريته: انظري من بالباب؟ فنظرت، فسمعتها تقول: مولاك الأشقر ــ مالك ــ قال: أدخليه، فدخلت، فقال: ما أراك انصرفت بعد إلى منزلك؟ قلت: لا. قال: هل أكلت شيئاً؟ قلت: لا، قال: فاطعم، قلت: لا حاجة لي فيه، قال: فماذا تريد؟ قلت: تحدثني، قال لي: هات.

فأخرجت ألواحي، فحدَّثني أربعين حديثاً، فقلت: زدني، قال: حسبك إن كنت حفظت هذه الأحاديث فأنت من الحفاظ، قلت: قد رويتها فجذب الألواح من يدي ثم

(1) «الديباج المذهب» (ص ١٢١).

قال: حدِّث، فردها إلي، وقال: قم فأنت من أوعية العلم.

وذكر أنه كان لشدة حرصه على حفظ حديث ابن شهاب يجلس ومعه خيط، فإذا حدَّث بحديث عن الرسول ﷺ عقد عقدة حتى يعرف من عدد العقد عدد الأحاديث، ومقدار ما علق بذاكرته.

ولقد جاء في «المدارك»: كان ابن شهاب إذا جلس يحدِّث ثلاثين حديثاً، فحدَّث يوماً، وعقدتُ حديثه، فأنسيت منها حديثاً، فلقيته، فسألته عنه، فقال: ألم تكن في المجلس؟ قلت: بلى. قال: فما لك لم تحفظه؟ قلت: ثلاثون، إنما ذهب عني منها واحد، فقال: لقد ذهب حفظ الناس، ما استودعت قلبي شيئاً فنسيته، هات ما عندك، فسألته فأنبأني فانصرفت[1].

* سعة حفظه:

قال ــ رضي الله عنه ــ : ساء حفظ الناس، لقد كنت آتي سعيد بن المسيب، وعروة، والقاسم، وأبا سلمة، وحميداً، وسالماً وعدَّ جماعة، فأدور عليهم، أسمع من كل واحد الخمسين حديثاً إلى المائة، ثم أنصرف، وقد حفظته كله من غير أن أخلط حديث هذا بحديث هذا.

(1) «المدارك» (١/ ١٣٥).

لقد روي عنه أنه قال: قدم علينا الزهري، فأتيناه، ومعنا ربيعة، فحدثنا نيفاً وأربعين حديثاً، ثم أتيناه في الغد، فقال: انظروا كتاباً حتى أحدثكم منه، أريتم ما حدثتكم به أمس؟ قال له ربيعة: هاهنا من يرد عليك ما حدثت به أمس، قال: ومن هو؟ قال: ابن أبي عامر، قال: هات، فحدثته منها أربعين، فقال: ما كنت أظن أنه بقي أحد يحفظ هذا غيري.

قال يحيى بن سعيد: كان مالك حافظاً، وقال يحيى بن معين: ما رأيت أحداً أحفظ لحديث نفسه منه، ومن سفيان.

قال الثوري: مالك أحفظ أهل زمانه، ومالك لا يخطىء في الحديث. وقال: لم يبق على وجه الأرض آمن على حديث رسول الله ﷺ من مالك. وقال: ما أقدم على وجه الأرض في صحة الحديث على مالك أحداً[1].

وقال أبو قدامة: مالك أحفظ أهل زمانه. وقال يحيى بن سعيد القطان: ما في القوم أصح حديثاً من مالك.

---

(١) «المدارك» (١/ ١٥٥).

*** شيوخه:**

قال الزرقاني: أخذ عن تسعمائة شيخ فأكثر، قال الغافقي: عدة شيوخه الذين سمّاهم خمسة وتسعون رجلاً، وعدة صحابته خمسة وثمانون رجلاً، ومن نسائهم ثلاث وعشرون امرأة، ومن التابعين ثمانية وأربعون رجلاً، كلهم مدنيون إلاَّ ستة: أبا الزبير المكي، وحميد الطويل، وأيوب البصريان، وعطاء الخراساني، وعبد الكريم الجزري، وإبراهيم بن أبي عبلة الشامي.

*** ومن أشهرهم؟**

١ ــ ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، الفقيه، عالم المدينة، ويقال له: ربيعة الرأي، قيل له ذلك لأنه يتقوَّى بالرأي، مولى آل المنكدر، روى عن أنس بن مالك وعبد الله بن دينار ومكحول، وعنه مالك، والليث، وخلق، كان ثقة، ثبتاً، أحد مفتيي المدينة، وأدرك جماعة من الصحابة، كانت له حلقة للفتوى بالمدينة، وكان يجلس إليه وجوه الناس، وكان يُحصى في مجلسه أربعون معتمًّا، قال الخطيب: كان فقيهاً عالماً بالفقه والحديث. وقال مالك: ذهبت حلاوة الفقه والحديث منذ مات ربيعة.

مات سنة ١٣٦هـ بالمدينة، وقيل بالأنبار[١]، روي عنه في «الموطأ» أحاديث يعدونها اثني عشر حديثاً ما بين مسند عدده خمسة، ومرسل عدده واحد، وبلاغ عدده ستة[٢].

تأثّر به الإمام مالك في ذوقه ومزاجه، إذ يلبس الأقمصة الرقيقة، ويقول: ما أدركت أحداً يلبس هذه الثياب الرقاق، وإنما كانوا يلبسون الصِفَاق[٣] إلاَّ ربيعة، فإنه كان يلبس مثل هذا ويشير إلى قميصه[٤].

٢ ــ ومنهم ابن هرمز أبو بكر عبد الله بن يزيد، المتوفَّى سنة ١٤٨هـ، الأصمّ، كان مولى للسدوسيين، يُعَدُّ ابن هرمز من فقهاء أهل المدينة من الطبقة التالية لفقهائها السبعة المعروفين، أو الطبقة الرابعة من طبقات فقهاء المسلمين على اعتبار أنَّ الصحابة طبقتان، يليهم من التابعين الفقهاء السبعة ومن في درجتهم، ثم هذه الطبقة التي منها ربيعة الرأي، وابن شهاب الزهري، وعمر بن

---

(١) «طبقات الحفاظ» (ص ٦٩).

(٢) «التجريد» (ص ٤٩).

(٣) الصِفاق: ثوب كثيف نسجه.

(٤) «الديباج المذهب» (ص ١٩).

عبد العزيز، وأبو الزناد، وهذا ابن هرمز. قال ربيعة: ما رأيت عالماً قط يعينك إلاَّ ذلك الأصم ابن هرمز[١].

وعن ابن هرمز[٢] أخذ مالك الفقه كما صرَّحوا، ولقد قالوا: إنَّ مالكاً إذا قال: «على هذا أدركنا أهل العلم ببلدنا والأمر عندنا»، فإنه يريد ربيعة وابن هرمز[٣].

فقد روي عن مالك أنه قال: كنت آتي ابن هرمز من بكرة فما أخرج من بيته حتى الليل، ولازمه مالك على هذا النحو سبع سنوات، أو ثمان.

روى الطبري قال: حدثني محمد بن زبالة قال: سمعت مالك بن أنس يقول: كنت آتي ابن هرمز فيأمر

---

(١) «طبقات الشيرازي» (ص ٣٧).

(٢) تُطلق هذه الكنية (ابن هرمز) على عالِمَين جليلين، أحدهما عبد الرحمن بن هرمز ولقبه الأعرج وكنيته أبو داود، وكان قارئاً محدثاً تابعيّاً، روى عن أبي هريرة وغيره من الصحابة، توفي سنة ١١٧هـ، والثاني هو أبو بكر عبد الله بن يزيد، المذكور، فأيهما كان أستاذاً لمالك؟ مال الشيخ محمد أبو زهرة إلى أنَّ من شيوخ مالك هو عبد الرحمن («حياة مالك» ص ١١١)، وهذا هو رأي العلاَّمة السيد سليمان الندوي في «سيرة الإمام مالك».

(٣) «ترتيب المدارك» (١/ ٣٧).

الجارية فتغلق الباب وترخي الستر، ثم يذكر أول هذه الأمة، ثم يبكي حتى تخضل لحيته.

فمن ذلك يتبيَّن مدى الصِّلة التي كانت بين مالك وبين شيخه ابن هرمز، حتى كان ابن هرمز يسرّ إليه أشياء لا يفصح بها لسواه.

٣ ــ ومنهم نافع مولى ابن عمر أبو عبد الله العدوي المدني، أحد الأعلام التابعين، قيل: أصله من المغرب، وقيل: من الديلم شمالي العراق، أُسِر في إحدى الحروب بين المسلمين والفرس، فكان من سهم عبد الله بن عمر، فلزمه ما يقرب من ثلاثين سنة، تعلَّم خلالها القرآن والسُّنَّة.

وقد روى نافع عن ابن عمر، وأبي هريرة، وعن عائشة، وأم سلمة وغيرهم، وروى عنه من التابعين أبو إسحاق السبيعي، والحكم بن عيينة، وموسى بن عقبة، وابن عون، والأعمش وغيره. وروى عنه مالك، والليث، وابن أبي ليلى، وكثير غيرهم.

كان كثير الحديث، ثقة، ضابطاً، صحيح الرواية، لا يعرف له خطأ في جميع ما رواه.

قال عبد الله بن عمر: لقد منَّ الله علينا بنافع، وقال مالك بن أنس: كنت إذا سمعت من نافع يحدث عن ابن

عمر لا أبالي أن لا أسمعه من غيره[١]، بلغ نافع مرتبة رفيعة من العلم، فاختاره عمر بن عبد العزيز، وبعثه إلى مصر ليُعَلِّمهم السنن.

توفي نافع ــ رحمه الله ــ بالمدينة سنة ١١٧هـ على أرجح الأقوال.

قال الإمام البخاري: أصح الأسانيد: مالك عن نافع[٢] عن ابن عمر، وسمى المحدثون هذا الإسناد سلسلة الذهب، لجلالة كل واحد من هؤلاء من الرواة، وقد روى له مالك في «الموطأ» ثمانين حديثاً، أو أكثر[٣].

٤ ــ ومنهم محمد بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني، من زهرة بن كلاب من قريش، المتوفى سنة ١٢٤هـ أو ١٢٣هـ أو ١٢٥هـ، وهو محدِّث، يُعَدُّ رأس المدوّنين، لُقِّبَ بأعلم الحفَّاظ، انتهت إليه الرياسة في الحديث في عصره، قال فيه الليث بن سعد ــ فقيه

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٤)، و «حسن المحاضرة» (١/ ١٦٢).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام (٥/ ١٠)، و «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤١٢)، و «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/ ٥٢٨)، و «تذكرة الحفاظ» (١٠/ ٩٤)، و «خلاصة الخزرجي» (ص ٤٥٥).

(٣) «التجريد» (ص ١٧).

مصر ــ : مـا رأيت أعلم منه، ويُعَدُّ من صغار التابعين؛ لأنه لقي بعض الصحابة، ولكن أكثر أخذه عن التابعين، ولقد عـاصر بعض التابعين، ولكنه كـان مقدماً عليهم، وكان عمرو بن دينار ــ وهو من التابعين ــ يقول: أيّ شيء عند الزهري؟ أنا لقيت عمر، وابـن عباس ولم يلقهما، فقدم الزهري مكة، فقال عمرو: احملوني إليه، وكان في آخر حياته مقعداً فحُمِل إليه، ولم يأتِ إلى أصحابه إلاَّ بعد ليلٍ، فقالوا: كيف رأيته؟ فقال: والله ما رأيت مثل هذا القرشي قط[1].

وكانت له منزلة كبيرة عند الخلفاء الأمويين، حتى لقد ولاَّه القضاء يزيد بن عبد الملك، وكان الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز يقدِّره حقَّ قدره، حتى لقد كتب إلى الآفاق: عليكم بابن شهاب، فإنكم لا تجدون أعلم بالسُّنَّة الماضية منه، وقد روى مالك ــ رضي الله عنه ــ أنه كان أول مـن دوَّن أحـاديـث رسـول الله ﷺ بـأمـر مـن عمـر بـن عبد العزيز ــ رحمه الله ورضي الله عنه ــ .

وقد كان مع علمه بالحديث فقيهاً، فقد تعلَّم فقه الفقهاء السبعة من التابعين ــ رضي الله عنهم ــ كما نقلنا

(١) انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ١٧٧).

عن مالك، وقد وصفه في ذلك النقل بأنه بحر العلم، وقال فيه أيضاً: ما له في الناس نظير، ولقد ذكر ابن القيم «في إعلام الموقعين»: أنَّ محمد بن نوح جمع فتاواه في ثلاثة أسفار ضخمة مرتبة على أبواب الفقه، مات سنة ١٢٤هـ أو ١٢٥هـ.

أخذ مالك ــ رضي الله عنه ــ عن ابن شهاب علم الحديث، حتى صار أعلم الرواة عنه، وفي «الموطأ» أحاديث كثيرة رويت عن طريق ابن شهاب، وقد ذكرنا أنه كان قد التقى به في أول مرة مع أستاذه ربيعة الرأي، وأنه اختبر حفظه، وفاخر به أستاذه ربيعة، وأنه لازمه، وكان ابن شهاب معجباً بحفظه وإتقانه حتى لقد سمَّاه وعاء العلم.

٥ ــ ومنهم جعفر الصَّادق، وهو ابن محمد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب المدني، المتوفى سنة ١٤٨هـ.

يعدُّ من سادات أهل البيت وعباد تابعي التابعين، وعلماء أهل المدينة[1].

أخذ مالك الحديث عن جعفر، وأخرج له في «الموطأ» تسعة أحاديث، منها خمسة متصلة مسندة، أصلها

(١) «إسعاف المبطأ» (ص ١٨٦).

حديث واحد والأربعة منقطعة[1].

٦ ـ ومنهم محمد بن المنكدر، وهو من فقهاء المدينة، وهو إلى ذلك محدث، كان من معادن الصدق، وكان قارئاً يعد سيِّد القرَّاء، وهو وراء ذلك كله زاهد عابد يعد في طبقاتهم، توفي سنة ١٣٥هـ أو ١٣١هـ[2].

أخذ مالك عن ابن المنكدر هذا علماً، وعدَّ من رجال «الموطأ»، وله بضعة أحاديث.

يقول الإمام مالك: كنت إذا وجدت من قلبي قسوة آتي ابن المنكدر فأنظر إليه نظرة فأبغض نفسي أيّاماً[3].

هؤلاء هم أشهر العلماء الذين تلمذ عليهم الإمام مالك، مع أنه لاقى كثيرين ممَّن وفدوا على الحجاز للحج، وروى عنهم، فلم يذكر عن مالك أنه رحل في طلب العلم مع أنَّ الرحلة في ذلك الوقت كانت من أهم مقومات العالم، ولا سيَّما للمحدِّث، وربما كان ذلك لأنَّ الإمام كان يعتقد، كما اعتقد غيره من العلماء أنَّ العلم هو علم المدينة.

---

(١) «التجريد» (ص ٢٤).

(٢) «الطبقات الكبرى»، للشعراني (١/ ٣٢).

(٣) «شذرات الذهب» (١/ ١٧٨).

* تلاميذه:

قال الذهبي[1]: حدَّث عنه أمم لا يكادون يحصون، وقال الزرقاني[2]: والرواة عنه كثيرة جدّاً بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته، وقد ألَّف الخطيب كتاباً في الرواة عنه، أورد فيه ألف رجل إلَّا سبعة، وذكر عياض أنه ألَّف فيهم كتاباً، ذكر فيه نيِّفاً على ألف وثلاثمائة، وعدَّ في «مداركه» نيِّفاً على ألف، ثمَّ قال: إنما ذكرنا المشاهير وتركنا كثيراً، ممن روى عنه من شيوخه الزهري، وأبو الأسود، وأيوب السختياني، وربيعة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وموسى بن عقبة، وهشام بن عروة، ونافع القارىء، ومحمد بن عجلان، وأبو النضر سالم، ومحمد بن أبي ذئب، وابن جريج، والأعمش.

قال الدارقطني: لا أعلم أحداً ممن تقدَّم أو تأخَّر اجتمع له ما اجتمع لمالك، روى عنه رجلان حديثاً واحداً بين وفاتيهما نحو من مائة وثلاثين سنة، الزهري شيخه توفي سنة خمس وعشرين ومائة، وأبو حذافة السهمي توفي بعد

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٧).

(٢) «مقدمة شرح الزرقاني» (١/ ٥).

الخمسين ومائتين، ورويا عنه حديث الفريعة بنت مالك في سكنى المعتدة[1].

وقال السيوطي: قال أبو حاتم: أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معن بن عيسى، وقال بعض الفضلاء: اختار أحمد بن حنبل في «مسنده» رواية عبد الرحمن بن مهدي، والبخاري رواية عبد الله بن يوسف التنيسي، ومسلم رواية يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، وأبو داود رواية القعنبي، والنسائي رواية قتيبة بن سعيد، وكان الإمام الشافعي من أعظم تلامذته، كما صاحبه بضع سنين الإمام محمد بن حسن صاحب أبي حنيفة وكاتب مذهبه، وأحمد بن حنبل تلميذ للشافعي، والشافعي تلميذ غير مباشر لمالك في مدرسته.

قلت: قد روى عن مالك خاصة «الموطأ» جماعة من المحدثين، وسيأتي بيانها في موضعها.

*** ثناء الأئمة عليه:**

قال الشافعي: مالك حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين، وقال يحيى بن سعيد ويحيى بن معين: مالك أمير المؤمنين في الحديث، وزاد ابن معين: كان مالك من

(١) انظر: «الديباج المذهب» (ص ٢٢).

حجج الله على خلقه، إمام من أئمة المسلمين، مُجمع على فضله، وقال الشافعي: إذا جاء الأثر فمالك النجم، وإذا ذكر العلماء فمالك النجم الثاقب، ولم يبلغ أحد مبلغ مالك في العلم. لحفظه وإتقانه وصيانته، وما أحد آمن علي في علم الله من مالك، وجعلت مالكاً حجة بيني وبين الله، ومالك وابن عيينة القرينان، لولاهما لذهب علم الحجاز.

والعلم يدور على ثلاثة: مالك وابن عيينة والليث، قال ابن وهب: لولا مالك والليث لضللنا، وكان الأوزاعي إذا ذكر مالكاً قال: عالم العلماء وعالم أهل المدينة ومفتي الحرمين، وقال: مالك إمام، وعالم أهل الحجاز، ومالك حجة في زمانه، ومالك سراج الأمة، إنما كنا نتبع آثار مالك، وقدَّمه أحمد بن حنبل على الثوري والليث والحكم وحمَّاد والأوزاعي في العلم، وقال: هو إمام في الحديث والفقه، وسُئِل عمَّن تريد أن تكتب الحديث؟ وفي رأي من تنظر؟ فقال: حديث مالك ورأي مالك.

قال ابن مهدي: سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السُنَّة، والأوزاعي إمام في السُّنَّة، وليس بإمام في الحديث، ومالك ــ رضي الله عنه ــ إمام فيهما،

وسُئِل ابن الصلاح عن معنى هذا الكلام؟ فقال: السُنَّة هاهنا ضد البدعة، فقد يكون الإنسان عالماً بالحديث، ولا يكون عالماً بالسُنَّة.

قلت: وللشيخ العلاَّمة المحدِّث الإمام وليّ الله الدهلوي كلام في شرح هذا القول لطيف جدّاً أوضح من كلام ابن الصلاح وغيره، وحاصله: أنَّ للسلف في استنباط المسائل طريقين، **أحدهما**: أن يحفظوا الآيات والروايات والآثار، ويستنبطوا المسائل من ذلك، وهذا طريق المحدثين.

والثاني: أن ينقحوا الأصول والقواعد الكلية من كلام الأئمة، ويُخَرِّجُوا المسائلَ من ذلك، وهذا طريق الفقهاء، فمعنى قول عبد الرحمن: أنَّ الثوري إمام في نقل ألفاظ الحديث وآثار الصحابة بأسانيد صحيحة، والأوزاعي إمام في معرفة الأصول والقواعد، ومالك إمام فيهما معاً، ولذا نراه يقول في «الموطأ» في أكثر الأبواب: السُنَّة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا كذا.

قال أيوب بن سويد: مالك إمام دار الهجرة والسنة، الثقة، الأمين، وقال أحمد بن حنبل: إذا رأيت الرجل يبغض مالكاً فاعلم أنه مبتدع، قال رجل للشافعي: هل

رأيت أحداً ممن أدركت مثل مالك؟ فقال: سمعت من تقدمنا في السن والعلم يقولون: ما رأينا مثل مالك، فكيف نرى مثله؟

* قصيدة في الثناء عليه:

قال أبو عبد الله الحميدي الأندلسي: أنشدني أبو طاهر إبراهيم:

إذا قيل من نجم الحديث وأهله ... أشار أولو الألباب يعنون مالكاً
إليه تناهى علم دين محمد ... فوطأ فيه للرواة المسالكا
ونظم بالتصنيف أشتات نشره ... وأوضح ما قد كان لولاه حالكا
وأحيا دروس العلم شرقاً ومغرباً ... تقدم في تلك المسالك سالكا
وقد جاء في الآثار من ذاك شاهد ... على أنه في العلم خص بذالكا
فمن كان ذا طعن على علم مالك ... ولم يقتبس من نوره كان هالكا

* حديث عالم المدينة:

قال رسول الله ﷺ: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة»، أخرجه مالك والترمذي[1] والنسائي والحاكم وصحَّحه عن أبي هريرة مرفوعاً، قال سفيان بن عيينة: نرى أنه مالك بن أنس، وفي رواية: كانوا يرونه، قال ابن مهدي: يعني سفيان بقوله التابعين، وقال غيره: هو إخبار عن غيره من نظرائه أو من هو فوقه.

والحقيقة أنه إذا أطلق بين العلماء عالم المدينة، وإمام دار الهجرة، فالمراد به مالك دون غيره من علمائها، وقد نبّه بعض الشرّاح إلى أنَّ طلبة العلم لم يضربوا أكباد الإبل من شرق الأرض وغربها إلى عالم، ولا رحلوا إليه من الآفاق رحلتهم إلى مالك.

* مبشرات في شأن الإمام مالك:

روى أبو نعيم[2] عن المثنى بن سعيد: سمعت مالكاً يقول: ما بت ليلة إلاَّ رأيت فيها رسول الله ﷺ.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٩)، والترمذي في كتاب العلم، رقم الحديث (٢٦٨٠)، والحاكم (١/ ٩١).

(٢) «حلية الأولياء» (٦/ ٣١٦).

وأخرج ابن عبد البر وغيره عن مصعب الزبيري، عن أبيه قال: كنت جالساً بمسجد رسول الله ﷺ مع مالك، فجاء رجل فقال: أيكم أبو عبد الله مالك؟ فقالوا: هذا، فجاء فسلم عليه فاعتنقه، وقبَّله بين عينيه وضمَّه إلى صدره، وقال: والله لقد رأيت البارحة رسول الله ﷺ جالساً في هذا الموضع، فقال: هاتوا مالكاً، فأتي بك ترعد فرائصك، فقال: ليس عليك يا أبا عبد الله، وكنَّاك، وقال: اجلس فجلست، فقال: افتح حجرك، ففتحت، فملأه مسكاً منثوراً، وقال: ضمّه إليك وبثّه في أُمَّتي، فبكى مالك طويلاً، وقال: الرؤيا تسرّ ولا تغرّ، وإن صدقت رؤياك فهو العلم الذي أودعني الله[1].

قال خلف: دخلت على مالك فقال لي: انظر ما ترى تحت مصلائي أو حصيري؟ فنظرت فإذا أنا بكتاب، فقال: اقرأه، فإذا فيه رؤيا رآها بعض إخوانه، فقال: رأيت النبي ﷺ في المنام في مسجده، قد اجتمع الناس عليه، فقال لهم: إني قد خبَّأت لكم تحت منبري طيباً وعلماً، وأمرت مالكاً أن يفرِّقه على الناس، وهم يقولون: إذن ينفذ مالك ما أمره به رسول الله ﷺ ثم بكى، فانصرفت فقمت عنه.

(١) مقدمة الزرقاني (ص ٤).

قال إسماعيل بن مزاحم ـ وكان من أصحاب ابن المبارك من العُبَّادِ ـ : رأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت: يا رسول الله، مَن نسأل بعدك؟ قال: مالك بن أنس.

قال أبو عبد الله مولى الليثيين ـ وكان مختاراً ـ : «رأيت رسول الله ﷺ في المسجد قاعداً والناس حوله، ومالك قائم بين يديه، وبين يدي رسول الله ﷺ مسك، وهو يأخذ منه قبضة قبضة، فيدفعها إلى مالك، ومالك ينشرها على الناس»، قال مطرف: فأَوَّلْتُ ذلك العلم واتباع السنة[1].

* جلوسه للدرس والإفتاء:

جلس الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ للتدريس والإفتاء وهو شاب يافع حتى قيل: إنه بدأ يُدَرِّسُ وهو في السابعة عشرة[2] من عمره، كما ذكره الزرقاني: ما جلس للدرس والفتوى حتى شاور أهل الفضل والصلاح، وإنهم شهدوا أنه أهل لذلك.

---

(١) «الحلية» لأبي نعيم (٦/ ٣١٧).

(٢) قد انتقد على هذه الرواية الشيخ أبو زهرة (ص ٤٥)، وأثبت أنه ما جلس للدرس إلاَّ بعد النضج الكامل، والله أعلم.

ولقد قال ـ رحمه الله ـ في بيان حاله عندما نزعت نفسه إلى الدرس والفتيا: «ليس كل من أحبَّ أن يجلس في المسجد للحديث والفتيا جلس، حتى يشاور فيه أهل الصلاح والفضل، وأهل الجمعة من المسجد، فإن رأوه أهلاً جلس، وما جلست حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم أني أهل لذلك».

وجاء رجل يسأل مالكاً عن مسألة، فبادر ابن القاسم فأفتاه، فأقبل عليه مالك غاضباً، وقال له: «جسرت على أن تفتي يا أبا عبد الرحمن؟ يكرِّرها عليه، ما أفتيت حتى سألت: هل أنا للفتيا موضع؟ فلما سكن غضبه، قيل له: من سألت؟ قال: الزهري وربيعة».

وقد اختار للتدريس مسجد رسول الله ﷺ في المدينة، واختار من المسجد المكان الذي كان يجلس فيه الخليفة العادل عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ، وهو المكان الذي يجلس فيه النبي ﷺ، ولم ينقل مالك درسه إلى منزله إلاَّ بعد أن أصابه المرض.

وقد أظهر الإمام في دروسه علماً وفقهاً وبراعة وروعة، حتى تزاحم عليه الدارسون والطالبون للعلم، وحتى سمت مكانته وعلت عند مختلف الناس، وأصبح له

في مجتمعه شأن وأي شأن؟ حتى يقول أبو مصعب ــ أحد تلاميذه ــ : كانوا يزدحمون على باب مالك فيقتتلون على الباب من الزحام، وكنا نكون عند مالك فلا يكلم هذا هذا، ولا يلتفت ذا إلى ذا، والناس قائلون برؤوسهم هكذا (أي يمدونها للمبالغة في الإنصات).

قال الزرقاني: وصارت حلقته أكبر من حلقة مشايخه في حياتهم، وكان الناس يزدحمون على بابه لأخذ الحديث والفقه كازدحامهم على باب السلطان، وله حاجب يأذن أوّلاً للخاصة، فإذا فرغوا أذن للعامة.

قال ابن فرحون: كان كالسلطان، له حاجب يأذن عليه، فإذا اجتمع الناس على بابه أمر آذنه فدعاهم، فحضر أوّلاً أصحابه، فإذا فرغ من يحضر أذن للعامة، هذا هو المشهور من سماع أصحاب مالك، وإنهم يقرأون عليه إلاَّ يحيى بن بكير[1] ذكر أنه سمع «الموطَّأ» من مالك أربع عشرة مرة، وزعم أنَّ أكثرها بقراءة مالك، وبعضها

---

(١) هو: يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولاهم أبو زكريا المصري الحافظ روى عن مالك والليث وخلق، كان إماماً غزيراً عارفاً بالأثر، توفي سنة ٢٣١هـ. «خلاصة التذهيب» (ص ٤٢٥).

بالقراءة عليه، وعوتب مالك في تقديمه الإذن لأصحابه، فقال: أصحابي جيران رسول الله ﷺ[1].

* صفة مجلس درسه:

كان يجلس في مجلسه على ضجاع له، ونمارق[2] مطروحة في منزله يمنة ويسرة لمن يأتيه، وكان مجلسه مجلس وقار، وحلم، وعلم، وكان رجلاً مهيباً نبيلاً، ليس في مجلسه شيء من المراء واللغط، ولا رفع صوت، إذا سئل عن شيء فأجاب سائله، لم يقل له: من أين رأيت هذا.

وكان له كاتب وقد نسخ كتبه، يقال له: حبيب، يقرأ للجماعة فليس أحد ممن حضر يدنو منه، ولا ينظر في كتابه، ولا يستفهمه هيبة له وإجلالاً، وكان حبيب إذا أخطأ فتح عليه مالك، وكان ذلك قليلاً، وكان لا يوسع لأحد في حلقته ولا يرفعه، يدعه يجلس حيث انتهى به المجلس، ويقول ــ إذا جلس للحديث ــ : ليلني منكم أولو الأحلام والنُّهى.

---

(١) انظر: «الديباج المذهب» (١/ ٢٣).

(٢) جمع نُمرقة: الوسادة.

* هارون الرشيد في درس مالك:

قدم هارون الرشيد المدينة، وكان قد بلغه أنَّ مالك بن أنس عنده «الموطَّأ» يقرؤه على الناس، فوجه إليه البرمكي، فقال مالك: أقرئه السلام وقل له: «إنَّ العلم يؤتى ولا يأتي»، فأتاه البرمكي فأخبره، وكان عنده أبو يوسف القاضي، فقال: يا أمير المؤمنين، يبلغ أهل العراق أنك وجهت إلى مالك في أمر فخالفك، اعزم عليه، فبينما هو كذلك إذ دخل مالك فسلَّم وجلس، فقال له الرشيد: يا أبا عامر، أبعث إليك وتخالفني؟

فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرني الزهري عن خارجة بن زيد عن أبيه قال: كنت أكتب الوحي بين يدي رسول الله ﷺ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ وابن أم مكتوم عند النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني رجل ضرير، وقد أنزل الله في فضل الجهاد ما قد علمت، فقال النبي ﷺ: لا أدري، وقلمي رطب ما جفّ، ثم وقع فَخِذُ النبي ﷺ على فخذي، ثم أغمي على النبي ﷺ، ثم جلس النبي ﷺ فقال: يا زيد، اكتب ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾.

يا أمير المؤمنين، حرف واحد بعث فيه جبريل والملائكة عليهم السلام من مسيرة خمسين ألف عام، ألا

ينبغي لي أن أعزّه وأُجلّه، وإنَّ الله رفعك وجعلك في هذا الموضع بعلمك، فلا تكن أنت أول من يضيِّع عزّ العلم فيضيِّع الله عزّك.

فقام الرشيد يمشي مع مالك إلى منزله يسمع منه «الموطَّأ» فأجلسه معه على المنصة، فلما أراد أن يقرأه على مالك قال لي: تقرأه علي؟ قال: ما قرأت على أحد منذ زمان، قال: فيخرج الناس عنِّي حتى أقرأه أنا عليك، فقال: «إنَّ العلم إذا منع من العامة لأجل الخاصة لم ينفع الله به الخاصة»، فأمر معن بن عيسى القزّاز ليقرأه عليه، قال مالك لهارون: يا أمير المؤمنين، أدركت أهل العلم ببلدنا وأنهم ليحبّون التواضع، فنزل هارون عن المنصة وجلس بين يديه وسمعه ــ رحمهما الله[1] ــ.

* توقيره لأحاديث الرسول ﷺ:

قال ابن فرحون: فإذا جلس للفقه جلس كيف كان، وإذا أراد الجلوس للحديث اغتسل، وتطيَّب، ولبس ثياباً جدداً، وتعمَّم، وقعد بخشوع وخضوع ووقار، ويبخّر المجلس بالعود من أوله، فلا يزال يبخر إلى فراغه تعظيماً للحديث.

(١) «شذرات الذهب» (١/ ٢٩١).

قال مطرف: كان مالك إذا أتاه الناس خرجت إليهم الجارية، فتقول لهم: يقول لكم الشيخ: تريدون الحديث أو المسائل؟ فإن قالوا: المسائل، خرج إليهم وأفتاهم، وإن قالوا: الحديث، قال لهم: اجلسوا، ودخل مغتسله، فاغتسل وتطيَّب ولبس ثياباً جدداً، وتعمم ووضع على رأسه قلنسوة طويلة[1].

وقال عبد الله بن المبارك: كنت عند مالك وهو يحدِّثنا، فلدغته عقرب ست عشرة مرة، ومالك يتغيَّر لونه، ولا يقطع الحديث، فلمَّا تفرَّق الناس قال: إنما صبرت إجلالاً للحديث «رزقنا الله اتِّباعه».

قال خالد بن نزار: سألت مالكاً عن شيء وكان متَّكئاً فقال: حدثني يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ثم استوى جالساً وتجلل بكساه فقال: أستغفر الله، فقلت له في ذلك، فقال: إنَّ العلم أجلّ من ذلك، ما حدّثت عن رسول الله ﷺ وأنا متّكىء.

قال ابن المهدي: مشيت مع مالك يوماً إلى العقيق من المسجد، فسألته عن حديث فانتهرني ــ وفي رواية: فالتفت إلي ــ وقال لي: كنت في عيني أجلّ من هذا،

---

(١) انظر: «المدارك» (٢/ ١٣).

أتسألني عن حديث رسول الله ﷺ ونحن نمشي؟ فقلت: إنا لله، ما أُراني إلاَّ وقد سقطتُ من عينه، فلما قعد في مجلسه بعدت منه، فقال: أدن ها هنا، فدنوت، فقال: قد ظننت أنا أدبناك تسألني عن حديث رسول الله ﷺ وأنا أمشي، سل عما تريد ها هنا.

قال أبو مصعب: وسأله جرير بن عبد الحميد القاضي عن حديث وهو قائم فأمر بحبسه، فقيل له: إنه قاض، فقال: القاضي أحق أن يؤدَّب، وحبسوه فحبس إلى الغد، كذا في «المدارك».

* حبّه للمدينة المنوَّرة:

كان الإمام مالك يحب المدينة المنورة ما لا يتصوَّر فوق ذلك، وما خرج منها إلاَّ للحج والعمرة.

ذكر ابن خلّكان[1]: كان مالك ــ رضي الله عنه ــ لا يركب في المدينة مع ضعفه وكبر سنّه، ويقول: لا أركب في مدينة فيها جثة رسول الله ﷺ مدفونة.

ولما قدم المهدي المدينة بعث إلى مالك بألفي دينار أو بثلاثة مع الربيع، فلما خرج من عنده، قال: يا جارية، لا تمسّي هذا المال، فإني تفرّست حين نظرت وجه الربيع،

---

(١) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٣٥).

ورأيت فيه أمراً منكراً، ولهذا المال سبب، فلما حجَّ المهدي، وقدم المدينة، أتاه الربيع بعد ذلك، فقال له: أمير المؤمنين يقرؤك السلام، ويحب أن تعادله إلى مدينة السلام، فقال مالك: اقرأ على أمير المؤمنين السلام، وقل له: قال رسول الله ﷺ: المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، والمال عندي على حاله، أخرجيه يا جارية، أخرجيه، فأبى الربيع أن يقبله، فلم يزل به مالك حتى أخذه، فأتى الربيع المهدي، فغَمَّه ردُّ المال، فلما كان وقت رحلته شيَّعه الناس فوصلهم، ووجه إلى مالك، فودعه، ولم يأمر له بشيء، فلما أتى منزله وجَّه له ستة آلاف دينار، فالتفت إلى من كان حاضراً، وقال: من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً مما ترك[١].

* صلة الإمام مالك مع الولاة:

إنَّ الإمام مالكاً كان زاهداً عن الدنيا والحكام، ومع ذلك كان يرى ألاَّ يقطع صلته بالخلفاء والأمراء؛ لأنه يرى من الواجب عليه إرشادهم وإصلاحهم، وقد وجد أنَّ وعظ هؤلاء يذهب ببعض ما يقعون فيه، ويقلل من شرهم، وربما حملهم على الصلاح المطلق وصار منهم، مثل عمر بن

(١) «المدارك» (٢/ ١٠٠).

عبد العزيز، لذلك كان يدخل على الأمراء والخلفاء، ويعظهم ويرشدهم ويدعوهم إلى الخير، وكلما كبر في نظر الناس زادت رغبته في الموعظة، وكان يدعو العلماء إلى الدخول على ذوي السلطان لدعوتهم إلى الخير، وكان يقول: «حق على كل مسلم أو رجل جعل الله في صدره شيئاً من العلم والفقه، أن يدخل إلى ذي السلطان يأمره بالخير وينهاه عن الشر حتى يتبيَّن دخول العالم عن غيره، فإذا كان فهو الفضل الذي لا بعده فضل»[١].

ولقد قال له بعض تلاميذه: الناس يستكثرون أنك تأتي الأمراء، فقال: إنَّ ذلك بالحمل من نفسي، وذلك أنه ربما استشير من لا ينبغي.

فهو يحمل نفسه عناء الذهاب ويغلظ عليها ليأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، وكان يرى الواجب عليه النصح لهم، وكان يقول: لولا أني آتيهم ما رأيت للنبي ﷺ في هذه المدينة سنة معمولاً بها.

وكان الأمراء يعرفون مكان الإمام في العلم حتى كان أبو جعفر يطلب منه رأيه في ولاته على الحجاز، وقال له في ذلك:

(١) «المدارك» (٢/ ٩٥).

«إن رابك ريب من عامل المدينة أو عامل مكة أو أحد من عمال الحجاز في ذاتك أو ذات غيرك، أو سوء أو شر بالرعية فاكتب إليَّ بذلك، أنزل بهم ما يستحقون، وقد كتبت إلى عمالي بهذا أن يسمعوا منك، ويطيعوا في كل ما تعهد إليهم، فانههم عن المنكر ومرهم بالمعروف تؤجر على ذلك، وأنت حقيق أن تُطاع، ويسمع منك»[١].

وكذلك كان الإمام مالك يحترم نفسه إذا لقيهم ليكون لموعظته أثرها، ووقعها، فإن مقام القول من مقام قائله. يُروى أنه قدم المهدي المدينة، فجاءه الناس مسلِّمين عليه، فلما أخذوا مجالسهم استأذن مالك، فقال الناس: اليوم يجلس مالك آخر الناس، فلما دنا نظر زحام الناس، قال: يا أمير المؤمنين، أين يجلس شيخك مالك؟ فقال: عندي يا أبا عبد الله، فتخطَّى الناس حتى وصل إليه، فرفع المهدي ركبته اليمنى، وأجلسه بجواره[٢].

* وعظه للخلفاء والحكام:

كان مالك إذا دخل على الوالي وعظه وحثه على مصالح المسلمين، قال الحنيني: سمعت مالكاً يحلف بالله

---

(١) كذا في «المدارك» (٢/٩٨).

(٢) كذا في «المدارك» (٢/٩٨).

ما دخلت على أحد منهم ــ يعني السلاطين ــ إلاَّ أذهب الله هيبته من قلبي حتى أقول له الحق، ومن ذلك قوله لهارون الرشيد: لقد بلغني أنَّ عمر بن الخطاب في فضله وقدمه ينفخ لهم عام الرمادة النار تحت القدور، ويخرج الدخان من لحيته، وقد رضي الناس منكم بدون هذا!!

وقال لبعض الولاة: تفقَّد أمور الرعية فإنك مسؤول عنهم، فإنَّ عمر بن الخطاب قال: والذي نفسي بيده لو هلك جمل بشاطىء الفرات ضياعاً لظننتُ أنَّ اللَّهَ يسألني عنه يوم القيامة[١].

والخلفاء الذين جاءوا من بعد منصور كلهم من تلاميذ الإمام، ولذلك كان لنصائحه في نفوسهم موضع وأثر.

ولقد دخل مالك على المهدي، فقال: أوصني. قال: أوصيك بتقوى الله وحده، والعطف على أهل بلد رسول الله ﷺ وجيرانه، فإنه بلغنا أنَّ رسول الله ﷺ قال: «المدينة مهاجري، وبها قبري، وبها مبعثي وأهلها جيراني، وحقيق على أمَّتي حفظي في جيراني، فمن حفظهم كنت له شهيداً وشفيعاً يوم القيامة».

على إثر هذه الوصية أخرج المهدي عطاء كثيراً،

---

(١) كذا في «المدارك» (٢/٩٦).

وطاف بنفسه على دور المدينة، ولما أراد الرجوع دخل عليه مالك، قال له: إني محتفظ بوصيتك التي حدثتني بها، ولئن سلمت ما غبت عنهم.

ناظر أبو جعفر المنصور مالكاً في مسجد النبي ﷺ فرفع أبو جعفر صوته، فقال له مالك: يا أمير المؤمنين؛ لا ترفع صوتك في هذا المسجد، إنَّ الله تعالى أدَّب قوماً فقال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ﴾ الآية، ومدح قوماً فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ﴾ الآية، وذمَّ قوماً فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ﴾ الآية، وإنَّ حرمته ميتاً كحرمته حياً، فاستكان لها أبو جعفر.

قال يعيش بن هشام الخابوري: كنت عند مالك إذ أتاه رسول المأمون، ويقال: الرشيد، وهو الصحيح، فنهاه أن يحدِّث بحديث معاوية في السفرجل، قال: ثم تلا قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا . . .﴾ الآية[1]، ثم قال: والله لأخبرنَّ بها في هذه الصرفة[2]، واندفع فقال: كنت عند رسول الله ﷺ فأهدي إليه سفرجل، فأعطى أصحابه واحدة واحدة، وأعطى معاوية ثلاث سفرجلات،

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٥٩.

(٢) وفي «الديباج» في هذه العرصة.

وقال: القني بهنَّ في الجنة، وقال رسول الله ﷺ: السفرجل يذهب طخاء[1] القلب.

وشاور المهدي مالكاً في ثلاثة أشياء: في الكعبة أن ينقضها ويردها على ما كانت عليه، فأشار عليه ألَّا يفعل، وفي المنبر أن ينقضه ويرده على ما كان عليه، وذلك حين أراد أن يرد المنابر كلها صغاراً على منبر النبي ﷺ، فقال له مالك: إنما هو من طرفاء[2] وقد سمر إلى هذه العيدان يعني التي زادها معاوية، وأخشى إن نقضتَه أن يخرب وينكسر، ولولا ذلك لرأيت أن ترده إلى حالته الأولى، وشاوره في نافع بن أبي نعيم القارىء أن يقدمه للصلاة فأشار عليه ألا يفعل[3].

* الإمام مالك في محنة:

كانت التيارات السياسية في عهد الإمام كثيرة، هي التي اضطرَّت الإمام أن يتحفَّظ، ولهذا وُصف مالك بأنه كان أعظم الخلق مروءة، وأكثرهم صمتاً، متحفظاً بلسانه، من أشد الناس مداراة للناس، مع هذا نزلت به محنة في العصر

---

(١) طخاء القلب: أي غشية من كرب أو هم.

(٢) الطرفاء: شجرة وهي أصناف منها الأثل.

(٣) كذا في «المدارك» (١٠٦/٢).

العباسي في عهد أبي جعفر المنصور، وقد اتفق المؤرخون على نزول هذه المحنة، وأكثر الرواة على أنها نزلت سنة ١٤٦هـ، وقيل سنة ١٤٧هـ.

وقد اختلفوا في سبب المحنة على أقوال كثيرة:

منهم من قال: إن مالكاً كان يجاهر بمخالفة ابن عباس في نكاح المتعة ويقول: إنه حرام، وابن عباس هو رأس أسرة خلفاء بني عباس [1].

قلت: هذا الخبر لم يذكره الثقات مع أنَّ نكاح المتعة حرام بإجماع الأمة وفيه ما فيه.

وقيل: إنَّ مالكاً ــ رضي الله عنه ــ كان يقدم عثمان على علي ــ رضي الله عنه ــ، فأغرى الطالبيون به والي المدينة، وهذا الخبر جاء في «المدارك» ففيه ما فيه.

قال ــ أي ابن بكير ــ: ما ضرب مالك إلاَّ في تقديمه عثمان على علي ــ رضي الله عنه ــ، فسعى به الطالبيون حتى ضرب، فقيل لابن بكير: خالفك أصحابك؟ هم يقولون في البيعة، قال: أنا أعلم من أصحابي.

وهذا الخبر فوق مخالفته المشهور ومخالفة أصحاب

(١) انظر: «شذرات الذهب» (١/ ٢٩٠).

رواية له ــ في متنه ــ ما يدل على بطلانه، إذ أنَّ العلويين كانوا في ذلك الوقت مبغوضين إلى الخليفة وواليه، لأنَّ سنة ١٤٦هـ وهي سنة المحنة كانت السنة التالية لخروج محمد بن عبد الله «ذو النفس الزكية» بالمدينة وقتله، فما كان للطالبيين شأن، وما كان أبو جعفر ليؤذي فقيهاً لمثل هذه الفتيا في ذلك الزمان فيضربه لأجلها.

وأصح الروايات وأشهرها في سبب المحنة أنه كان يحدِّث بحديث: «ليس على مستكرَه طلاق».

وكان الوالي على المدينة حينئذ هو «جعفر» ابن عم الخليفة المنصور، فسعى إليه الوُشاة يقولون له: إنَّ مالكاً يفتي بأنه لا يمين على مستكره، وهذا ما معناه أن ما أبرمتموه من بيعة الناس بالاستكراه ينقضه مالك بفتواه.

وأراد جعفر أن يبادر بالبطش بمالك، وليس بيده بينة إلاَّ السعاة فنهاه بعض ناصحيه عن التسرُّع، وقال له عن مالك: إنه أكرم الناس على الخليفة، فدسَّ إليه جعفر من يسألونه عن رأيه في الموضوع، فأبدى رأيه بصراحة فضربه.

قال ابن جرير [1] المؤرخ: إنَّ مالكاً كان بتحديثه بهذا

(١) «تاريخ الطبري» (٧/ ٥٦٠).

الحديث يحرِّض على بيعة محمد بن عبد الله، فقد روي أنَّ مالكاً أفتى الناس بمبايعته، فقيل له: إنَّ في أعناقنا بيعة المنصور، فقال: إنما كنتم مكرهين، وليس لمكره بيعة، فبايعه ــ أي محمد بن عبد الله ــ الناس عند ذلك عن قول مالك، ولزم مالك بيته.

قال ابن خلِّكان[1]: وسعي به إلى جعفر بن سليمان في البيعة، فغضب جعفر ودعا به وجرَّده وضربه بالسياط، ومدت يداه حتى انخلعت كتفه، وارتكب منه أمراً عظيماً، فلم يزل بعد ذلك الضرب في علو ورفعة، وكأنما تلك السياط حليًّا حلِّي به.

قال الذهبي: هذا ثمرة المحنة المحمودة، أنها ترفع العبد عند المؤمنين[2].

واختلف في مقدار الضرب من ثلاثين إلى مائة، ومدت يداه حتى انخلعت كتفاه، وبقي بعد ذلك مطابق اليدين، لا يستطيع أن يرفعهما، ولا يسوي رداءه.

ويظهر أنَّ أهل المدينة عندما رأوا فقيهها وإمامها ينزل به ذلك النكال سخطوا على بني العباس وولاتهم، وجعل

(١) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٣٧)، و «الانتقاء» (ص ٤٣).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٨١).

الحكام يحسون بمرارة ما فعلوا، وخصوصاً أبا جعفر المنصور، وإنه لم يكن في ظاهر الأمر ضارباً ولا آمراً بضرب، ولا راضياً عنه، لذلك عندما جاء إلى الحجاز أرسل إلى الإمام مالك يعتذر إليه.

ولنسق الخبر كما جاء على لسان مالك ــ رضي الله عنه ــ لنعرف مقدار إجلال أبـي جعفر له وعظم مالك في سماحته كما كان عظيماً في مهابته ــ رضي الله عنه ــ، وها هو ذا الخبر:

«لما دخلت على أبـي جعفر وقد عهد إليَّ أن آتيه في الموسم قال لي: والله الذي لا إله إلاَّ هو، ما أمرت بالذي كان، ولا علمته، إنه لا يزال أهل الحرمين بخير ما كنت بين أظهرهم، وإني إخالك أماناً لهم من العذاب، ولقد رفع الله بك عنهم سطوة عظيمة، فإنهم أسرع الناس إلى الفتن، وقد أمرت بعد والله أن يؤتى به من المدينة إلى العراق على قتب (الإكاف الصغير على سنام البعير) ويضيق محبسه والاستبلاغ في امتهانه، ولا بدَّ أن أنزل به من العقوبة ما نالك منه، فقلت: عافى الله أمير المؤمنين وأكرم مثواه، قد عفوت عنه لقرابته من رسول الله ﷺ وقرابته منك، قال: فعفا الله عنك ووصلك».

قال الباجي[1]: لما حجَّ المنصور أقاد مالكاً من جعفر بن سليمان فأرسله إليه ليقتص منه، فقال: أعوذ بالله، والله ما ارتفع سوط من جسمي إلاَّ وأنا أجعله في حِلٍّ من ذلك الوقت لقرابته من رسول الله ﷺ.

وقال الدراوردي: سمعته يقول حين ضُرب: اللّهُمَّ اغفر لهم فإنهم لا يعلمون، قيل: لما ضرب حمل مغشياً عليه، فدخل الناس فأفاق وقال: أشهدكم أني قد جعلت ضاربي في حل.

* رسائله إلى الخلفاء:

لم يقتصر الإمام مالك في نصائحه للخلفاء على المخاطبة، بل أرسل إليهم رسائل أيضاً نصحهم فيها، وننقل من ذلك رسالة أرسلها إلى بعض الخلفاء يعظه فيها:

«إني أكتب إليك كتاباً لم آل فيه رشداً ولم أَدَّخِرْ فيه نصحاً، فيه تحميد لله وأدب لرسوله ﷺ، فتدبَّر ذلك بعقلك، ورَدِّدْ فيه بصرَك، وأَوْدِعْه سمعك، واعقله بعَقلك، وأحضره فهمك، ولا تغيِّبن عنه ذهنك، فإنَّ فيه الفضل في الدنيا وحسن ثواب الله تعالى في الآخرة، ذكِّر نفسك غمرات الموت وما هو نازل بك منه، وما أنت

(1) «المدارك» (٢/ ١٣١).

موقوف عليه بعد الموت من العرض على الله تعالى، ثم الحساب، ثم الخلود بعد الحساب، إما إلى الجنة وإما إلى النار، وأعد له ما تسهل به عليك أهوال تلك المشاهدة وكربها، فإنك لو رأيت أهل سخط الله، وما صاروا إليه من أنواع العذاب، وشدة نقمة الله، وسمعت زفيرهم في النار وشهيقهم مع كلوح وجوههم وطول غمتهم، وتقلُّبهم في أدراكها على وجوههم، لا يسمعون ولا يبصرون، يدعون بالثبور، وأعظم من ذلك حسرة إعراض الله تعالى بوجهه، وانقطاع رجائهم من روحه، إجابته إياهم بعد طول الغم، أن ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ۝١٠٨﴾[1]، لم يتعاظمك شيء من الدنيا أردت به النجاة من ذلك، ولا أمنك من هوله، ولو قدمت في طلب النجاة جميع ما لأهل الدنيا كان ذلك صغيراً.

ولو رأيت أهل طاعة الله، وما صاروا إليه من كرامة الله، ومنزلتهم مع قربهم من الله تعالى، ونضرة وجوههم، ونور ألوانهم، وسرورهم بالنظر إليه، والمكان منه، والجاه عنده، مع قربه منهم، لتقلل في عينك عظيم ما طلبت به الدنيا، فاحذر على نفسك حذراً غير تغرير، وبادر

(1) سورة المؤمنون: الآية ١٠٨.

إلى نفسك قبل أن تسبق إليها، وما تخاف الحسرة فيه عند نزول الموت، وخاصم نفسك لله تعالى على مهل، وأنت تقدر بإذن الله تعالى على جر المنفعة إليها، وصرف الحجة عنها قبل أن يوليك الله حسابها، ثم لا تقدر على صرف المكروه عنها، ولا جرّ المنفعة إليها، اجعل لله من نفسك نصيبها بالليل والنهار، فإنَّ عمرك ينقص مع ساعات الليل، وأنت قائم على الأرض وهو يسير بك، فكلما مضت ساعة من أجلك، والحفظة لا يغفلون عن الدِّقِّ والجلّ من عملك، حتى تُملأ صحيفتك التي كتب الله عليك.

فعليك بخلاص نفسك إن كنت لها محباً، فاحذر ما قد حذَّرك الله تعالى فإنه يقول: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ ولا تُحَقِّرِ الذنب الصغير مع ما قد علمت من قول الله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨ ﴾، وقال: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨ ﴾ وحافظ على فرائض الله، واجتنب سخط الله، واحذر دعوة المظلوم، ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾، والسلام».

وكتب إلى بعض الخلفاء كتاباً فيه: «اعلم أنَّ الله تعالى قد خصَّك من موعظتي إياك بما نصحتك به قديماً،

وبيَّنت لك فيه ما أرجو أن يكون الله تعالى جعله لك سعادة وأمراً جعل به سبيلك إلى الجنة فلتكن، رحمنا الله وإياك، فيما كتبت إليك مع القيام بأمر الله وما استرعاك الله من رعيته، فإنك المسؤول عنهم صغيرهم وكبيرهم.

وقد قال النبي ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»[1].

وروي في بعض الحديث: «أنه يؤتى بالوالي ويده مغلولة إلى عنقه فلا يفك عنه إلَّا بالعدل»، وكان عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يقول: «والله إن هلكت سخلة بشط الفرات ضياعاً لكنت أرى أن الله تعالى سائل عنها عمر»، وحجَّ عمر ـ رضي الله عنه ـ عشر سنين، وبلغني أنه كان ما ينفق في حجته إلَّا اثني عشر ديناراً، وكان ينزل في ظل الشجر، ويحمل على عنقه الدِّرَّة، ويدور في الأسواق يسأل عن أحوال من حضره وغاب عنه.

وبلغني أنه وقت أصيب، حضر أصحاب النبي ﷺ فأثنوا عليه، فقال: المغرور من غرَّرتموه، لو أنَّ ما على الأرض ذهب لافتديت به من أهوال المطلع.

---

(١) أخرجه البخاري (٨٩٣).

فعمر ـ رضي الله عنه ـ كان مُوَفَّقاً مع ما قد شهد له النبي ﷺ بالجنة، ثم مع هذا خائف لما تقلَّد من أمور المسلمين، فكيف بمن قد علمت؟ فعليك بما يقربك إلى الله أسوة بما قد مضى من سلفك، وعليك بتقوى الله، فقدمه حيث هممت، وتطلع فيما كتبت به إليك في أوقاتك كلها، وخذ نفسك بتعاهدها والأخذ به والتأديب عليه، وأسأل الله تعالى التوفيق والرشاد إن شاء الله تعالى.

كل هذه الروايات مذكورة في «المدارك»[1].

* مهابته:

من الصفات التي وهبها الله الإمام مالكاً هي المهابة، فقد تواترت الأخبار واستفاضت في مهابته، قال زياد بن يونس: ما رأيت قط عالماً ولا عابداً ولا شاطراً ولا والياً أهيب من مالك ـ رحمه الله تعالى ـ.

قال سعيد بن مريم: ما رأيت أشد هيبة من مالك، لقد كانت هيبته أشد من هيبة السلطان.

قال الشافعي: ما هبت أحداً قط هيبتي مالك بن أنس حين نظرت إليه.

(١) «المدارك» (٢/١٠٨).

وقيل: كان الثوري في مجلسه، فلما رأى إجلال الناس له وإجلاله للعلم أنشد:

يأبى الجواب فلا يراجع هيبة
فالسائلون نواكس الأذقان
أدب الوقار وعز سلطان التقى
فهو المهيب وليس ذا سلطان

قال ابن الحارث: كان مالك يجل العلم الذي عنده إجلالاً عظيماً ويصون نفسه عن جميع الوجوه التي تنقص، وإن قلَّت، وكان مهيباً شديداً[1].

* صدق فراسته:

وقد وهبه الله فراسة، وهي قوة يعرف بها بواطن الأمور، وقد كان الشافعي صاحب فراسة أيضاً، فقيل له فيها؟ فقال: أخذتها من مالك.

قال أسد بن الفرات: لزمت أنا وصاحب لي مالكاً، فلما أردنا الخروج إلى العراق أتيناه مودِّعين له، فقلنا له: أوصنا، فالتفت إلى صاحبي وقال: أوصيك بالقرآن خيراً، والتفت إليَّ وقال: أوصيك بهذه الأمة خيراً، قال أسد: فما

(١) كذا في «المدارك» (٢/٣٥).

مات صاحبي حتى أقبل على العبادة والقرآن، وولي أسد القضاء.

قال الشافعي: لما سرت إلى المدينة ولقيت مالكاً وسمع كلامي نظر إليَّ ساعة، وكانت له فراسة، ثم قال لي: ما اسمك؟ قلت: محمد، قال: يا محمد، اتَّق الله، واجتنب المعاصي، فإنه سيكون لك شأن من الشأن.

قال غيره: كانت لمالك فراسة لا تخطىء، نظر يوماً إلى ثلاثة من أصحابه من أهل إفريقية: ابن فروخ، وابن غانم، والبهلول بن راشد، فقال في ابن غانم: هذا قاضي بلده، وفي البهلول: هذا عابد بلده، وفي ابن فروخ: هذا فقيه بلده.

* اتِّباعه السنن وكراهيته المحدثات:

كان مالك كثيراً ما يتمثَّل:

وخير أمور الدين ما كان سنة

وشر الأمور المحدثات البدائع

قال مالك: ليس الجدال في الدين بشيء، وقال مالك: المراء والجدال في العلم يذهب بنور العلم من قلب العبد، وقال: إنه يقسي القلب ويورث الضغن.

قال سفيان بن عيينة: سأل رجل مالكاً، فقال: «الرحمن على العرش استوى»، كيف استوى يا أبا عبد الله؟ فسكت مالك ملياً حتى علاه الرُّحَضاء[1]، وما رأينا مالكاً وجد من شيء وجد من مقالته، وجعل الناس ينتظرون ما يأمر به ثم سُري عنه، فقال: الاستواء معلوم، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، والإيمان به واجب، وإني لأظنك ضالاً، أخرجوه عنِّي، فناداه الرجل: يا أبا عبد الله، والله الذي لا إله إلاَّ هو، لقد سألتُ عن هذه المسألة أهل البصرة والكوفة والعراق فلم أجد أحداً وُفِّق لما وُفِّقت له.

* عبادة مالك:

قال الزبير بن حبيب: كنت أرى مالكاً إذا دخل الشهر أحيا أول ليلة منه، وكنت أظن إنما يفعل هذا ليفتتح به الشهر.

وقالت فاطمة بنت مالك: كان مالك يصلِّي كل ليلة حزبه، فإذا كانت ليلة الجمعة أحياها كلها.

قال المغيرة: خرجت ليلة بعد أن هجع الناس

---

(١) بضم الراء وفتح الحاء، العرق الشديد.

هجعة، فمررت بمالك بن أنس فإذا به قائم يصلِّي، فلما فرغ من الحمد لله ابتدأ بـ ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١﴾، حتى بلغ ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾، فبكى بكاءً طويلاً، وجعل يردِّدها، ويبكي حتى طلع الفجر، فلما تبيَّن له ركع فصرت إلى منزلي، فتوضَّأت ثم أتيت المسجد، فإذا به في مجلسه والناس حوله، فلما أصبح نظرت فإذا أنا بوجهه قد علاه نور حسن.

قال محمد بن خالد بن عثمة[1]: كنت إذا رأيت وجه مالك رأيت أعلام الآخرة في وجهه، فإذا تكلم علمت أنَّ الحق يخرج من فيه.

قال أبو مصعب: كان مالك يطيل الركوع والسجود في ورده، وإذا وقف في الصلاة كأنه خشبة يابسة لا يتحرك منه شيء، فلما ضرب قيل له: لو خففت في هذا قليلاً؟ فقال: ما ينبغي لأحد أن يعمل عملاً إلاَّ حسَّنه، والله تعالى يقول: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[2] الآية.

قال ابن المبارك: رأيت مالكاً، فرأيته من الخاشعين، وإنما رفعه الله بسريرة بينه وبينه.

---

(١) انظر ترجمته في «الخلاصة» للخزرجي (ص ٣٣٤).

(٢) سورة الملك: الآية ٢.

* ورعـه:

لا يبلغ الإنسان ذروة الكمال بدون الورع والتقوى، وكان الإمام ــ رضي الله عنه ــ على جانب كبير منهما.

قال بعضهم: رأيت مالكاً صامتاً لا يتكلم ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً، إلاَّ أن يكلمه إنسان فيسمع منه ثم يجيبه بشيء يسير، فقيل له في ذلك؟ فقال: وهل يكب الناس في جهنم إلاَّ هذا، وأشار إلى لسانه.

ولقد بلغني أنَّ رجلاً دخل على أبـي بكر الصدِّيق وهو يجبذ لسانه ويقول: هذا الذي أوردني الموارد، فإذا قال هو، فكيف بنا إلاَّ أن يتغمَّدنا الله برحمته.

قال الشافعي: رأيت بباب مالك كراعاً من أفراس خراسان، ويقال: مصر، فقلت: ما أحسنها! فقال: هي هبة مني إليك، فقلت: دع لنفسك دابة تركبها، قال: أنا أستحي من الله أن أطأ تربة نبـي الله بحافر دابة.

* عـزلتـه:

في آخر حياته اعتزل الإمام مالك عن الناس ولزم بيته، كان يحضر المسجد ويشهد الجمعة والجنائز، ويعود المرضى، ويجيب الدعوة، يقضي الحقوق زماناً، ثم ترك الجلوس في المسجد، فكان يصلِّي وينصرف، ثم ترك

عيادة المرضى، وشهود الجنائز، فكان يأتي أصحابها ويعزِّيهم، ثم ترك مجالسة الناس ومخالطتهم والصلاة في مسجد النبي ﷺ حتى الجمعة، ولا يعزِّي أحداً ولا يقضي له حقّاً، فكان يقال له في ذلك؟ فيقول: ما يتهيَّأ لكل أحد أن يذكر ما فيه، وفي بعض الرواية من الأعذار أعذار لا تذكر.

قال عتيق بن يعقوب ومصعب: فلما حضرته الوفاة سُئل عن تخلُّفه عن المسجد قبل موته بسنين؟ فقال: لولا أني في آخر يوم من أيام الدنيا وأوله من الآخرة ما أخبرتكم، سلس بولي، فكرهت أن آتي مسجد رسول الله ﷺ على غير طهارة استخفافاً لرسول الله ﷺ، وكرهت أن أذكر علَّتي، فأشكو ربي.

* إجابة دعائه:

كان ــ رضي الله عنه ــ مجاب الدعوة، قال مطرف: لقد رأيته يوماً وهو جالس في المجلس بعد الصبح يدعو ووجهه يَصْفَرُّ ويَخْضَرُّ حتى أطال الدعاء، فأتاه سائل عن مسألة، فقطع عليه فالتفت مغضباً، فقال: يأتي أحدكم الرجل وهو في دعائه، وقد فتح الله عليه منه ما شاء أن يفتحه ممَّا يستيقن به الإجابة، فيقطع ذلك عليه فلا يعود أبداً.

* حكمه ودرر كلامه:

قال مالك ــ رحمه الله ــ: إنما التواضع في الدين والتُّقى، وقال: التواضع ترك الرياء والسمعة، وقال: شَرُّ العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس، قال: الزهد في الدين طيب المكسب، وقصر الأمل، وقال: الدنيا صحة البدن وطيب النفس من النعيم، وقال: التواضع في التُّقى والدين، وليس في اللباس.

وقال: ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب، وقد روي هذا الكلام عن ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ، وقال: العلم نور لا يأنس إلاَّ بقلب تقي خاشع.

وقال: من إذلال العلم أن تجيب كل من سألك.

وقال: الحكمة نور يقذفه الله في قلب العبد، وقال: تعلَّمُوا العلم قبل العمل، وقال لبعض بني أخيه: إذا تعلمت علماً من طاعة الله فليُرَ عليك أثره، وليُرَ فيك سمته، وتعلم لذلك العلم الذي تعلمته السكينةَ والحلم والوقار، وقال: حقّاً على من طلب العلم أن يكون فيه وقار وسكينة وخشية، وأن يكون متبعاً لآثار من مضى، وينبغي لأهل العلم أن يُجِلُّوا أنفسهم من المزاح، وبخاصة إذا ذكروا الله،

وقـال: أدب الله القـرآن، وأدب رسـولـه السُّنَّـة، وأدب الصالحين الفقه.

قال سفيان: دخلت على مالك، فقلت له: إنَّ العلم كثيـر، فقـال: العلـم شجـرة أصلهـا بمكـة، وأغصـانهـا بالمدينة، وأوراقها بالعراق، وثمراتها بخراسان.

وقـال: مـن آداب العـالـم أن لا يضحـك إلَّا تبسُّمـاً، وقال: كثرة الكلام تمج العلم وتذلّه وتنقصه.

وقال: الناس في العلم أربعة: رجل علِم فعمل به، فمثلـه فـي كتـاب الله قـولـه: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾[1]، ورجل علِم به ولم يعلِّمه فمثله في كتاب الله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ ﴾[2]، ورجل علِم علماً وعلَّمه ولم يعمل به، فمثله في كتاب الله: ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ﴾[3].

قال مطرف: وكان مالك إذا ودعه أحد من طلبة العلم عنده يقول لهم: اتقوا الله في هذا العلم، ولا تنزلوا به دار مضيعة، وبثُّوه ولا تكتموه. ولن يُنال هذا الأمر حتى يُذاق طعم الفقر.

---

(١) سورة فاطر: الآية ٢٨.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٥٩.

(٣) سورة الفرقان: الآية ٤٤.

وقال ابن المبارك: سمعته يقول: لا يصلح الرجل حتى يترك ما لا يعنيه، فإذا كان كذلك أوشك أن يفتح الله في قلبه.

قال ابن وهب: سمعته يقول: ما زهد أحد في الدنيا إلَّا أنطقه الله بالحكمة، قال: ما أسرّ عبد سريرة خير إلَّا ألبسه الله رداءها، ولا أسرّ سريرة سوء إلَّا ألبسَه الله رداءها.

قال: من أراد الله به خيراً جمع عليه شمله، ومن نعم الله تعالى على العبد أن يجمع عليه أمره، ومن بلواه عليه أن يشتت عليه أمره.

قال: من سعادة المرء أن يوفق للخير، ومن شقاوة المرء أن لا يزال يخطىء.

إذا مدح الرجل نفسه ذهب بهاؤه[1].

* وفاتـه:

قال الحافظان السيوطي والزرقاني: مرض مالك يوم الأحد، فأقام مريضاً اثنين وعشرين يوماً، ومات يوم الأحد لعشر خلون ــ وقيل: لأربع عشرة خلت ــ من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، وقال سحنون عن عبد الله بن

---

(١) كذا في «المدارك».

نافع: توفي مالك وهو ابن سبع وثمانين سنة، وقال الـواقـدي: بلـغ تسعيـن سنـة، وفـي «التـذكـرة»: قـال أبـو مصعـب: لعشـر مضـت لـربيـع الأول، وكـذا قـال ابـن وهب، وقال ابن سحنون: في حادي عشر ربيع الأول، وقال ابن أبـي أويس: في بكرة أربع عشرة منه، وقال مصعـب الـزبيـري: فـي صفـر، وكلهـم قـالـوا: فـي سنـة تسع وسبعين ومائة.

وقـال ابـن فـرحـون: اختلـف فـي تـاريـخ وفـاتـه، والصحيح أنها كانت يوم الأحد لتمام اثنين وعشرين يوماً من مرضه في ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، فقيل: لعشـر مضـت، وقيـل: لأربـع عشـرة، ولثـلاث عشـرة، ولإحدى عشرة، وقيل: لثنتي عشر من رجب.

وقال ابن حبيب كاتبه: سنة ثمانين ومائة، وحكي عن ابن سحنون: ثمان وتسعون، وهو وهم.

قال بكر بن سليمان الصواف: دخلنا على مالك بن أنس في العشية التي قبض فيها، فقلنا له: يا أبا عبد الله، كيـف نجـدك؟ قـال: مـا أدري كيـف أقـول لكـم إلاَّ أنكـم ستعاينون غداً من عفو الله ما لم يكن في حساب، ثم ما برحنا حتى أغمضناه ــ رحمه الله ــ، وقيل: إنه تَشَهَّد، ثم قال: لله الأمر من قبل ومن بعد.

ورأى عمر بن يحيى بن سعيد في الليلة التي مات فيها مالك قائلاً يقول:

لقـد أصبـح الإسـلام زعـزع ركنـه
غـداة ثـوى الهـادي لـدى ملحـد القبـر

إمـام الهـدى مـا زال للعلـم صـائنـاً
عليـه سـلام الله فـي آخـر الـدهـر

قـال: فـانتبهـت وكتبـت البيتيـن فـي السـراج، وإذا بصارخة على مالك ــ رحمه الله ــ رحمة واسعة.

وغسَّله ابن كنانة بن أبي الزبير، وابنه يحيى وكاتبه حبيب يصبان الماء، وأنزله في قبره جماعة، وأوصى أن يكفن في ثياب بيض، ويصلَّى عليه في موضع الجنائز، ودفـن بـالبقيـع وقبـره يـزار ويعـرف، كـذا فـي «الـديبـاج المذهب»[(١)].

* حليتـه:

قال مطرف بن عبد الله وغيره: كان الإمام طويلاً جسيمـاً، عظيـمَ الهـامـة، أصْلَـع، أبيـض الـرأس واللحيـة، شديد البياض إلى الصفرة، وقال مصعب الزبيري: كان من

(١) «الديباج المذهب» (١/ ٢٨ ــ ٢٩).

أحسن الناس وجهاً وأحلاهم عيناً، وأنقاهم بياضاً، وأتمهم طولاً في جودة بدن، وقيل: كان ربعة، والمشهور الأول، وكان أشم عظيم اللحية تامها، تبلغ صدره، ذات سعة، ويأخذ أطراف شاربه، ولا يحلقه، ويرى حلقه من المثلة، ويترك له سبلتين طويلتين، وكان في أذنيه كبر كأنهما كفّا إنسان أو دون ذلك.

وقال الحكم بن عبد الله: رأيته وله شعرة يفرقها، وقال أحمد بن إبراهيم: رأيته مضموم الشعر، ولم يكن يخضب، وروى ابن وهب أنه رآه يخضب بالحناء.

وقال الواقدي: عاش مالك تسعين سنة لم يخضب شيبه، ولا دخل الحمام، وفي رواية: ولا حلق قفاه، قاله الزرقاني وابن فرحون[1].

* لباسه:

قال الذهبي في «التذكرة»[2]: كان إذا اعتمَّ جعل منها تحت ذقنه ويسدل طرفها بين كتفيه، وكان يلبس الثياب العدنية الجياد.

---

(١) «شرح الزرقاني» (١/ ٤)، و «الديباج» (ص ١٨).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٨).

وحكى ابن فرحون عن ابن وهب أنه قال: رأيت على مالك ريطة عدنية مصبوغة بمَشْقٍ خفيفٍ، وقال لنا: هو صبغٌ أحبه، ولكن أهلي أكثروا زعفرانها، فتركتها، قال الزبيري: كان مالك يلبس الثياب العدنية والجياد الخراسانية والمصرية المترفعة البيض ويتطيب بطيب، ويقول: ما أحب لأحد أنعم الله عليه إلاَّ أن يُرَى أثر نعمته عليه، وكان يقول: أحب للقارىء أن يكون أبيض الثياب، قال بشر: دخلت على مالك فرأيت عليه طيلساناً يساوي خمسمائة دينار أشبه شيء بالملوك، ولما راجع مالكاً أحد الزهاد؛ لأنه يلبس الدقاق ويأكل الرقاق، ويجلس على الوطيء، ويجعل على بابه حاجباً، أجابه: «إن كتابه وقع منه موقع النصيحة والشفقة والأدب...»، وقال: «فأما ما ذكرت لي أني... فنحن نفعل ذلك ونستغفر الله تعالى، فقد قال الله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[1]، وإني لأعلم أن ترك ذلك خير من الدخول عليه...».

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٣٢.

* **أولاده:**

كان له ابنان: يحيى ومحمد، وابنة اسمها فاطمة زوَّجها ابن أخته، وقال أبو عمر: له أربعة بنين: يحيى ومحمد وحماد وأم البنين، يحيى بن مالك يروي عن أبيه نسخة من «الموطأ»، وابنه محمد قدم مصر وكتب عنه. حدث عنه الحارث بن مسكين.

قال الزبيري: كانت لمالك ابنة تحفظ علمه يعني «الموطأ»، وكانت تقف خلف الباب، فإذا غلط القارىء نقرت الباب، فيفطن، فينظر مالك فيرد عليه[1].

* **الحديث والفقه في عصر مالك:**

إن علم الحديث لم يكن قد تميز تميزاً كاملاً عن الفقه في عصر الإمام مالك بل كانا مختلطين، والفقيه يروي الأحاديث التي يبني عليها استنباطه فيكون محدثاً بما يرويه، وفقيهاً بما يستنبطه، بيد أن بعض الفقهاء كان يغلب عليه الإفتاء، وبعضهم كان يغلب عليه الرواية، وبذلك أخذ ينفصل الفقه عن الحديث، فمن تجرَّد لاستنباط الأحكام من القرآن والحديث بعد العلم بصحته كان الفقيه، ومن تجرد

---

(١) «الديباج المذهب» (١/ ١٨).

للرواية يعرف صحيحها من سقيمها، ويتعرَّف الرجال عدلهم من مستورهم من غيره، فهو المحدِّث.

ولم يكن ذلك الانفصال قد تم على وجه كامل في عهد مالك ــ رضي الله عنه ــ، فكان الفقيه هو المحدث، ولعلك لا تجد عالماً قد اجتمعت له الصفتان بقدر كامل، ويكاد يكون متساوياً في الناحيتين كمالك ــ رضي الله عنه ــ، فهو الحافظ المحدث، الذي كان أول من نبَّه لضرورة تمييز مراتب الرجال بقبول أحاديثهم، ودرس المرويات دراسة ناقد فاحص، وهو إلى هذا إمام دار الهجرة في الفقه والإفتاء، وتُشَدُّ الرحالُ لسماع فقهه واستفتائه في المسائل المختلفة.

* **تحريه في الحديث:**

قال الإمام الشافعي: إذا جاء الحديث فمالك النجم الثاقب، وقال السيوطي[1]: قال بعض العلماء: إن البخاري إذا وجد حديثاً يؤثر عن مالك لا يكاد يعدل به إلى غيره حتى إنه يعتبر سند مالك في بعض أحاديثه التي رواها أصح الأسانيد.

وهو: مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن

---

(١) «تنوير الحوالك» (ص ٧).

أبي هريرة، قال ابن حبان في «الثقات»: كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، ولم يكن يروي إلاَّ ما يصح، ولا يحدث إلاَّ عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك، وبه تخرج الشافعي، وروى ابن خزيمة في «صحيحه» عن ابن عيينة، قال: إنما كنا نتبع آثار مالك، وننظر إلى الشيخ إن كتب عنه وإلاَّ تركناه.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما بقي على وجه الأرض آمن على حديث رسول الله ﷺ من مالك بن أنس، ولا أقدِّم عليه في صحة الحديث أحداً.

وكان الإمام مالك ــ رضي الله عنه ــ يقول: لا يؤخذ العلم[1] من أربعة: لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعة، ولا من كذّاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يُتَّهم على حديث رسول الله ﷺ، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل ويحدث به.

وكان يقول[2]: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال

(1) انظر: «الكفاية في فنون الرواية» (ص ١٨٩).

(2) «المدارك» (١/ ١٣٦).

رسول الله ﷺ، عند هذه الأساطين، وأشار إلى المسجد، فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أميناً، إلاَّ أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن.

وكذلك يقول: أدركت بهذا البلد ــ يعني المدينة ــ مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون، ما سمعت من واحدٍ منهم حديثاً، قيل: وَلِمَ يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون. وهذا الشأن ــ أي رواية الحديث والفتوى ــ يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه ويصل إليه، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا يُنْتفع به، ولا هو حجة ولا يؤخذ عنه.

* فقه مالك:

آلَ فكر المدينة إلى مالك عن طريق فقهائها السبعة المشهورين: سعيد بن المسيب[1]، وسليمان بن

(1) هو سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي أبو محمد المدني سيِّد التابعين وُلد لستين مضتا ــ وقيل: لأربع ــ من خلافة عمر، كان رأس مَن بالمدينة في دهره، المقدم عليهم في الفتوى، ويقال: فقيه الفقهاء. قال يحيى بن سعيد: كان أحفظ الناس لأحكام عمر وأقضيته، كان يسمى راوية عمر، مات سنة أربع وتسعين، وقيل: ثلاث. «طبقات الحفاظ» ص ١٧.

يسار[١]، وعبد الله بن عتبة[٢]، وأبي بكر بن الحارث[٣]، وخارجة بن زيد[٤]، والقاسم بن محمد بن أبي بكر[٥]، وعروة بن الزبير[٦]، وكذلك

---

(١) هو سليمان بن يسار أبو أيوب، من فقهاء المدينة وعلمائها وصلحائها، كثير الحديث، مات سنة أربع وتسعين. «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص ٣٥).

(٢) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي بالمدينة له رؤية ورواية، وكان كثير الحديث والفتوى، توفي سنة أربع وسبعين. «شذرات الذهب» (١/ ٨٢).

(٣) هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي الملقب براهب قريش لعبادته وفضله، استصغر يوم الجمل، فرد هو وعروة، وأبوه من الصحابة، توفي سنة أربع وتسعين. «شذرات الذهب» (١/ ١٠٤).

(٤) هو خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري أبو زيد المدني، أحد فقهاء السبعة، مات سنة تسع وتسعين أو مائة. «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص ٣٥).

(٥) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أبو محمد أو أبو عبد الرحمن، المدني، مات سنة إحدى ومائة عن سبعين سنة. «طبقات الحفاظ» (ص ٣٥).

(٦) هو أبو محمد عروة بن الزبير بن العوام الأسدي المدني الفقيه الحافظ، جمع العلم والسيادة والعبادة، وُلد في سنة تسع وعشرين، ومات سنة أربع وتسعين. «شذرات الذهب» (١/ ١٠٤).

سالم[١] بن عبد الله بن عمر، الذين تعلموا في مدرسة الخلفاء الراشدين، وأُمَّي المؤمنين عائشة وأم سلمة، وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ــ رضي الله عنهم ــ .

ولكن أثر ابن عمر كبير فيهم، فلقد شهد المعارك مع الرسول ﷺ وغزا ورابط مع كبار القُوَّاد، وكان من أكثر الناس رواية وأخذاً بها، كثير التعهد لآثار الرسول ﷺ.

تقول أم المؤمنين عائشة: ما رأيت أحداً ألزم للأمر الأول من عبد الله بن عمر، ونافع يقول: لو رأيت ابن عمر يتبع آثار الرسول ﷺ لقلت: إن هذا لمجنون، أي في حب الرسول ﷺ، والزهري يقول: لا يعدل برأي ابن عمر، فإنه قد قام بعد رسول الله ﷺ ستين سنة، تقدم عليه وفود الناس، ومات سنة ٧٣هـ.

ويروي عروة بن الزبير: سئل عبد الله بن عمر عن شيء، فقال: لا علم لي به، فلما أدبر السائل، قال عبد الله: سئل ابن عمر عما لا علم له به، فقال: لا علم لي به.

---

(١) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني الفقيه، مات سنة ست ومائة. «طبقات الحفاظ» (ص ٣٣).

وتـوارث الأئمـة هـذا المنهـج، فيكثـر قـول مـالـك: «لا أدري» في المسائل أخذاً بالاحتياط، ولا يجتهد إلاَّ في النوازل التي تقع، ولا يفتي في الفروض، ويكره البدع المحدثة التي لم يرد عن الصحابة والسلف المرضيين ما يؤيدها، ويقول: لا يكون العالم عالماً حتى يكون كذلك، وحتى يحتاط لنفسه بما لو تركه لم يكن عليه إثم، ويُعَلِّمُ اليسرَ، يجيئه رجل من المغرب يقول: إن الأهواء كثرت في بلادي، فجعلت على نفسي إن رأيتك أن آخذ ما تأمرني به، فيصف له شرائع الإسلام: الصلاة والصوم والزكاة والحج، ثم يقول: خذ بهذا ولا تخاصم أحداً.

ويـروي الإمـام مـالـك ويعمـل بقـولـه عليـه الصـلاة والسلام: «إذا صلَّى أحدكم بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيـف والسقيـم والكبيـر، وإذا صلـى لنفسـه فليطـول ما شاء».

ويُعَلِّمُ الصدقَ بحديث: «من شر الناس ذو الوجهين الـذي يـأتـي هـؤلاء بـوجـه وهـؤلاء بـوجـه»، وهـو يغـربـل الأحاديث غربلة، ولا يقبل الأحاديث المرسلة إلاَّ مؤيدة. ويقدم القياس بأصل قطعي على خبر الواحد، يقول: ليس كـل مـا روى الـرجـل وإن كـان فـاضـلاً يُتْبَعُ ويُجْعَـلُ سنَّـة،

ويـذهـب بـه إلـى الأمصـار، وقيـل لـه: إن عنـد ابـن عيينـة أحاديث ليست عندك، فقال: أنا أحدث الناس بكل ما سمعت؟ إني إذن لأحمق، فإذا قيل له: إن هذا الحديث ليس عند غيرك، تركه، بل يتركه إذا قيل له: إن أهل البدع يحتجون به، ومن أجل ذلك وجدت في تركته أحاديث كثيرة، لم يُحَدِّثْ بها في حياته.

وتثبيت النصوص عنده من وجهين: أحدهما: أن يجد الأئمة من أصحاب النبي ﷺ قالوا بما يوافقها، وهذا هو الذي يقول فيه: «عليه العمل عندنا»، والآخر ألا يجد الناس اختلفوا فيها، وهذا هو الذي يقول فيه: «هو الأمر المجمع عليه عندنا»، كما تُرَدُّ إن لم يجد الأئمة فيها قولاً واختلف فيها الناس.

يقول: رأيت محمد بن أبي بكر بن حزم[1] ــ وكان قاضياً ــ وكان أخوه كثير الحديث، رجل صدق، فسمعت عبد الله[2] إذا قضى بالقضية، وقد جاء فيها الحديث مخالفاً

(١) هو محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم البخاري، أبو عبد الله قاضي المدينة المتوفى سنة ١٣٢هـ. «خلاصة الخزرجي» (ص ٢٨٠).

(٢) هو عبد الله بن أبي بكر بن حزم أبو عبد الله المتوفى سنة ١٣٥هـ.

للقضاء يعاتبه، يقول: ألم يأت في هذا كذا وكذا؟ فيقول: بلى. فيقول: فما بالك لا تقضي به؟ فيقول: فأين الناس عنه؟ يعني ما أجمع عليه الصلحاء بالمدينة العمل به أقوى[١].

وهو منهج عمر بن عبد العزيز نفسه، إذ كان يجمع فقهاء المدينة ويسألهم عن السنن والأقضية التي يعمل بها فيثبتها، وما لا يعمل به الناس يطرحه، وقديماً كان يقال لأبي الدرداء قاضي عمر بن الخطاب: بلغنا كذا وكذا بخلاف ما تقول فيجيب: «وأنا قد سمعته، ولكن أدركت العمل على غير ذلك».

وعلى هذا ظل مالك أربعين عاماً ينقض الأحاديث التي جمعها لمضاهاتها على قواعده، وبهذا ضبط الناسخ والمنسوخ، واستبعد ما ينافي نصوص القرآن وأصوله حتى انتهى إلى القدر المتيقن، فَدَوَّنَه في كتابه «الموطأ»، فيه الأحاديث أو الأخبار عن الصحابة والتابعين وعمل أهل المدينة وعلمهم، وترجيح ما يرجحه مالك أو رأيه، فهو كتاب سنَّة وفقه من الدرجة الأولى.

يقول: وأما أكثر ما في الكتاب فرأيي، لعمري ما هو

---

(١) «المدارك» (١/ ٤٥).

برأيي، ولكنه سماع عن غير واحد من أهل العلم والفضل والأئمة المهتدى بهم، الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله تعالى، فكثر علي، فقلت: ما بي إذ كان رأي الصحابة الذين أدركوهم عليه، وأدركتهم أنا على ذلك، فهذه وراثة موروثة توارثها قرنٌ عن قرن إلى زماننا، وما كان رأياً فهو رأي جماعة ممن تقدم من الأئمة، وما كان فيه الأمر المجتمع عليه فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم، ولم يختلفوا فيه.

وما قلت: الأمر عندنا. فهو ما عمل به الناس عندنا، وجرت به الأحكام عرفه الجاهل والعالم، وكذلك ما قلت فيه: «ببلدنا»، فهو شيء أستحسنه من قول العلماء، وأما ما لم أسمع منهم فاجتهدت، ونظرت على مذهب من لقيته حتى وقع ذلك موقع الحق أو قريباً منه حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم، فنسب الرأي إليّ بعد الاجتهاد مع السنَّة، وما عليه أهل العلم المقتدى بهم والأمر المعمول به عندنا من لدن رسول الله ﷺ والأئمة الراشدين.

وفقه مالك من فكره، فهو فقيه عملي يعتد عليه بالواقع، ويتخذه دليلاً له، ومن ذلك اعتماده على سابقة عمل أهل المدينة، واتفاق جماعتها عليه، واعتداده بالعُرف

الشرعي والمصلحة، والاعتماد على السوابق القضائية، واتخاذها مصادر وأصولاً قانونية، وهو منهج دول معاصرة كثيرة، والأحكام حلول لمشاكل الناس تفعل فيها وتنفعل بها، وهي بعد تجارب شاركت فيها الجماعة، وثبتت على الامتحان.

ونرى في فقه مالك من عمل أهل المدينة وعلمهم خصائص التيسير ودفع الحرج، والأخذ بما عليه الجماعة، والقياس على المسلمات من النصوص ذاتها، أو الاستنباط من مجموع النصوص التي تنتج معاني مقطوعاً بها كالنصوص، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[1]، ولم يجعل على الناس في دينهم من حرج، والرسول هو القائل: «بعثت بالحنيفية السمحة»[2]، و«خذوا من العمل ما تطيقون»[3]، وإن الله إنما أراد بهذه الأمة اليسر، ولم يرد بهم العسر.

ولقد أقر أصحابه على التمتع بالحلال، ولم يزهدهم في الدنيا إلى أن يظهر منهم حرص على متاعها، ينذر

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٦.
(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٥/ ٢٦٦).
(٣) «مسند أحمد» (٢/ ٢٣١).

ويرهب لمقاومة الانحلال، ويرخِّص ويرغِّب لمقاومة الحرج، وينهى عن أشياء، ثم يستثني موضع العادة، فيرخص فيه، ففي إقرار الناس على ما جرى عليه عملهم تيسير عليهم إذا لم يناف قصد الشارع، ومن ثم أقر الإسلام من أعراف الجاهلية ما يوافق شريعته، وحرصت أجيال المدينة على أعراف السلف الصالح عالمين أن جيلهم لا يمكن أن يكون أفضل من سابقيه.

واحتفل مالك بالعُرف، فهو يفتي ــ تبعاً لعرف المدينة ــ بأن الشريفة تتضرر بالإرضاع فلا تلتزم به، ويقيد الجار بألا يضُرَّ جاره ضرراً بيّناً غير معتاد، ويجعل العرف مقياساً للاعتبار، ويقول: كل ما عَدَّه الناس بيعاً فهو بيع، فيجوز البيوع التي تفرضها عادات الناس، كالبيوع التي تجري بالأفعال دون الأقوال، ويقرر أن خيار الشرط يثبت بناء على العرف، مثلما يثبت بناء على الشرط، ويقرر أن مدة الخيار تختلف بحسب عرف السلع، ولما لم يعمل أهل المدينة بخيار المجلس لم يأخذ بحديث ابن عمر ــ رضي الله عنه ــ: «البيِّعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلاَّ بيع الخيار»، وقال عنه في «الموطأ»: ليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به.

وتحدث مالك عن الغرر في واحد وثلاثين باباً من «الموطأ» ضبطاً لمصلحة التراضي ودفعاً للجهالة. والفقه عموماً يشترط لتأثير الغرر في العقود إلاَّ أن يكون الناس بحاجة إلى ذلك النوع منها، وتحريم ما تدعو إليه الحاجة (المشروعة) أشد ضرراً من كونه غرراً.

ولقد جوَّز مالك ــ للعرف ــ إجارة العين بأجر معلوم مع أنها قد لا تعطي منافع، بل يجوز الإجارة على المنفعة المظنون حصولها، كوعد الإمام بجائزة لمن يدله على ما فيه مصلحة عامة، وكالإجارة على البلاغ وهو اصطلاح للمالكية في التعاقد على بلوغ نتيجة بذاتها.

وحكم مالك قاعدة سد الذرائع في كثير من أبواب الفقه، وهي في جملتها منع أمر مباح لما يترتب على فعله من مفسدة، مثل منع بيع السلاح وقت الفتنة أو للعدو، ومنع الهدية لمن يلي وظيفة عامة، أو شهادة عدو على عدوه، أو تقديم خصم في مجلس القضاء على خصمه، أو قضاء القاضي بعلمه، أو خروج النساء إلى المساجد في الليل.

ولا يأخذ مالك بالإرادة الظاهرة للمتعاقدين إذا أخفيت إرادة غير مشروعة، كبيع العصير ممن يتخذه خمراً،

أو إجارة الدار لمن يتخذها نادياً للقمار، أو زواج المحلل، وفي الوقت ذاته يجيز الوسيلة غير المنهي عنها من جهة الأصل إذا أدت إلى مصلحة، مثل دفع المال لمحارب كيلا يقتل دافع المال، فدفع المال غير منهي عنه في الأصل، وإنما المحرم أكل المال بالباطل، ودفع المال للمحارب سيؤدي إلى مصلحة.

وهو سياق في تطبيقات حديث: «لا ضرر ولا ضرار»، فلا يجيز استعمال الحق كلما ناقض النزاهة كأن يستعمل لمجرد الإضرار، أو لمعارضة المصلحة عامة، أو تحقيق مصلحة لا تتناسب البتة مع مصلحة الغير، أو لا يمكن بلوغها بطريق لا تحدث ضرراً فاحشاً.

وكان طبيعياً أن يوافق روح المدينة مالكاً إلى تقدير أصل المصلحة، فلقد رأى الصحابة يجتهدون حيث لا نص، ليقرروا الأحكام للحوادث وفقاً للمصلحة دون أن يتوقفوا، لعدم وجود نص خاص، فالنصوص متناهية، وعمومات الشريعة وقواعدها تحكم ما لا يتناهى من شؤون البشر، والقرآن جامع؛ لأن المجموع فيه أمور كليات تقتصر على ما يسمى في العصر الحاضر بالأساسيات، والنصوص القطعية الدلالة قليلة العدد، والظنية الدلالة تحتمل أكثر من

معنى، فيتعين اجتهاد الرأي على أساس أن النص لازم لتحريم أمر، والأخذ للإباحة إلاَّ مخالفة مقصد من مقاصد الشرع.

وليس لزاماً أن يرجع الاستدلال إلى نص خاص، بل قد يعتمد على معنى معقول هو أصل عام، ولا أن يثبت العموم من جهة الصيغة وحدها، بل قد يثبت من استقراء مواقع المعنى، إذ يتضافر في إنتاجه فحوى جملة نصوص، فيجري الحكم مجرى العموم المستفاد من الصيغ، ويكون أصلاً قطعياً يطبق على جزئيات لم يرد فيها نص.

ولقد يساوي هذا الأصل الكلي الأصل المعيَّن، أو يربو عليه بحسب قوة الأصل المعيَّن، أو ضعفه، ولعل مالكاً لما قال:

«الاستحسان تسعة أعشار العلم»[1]، كان يقصد العمل بالمصلحة، وبه يسد الفقهاء أو المقننون حاجات التطور البشري ما دامت تؤيدها أصول كلية مؤكدة من الكتاب والسنَّة.

وعمر ـ رضي الله عنه ـ هو المجتهد الأكبر في هذا الباب، والمدينة كلها مدرسة له، ومالك إمام المدينة يأخذ

(١) «الموافقات» (ص ١٧٠).

أخذه وتلاميذه مثله، إذا سكتت النصوص عن أمور فيها مصلحة عامة وملاءمة لمقاصد الإسلام لا غريبة عنها ولا وهمية، ولا خاصة بصاحبها، تدخل تحت جنس عده الشرع صريحاً أو مأخوذاً بالاستقراء المفيد للقطع، فإن لم يوجد لها جنس كانت غريبة عن الشريعة، إذ الشرع كامل.

* كلام ابن خلدون في عمل أهل المدينة:

ولقد تعرض ابن خلدون لعمل أهل المدينة عند الإمام مالك، فقال في مقدمته المشهورة:

«وأما أهل الحجاز فكان إمامهم مالك بن أنس الأصبحي، إمام دار الهجرة ـ رحمه الله تعالى ـ، واختص بزيادة مدارك أخر للأحكام غير المدارك المعتبرة عند غيره، وهو عمل أهل المدينة؛ لأنه رأى أنهم فيما يتفقون عليه من فعل أو ترك متابعون لمن قبلهم ضرورة لدينهم واقتدائهم، وهكذا إلى الجيل المباشرين لفعل النبي ﷺ الآخذين ذلك عنه، وصار ذلك عنده من أصول الأدلة الشرعية، وظن كثير أن ذلك من مسائل الإجماع فأنكره، لأن دليل الإجماع لا يخص أهل المدينة من سواهم بل هو شامل للأمة.

واعلم أن الإجماع إنما هو الاتفاق على الأمر الديني

عن اجتهاد، ومالك ــ رحمه الله تعالى ــ لم يعتبر عمل أهل المدينة من هذا المعنى، وإنما اعتبره من حيث اتباع الجيل بالمشاهدة للجيل، إلى أن ينتهي إلى الشارع عليه الصلاة والسلام، وضرورة اقتدائهم تعين ذلك.

نعم: المسألة ذكرت في باب الإجماع، لأنه أليق الأبواب بها من حيث ما فيها من الاتفاق الجامع بينها وبين الإجماع، إلاَّ أن اتفاق أهل الإجماع عن نظر واجتهاد في الأدلة، واتفاق هؤلاء في فعل أو ترك مستندين إلى مشاهدة من قبله، ولو ذكرت المسألة في باب فعل النبي ﷺ وتقريره، أو مع الأدلة المختلفة فيها مثل: مذهب الصحابي، وشرع من قبلنا، والاستصحاب، لكان أليق.

*** انتشار المذهب المالكي:**

يقول القاضي عياض: غلب مذهب مالك على الحجاز والبصرة ومصر، وما والاها من بلاد إفريقيا، والأندلس، وصقلية، والمغرب الأقصى إلى بلاد من أسلم من السودان إلى وقتنا هذا، وظهر ببغداد ظهوراً كثيراً، وضعف بها بعد أربعمائة سنة، وضعف بالبصرة بعد خمسمائة، وغلب من بلاد خراسان على قزوين وأبهر، وظهر بنيسابور، وكان بها وبغيرها أئمة ومدرسون.

وكان لا بد للمذهب المالكي أن يسود الحجاز ويشيع فيه، فمالك قد عاش في المدينة في صميم الحجاز، وسار على طريقة فقهائه، وقد ظل المذهب مزدهراً هناك حيناً طويلاً، ثم أصابه وهن زال حين تولى ابن فرحون قضاء المدينة سنة **٧٩٣**هـ.

وكان أول من دخل بالمذهب المالكي إلى مصر عثمان بن الحكم وعبد الرحمن بن خالد بن يزيد، وظهر من المصريين علماء مبرزون في المذهب، وظل المذهب سائداً حتى انتقل الشافعي إلى مصر، فتنافس المذهبان في الانتشار، وما زال للمذهب المالكي أنصار كثيرون في مصر.

ودخل المذهب بلاد تونس ثم غلبه المذهب الحنفي مدة، ثم عاد المذهب المالكي، فتغلب هناك حتى اليوم.

وتغلب كذلك على بلاد الأندلس بعد قرنين من الهجرة، وكان أول من أدخله هو زياد بن عبد الرحمن بعد ذهابه إلى الحج والتقائه بالإمام مالك، وازدهر المذهب حتى صار القضاء به.

ودخل المذهب بلاد المغرب الأقصى، وازدهر في عهد دولة بني تاشقين، وما زال سائداً فيها حتى اليوم.

ولقد توسع المؤرخ العلاَّمة عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون في «مقدمته» في الحديث عن انتشار المذهب المالكي، ومن الخير أن نسوق هذا الحديث لنساير ذيوع هذا المذهب وانتشاره هنا وهناك.

يذكر ابن خلدون أن الإمام الشافعي حينما هاجر إلى مصر ـ كان ذلك سنة مائتين للهجرة ـ وجد فيها من المالكية جماعة، منهم عبد الله بن عبد الحكم بن أعين الذي وُلد سنة مائة وخمسين، وتوفي سنة ست عشرة ومائتين، وقد سمع «الموطأ» على مالك، ثم روى عن ابن وهب وابن القاسم، وألَّف في المذهب المالكي، وكان فيها أشهب بن عبد العزيز القيسي العامري، وهو من كبار فقهاء المالكية، وله كتاب في الفقه المالكي يسمى «المدونة» غير «مدونة» سحنون.

وكان فيهم عبد الرحمن بن القاسم، وهو من كبار فقهاء المالكية، وله فضل في تدوين المذهب المالكي ونقله، وقد توفي سنة إحدى وتسعين ومائة، وكان فيها ابن المواز وغيرهم، ثم الحارث بن مسكين وبنوه، ثم انقرض فقه أهل السنَّة في مصر بظهور دولة الشيعة الفاطميين الذين يسمون مع بقية الشيعة الإمامية بالرافضة،

وظهر فيها فقه الشيعة يسميه ابن خلدون فقه أهل البيت أو فقه شيعة أهل البيت، وكاد سواه أن ينقرض ويذهب.

ثم رحل القاضي عبد الوهاب المالكي من بغداد، في أواخر المائة الرابعة، والحكم حينئذ بيد خلفاء العُبيديين، وهم المنسوبون إلى عبيد الله المهدي جد الفاطميين الذين كانت لهم دولة واسعة بالمغرب، ومصر وغيرهما، فأمروا بإكرام هذا القاضي، وإظهار فضله، لكي ينعوا بهذا على العباسيين الذين لم يتمسكوا بمثل هذا الإمام بل طرحوه، فراجت سوق المذهب المالكي بمصر نوعاً ما، إلى أن زالت دولة العُبيديين على يد صلاح الدين بن يوسف بن أيوب، فعاد مذهب الشافعي إلى الرواج والازدهار.

وانتشر المذهب المالكي بين أهل المغرب والأندلس، واختصموا به وإن كان يوجد في غيرهم، إلاَّ أنهم لم يقلدوا غيره إلاَّ في القليل؛ لأن رحلتهم كانت غالباً إلى الحجاز، وهذا منتهى سفرهم حينئذ، والمدينة يومئذ دار العلم، ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم، فاقتصروا على الأخذ من علماء المدينة، وشيخهم يومئذ وإمامهم هو الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ وشيوخه من قبله، وتلاميذه من بعده، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه.

ويقول ابن خلدون: إن أهل المغرب لهم مقلدون لمالك ــ رحمه الله ــ ، وقد كان تلاميذه افترقوا بمصر والعراق، فكان بالعراق منهم القاضي إسماعيل وطبقته، مثل خويز منداد أحمد بن عبد الله المالكي الأصولي البصري المتوفى سنة أربعمائة، وابن اللباد أبو الحسن محمد بن عبد الله بن الحسن المتوفى في أوائل القرن الخامس الهجري، والقاضي أبو بكر الأبهري المنسوب إلى «أبهر» وهي بلدة في نواحي أصفهان، وهو محمد بن أحمد بن الحسن المتوفى سنة إحدى وثمانٍ وأربعمائة، والقاضي أبو الحسين بن القصار، والقاضي عبد الوهاب المالكي ومن بعدهم.

وكان بمصر عبد الرحمن بن القاسم، وأشهب بن عبد العزيز، وعبد الله بن عبد الحكم، والحارث بن مسكين، وطبقتهم.

ورحل من الأندلس عبد الملك بن حبيب المالكي الذي أخذ عن كثير من أصحاب مالك، ومنهم عبد الله بن عبد الحكم، ثم عاد إلى الأندلس، وهو صاحب كتاب «الواضحة» من أهم أصول الفقه المالكي، وقد أخذ كذلك عن عبد الرحمن بن القاسم وطبقته، وبث المذهب المالكي في الأندلس، وتوفي ابن حبيب سنة ثمان وثلاثين ومائتين.

وبعد أن دوّن ابن حبيب كتابه «الواضحة» في المذهب المالكي دَوَّن محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي المتوفى سنة خمس وخمسين ومائتين كتابه «العتبية» أو «المستخرجة» لأنه استخرج مسائل هذا الكتاب من كتاب «الواضحة» لابن حبيب، والعتبي تلميذ لابن حبيب، وهو من قرطبة. وسمع كذلك من سحنون وغيره، وكان كتاب «العتبية» محل ثقة الأندلسيين والإفريقيين وقتاً ما، حتى قال فيها ابن حزم: لها عند أهل العلم بإفريقية القدر العالي والطيران الحثيث.

ورحل من إفريقية ــ أي من المغرب الأدنى، والمقصود بذلك هو تونس وما حولها في ذلك العهد ــ أسد بن الفرات بن سنان، وأصله من خراسان، وانتقل به أبوه إلى تونس وهو رضيع، فنشأ فيها، وتعلم الفقه بها، ثم رحل إلى مالك، فسمع منه كتاب «الموطأ» وغيره، ثم رحل إلى العراق، فأخذ عن أبي يوسف ومحمد صاحبي الإمام أبي حنيفة ــ رضي الله عنهم ــ ، وكان ابن الفرات قد كتب عن أصحاب أبي حنيفة أولاً، ثم انتقل إلى مذهب مالك، والتقى مع عبد الرحمن القاسم، وسأله عن المسائل التي درسها ابن الفرات في المذهب الحنفي، فأجابه إجابات مختلفة، جمعها ابن الفرات في كتاب سمَّاه:

«الأسدية»، وكان هذا الكتاب هو الأساس الذي قام عليه كتاب «المدونة» لسحنون بعد أن رحل ابن الفرات بكتابه إلى القيروان.

وبعد أن أخذ سحنون عن ابن الفرات في القيروان رحل إلى المشرق، وأخذ عن ابن القاسم، ثم رجع إلى المغرب، وصار شيخ علمائه في المذهب المالكي، وانصرف الناس عن كتاب «الأسدية» إلى كتابه «المدونة»، وخاصة بعد أن كتب ابن القاسم إلى ابن الفرات ينصحه بأن يأخذ بكتاب سحنون، فأنف من ذلك مع أن ابن الفرات قد أخذ مسائل كتابه عن ابن القاسم، وقد رجع ابن القاسم عن كثير منها عقب مناقشات لسحنون مع ابن القاسم.

وليس معنى هذا أن «المدونة» لسحنون كانت خالية من العيب، فقد كان فيها اختلاط في مسائل الأبواب، وكانت تسمى «المدونة» و «المختلطة»، ومع ذلك عكف أهل القيروان على هذه «المدونة»، وصارت تُعَدُّ أهم أصل من أصول مذهب مالك، بل هي الأصل الذي قام عليه الفقه المالكي المعروف للناس اليوم، وأقبل أهل الأندلس على كتاب «الواضحة» لابن حبيب، وكتاب «العتبية» للعتبي، ثم اختصر ابن أبي زيد «المدونة» في كتابه «المختصر».

ولخصها أيضاً أبو سعيد البرادعي وهو من فقهاء القيروان في كتابه «التهذيب» واعتمده مشايخ أهل إفريقية، أي المغرب الأدنى، وهو تونس وما حولها حينئذ، وأخذوا به، وتركوا ما سواه، وكذلك اعتمد أهل الأندلس على كتاب «العتبية» للعتبي، وهجروا كتاب «الواضحة» لابن حبيب وما سواها.

ولم يزل علماء المذهب المالكي يتعاهدون هذه الكتب الأمهات بالشرح والإيضاح والجمع، فكتب أهل إفريقية على «المدونة» ما شاء الله أن يكتبوا، مثل ابن يونس واللخمي، وابن محرز التونسي، وابن بشير وغيرهم.

وكتب أهل الأندلس على كتاب «العتبية» ما شاء الله تعالى أن يكتبوا، مثل أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة عشرين وخمسمائة، وهو صاحب كتاب «المقدمات المهمات»، وله كتب كثيرة أخرى في الفقه المالكي، وهو من أشهر فقهائه، وقد تولى القضاء، فكان صاحب سيرة طيبة فيه.

وزخرت بحار المذهب المالكي في الأفقين إلى انقراض دول قرطبة والقيروان، ثم تمسك بهما أهل المغرب بعد ذلك، إلى أن جاء كتاب أبي عمرو بن

الحاجب الذي لخص فيه طرق أهل المذهب في كل باب، وعَدَّ أقوالهم في كل مسألة، فجاء كالبرنامج للمذهب.

وكانت الطريقة المالكية قد بقيت في مصر من لدن الحارث بن مسكين، وابن المبشر، وابن الليث، وابن رشيق، وابن شاش، وكانت في الإسكندرية في بني عوف، وبني مسند، وابن عطاء الله.

ولا يدرى ممن أخذ هذه الطريقة عمرو بن الحاجب، ولكنه جاء بعد انقراض دولة العُبيديين وذهاب فقه الشيعة، وظهور فقهاء السنَّة الشافعية والمالكية، ولما جاء كتابه إلى المغرب آخر المائة السابعة عكف عليه الكثير من طلبة المغرب، وخصوصاً أهل «بجاية»، وكان كبير شيوخهم أبو علي ناصر الدين الزواوي هو الذي جلبه إلى المغرب، فإنه كان قد قرأ على أصحابه بمصر، ونسخ «مختصره» ذلك، فجاء به وانتشر بقطر «بجاية» بين تلاميذه.

ومنهم من انتقل إلى سائر الأمصار المغربية، وطلبة الفقه بالمغرب كانوا إلى عهد ابن خلدون يتداولون قراءته ويتدارسونه لما يؤثر عن الشيخ ناصر الدين من الترغيب فيه، وقد شرحه جماعة من شيوخهم كابن عبد السلام وابن رشد وابن هارون، وكلهم من شيوخ تونس، وسابق حلبتهم في ذلك هو ابن عبد السلام.

وينبغي أن نلاحظ أن ابن خلدون قد أتى بتفاصيل كثيرة عن حالة المذهب المالكي ومؤلفاته وشيوخه، والسر في ذلك هو أن ابن خلدون من كبار فقهاء المذهب المالكي، وقد تولى منصب التدريس لفقه المالكية في مصر حين إقامته بها، وتولى أيضاً منصب قاضي قضاة المالكية في مصر، أي شيخ الشيوخ في هذا المذهب.

ولقد دخل المذهب المالكي جهات متعددة من بلاد الجزيرة العربية والخليج العربي، وعمان، وبعض الإمارات في الخليج مثل البحرين وأبو ظبي ودبي، وليس بين أيدينا مصادر تفصل الحديث عن الطريقة التي انتقل بها هذا المذهب إلى جنوب الجزيرة العربية الشرقي.

ولكن يمكن أن نقول: إن الإمام مالكاً أقام في مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام، وجلس للتدريس فيها، وجعل درسه في مسجد الرسول ﷺ قبل أن ينقله إلى منزله بسبب مرضه، والمدينة المنورة مقصد المسلمين منذ نزل بها رسول الله ﷺ ومنذ ضمت جسده الشريف، فزُوّارها لا ينقطعون، وهم يأتون من كل حدَب وصوب، وما من حاج إلاَّ وهو يضيف إلى حجه زيارة لمدينة الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذه الألوف المؤلفة تأتي من مشارق

الأرض ومغاربها، ولعل هذا كان من أقوى الأسباب لانتشار المذهب المالكي.

وليس ببعيد أن تكون هناك طلائع من جنوب الجزيرة ومن خليجها العربي ومن أجزاء عمانها الفسيح، أقبلوا حاجين، أو معتمرين، أو زائرين لمدينة الرسول ﷺ، فسمعوا من مالك، وتأثروا به، ونقلوا عنه، وليس ببعيد أن يكون هناك أفراد من هؤلاء حدثوا قومهم حين رجعوا إليهم عن مذهب مالك، فمالوا إليه واستحسنوه.

ولقد انتشر المذهب المالكي في البصرة، والبصرة غير بعيدة عن منطقة الخليج وإماراتها، فانتقال المذهب من البصرة إلى هذه الإمارات غير عسير، بل إن الحجاز نفسه غير بعيد عن هذه المنطقة، وإذا كان المذهب قد وجد من ينقله إلى شمال إفريقية والأندلس، فمن اليسير أن يجد من ينقله إلى أبو ظبي ودبي وهما أقرب بكثير من شمال إفريقية.

* مؤلفات الإمام مالك:

أَلَّف الإمام مالك ــ رضي الله عنه ــ مؤلفات كثيرة غير «الموطأ» مروية عنه، أكثرها بأسانيد صحيحة في غير فن من العلم، لكنها لم تشتهر، كما أنه لم يواظب على إسماعها وروايتها غير «الموطأ»، هي:

١ ــ رسالة إلى هارون الرشيد في الآداب والمواعظ، حدَّث بها في الأندلس أولاً ابن حبيب عن رجاله عن مالك، وحدَّث بها آخراً أبو جعفر بن عون الله، والقاضي أبو عبد الله بن مفرج عن أحمد بن زيدويه الدمشقي، وقد أنكرها غير واحد، منهم أصبغ بن الفرج، وحلف: ما هي من وضع مالك، وفي «مقدمة أوجز المسالك»: والظاهر أن من أنكرها لما فيها من بعض المناكير، وقد طبعت هذه الرسالة عدة مرات.

٢ ــ رسالة إلى الليث في إجماع أهل المدينة.

٣ ــ رسالة إلى ابن وهب عبد الله أبي محمد بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، صحب مالكاً عشرين سنة، يسمى ديوان العلم، وسمَّاها بعضهم برسالته في القدر، والرد على القدرية، قال ابن فرحون: هو من أشهرها في الباب، ومن خيار الكتب المتداولة في القدر والرد على القدرية، قال ابن فرحون: هو من أشهرها في الباب، ومن خيار الكتب الدالة على سعة علمه، وكذا مدحه القاضي عياض، وقال: هو من خيار الكتب في هذا الباب الدال على سعة علمه بهذا الشأن.

٤ ــ كتاب «الأقضية» كتب به إلى بعض القضاة عشرة أجزاء رواه عبد الله بن عبد الجليل.

٥ ـ كتابه في النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر، وهو كتاب جيد مفيد جداً، قد اعتمد عليه الناس في هذا الباب، وجعلوه أصلاً.

٦ ـ كتاب «المناسك» قال أبو جعفر الزهري: هو من أكبر مؤلفات الإمام، ذكر فيه أحكام المناسك.

٧ ـ كتاب «المجالسات عن مالك» جمع فيه ابن وهب المذكور ما يذكر الإمام مالك في مجالسه من الفوائد والعلوم من الآثار والأخلاق.

٨ ـ كتاب «المجالسات» عن مالك أيضاً جمعه محمد بن إبراهيم بن عبدوس بن بشير، فألَّف في مجالس مالك أربعة أجزاء، كان كثير العبادة، وُلد سنة ٢٠٢هـ، وتوفي سنة ٢٦١هـ، وقيل بعدها.

٩ ـ كتابه في «التفسير لغريب القرآن» الذي يرويه عنه خالد بن عبد الرحمن المخزومي.

١٠ـ «أحكام القرآن» ليس من مؤلفات الإمام بنفسه، بل من مؤلفات أبي محمد مكي بن أبي طالب الأندلسي، المتوفى في صدر محرم سنة ٤٣٧هـ، جمع فيه الآيات القرآنية وسمَّاه: «كتاب المأثور عن الإمام مالك في أحكام القرآن» كذا ذكره ابن فرحون، وفي «كشف

الظنون»: مختصر أحكام القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧هـ.

وُلد المكي هذا في شعبان سنة ٣٥٥هـ، وله مؤلفات كثيرة في القرآن، وله تفسير في خمسة عشر مجلداً.

١١ـ «المدونة الكبرى» وهو كتاب ضخم شهير في فقه المالكية، وليس هو أيضاً من مؤلفات الإمام، لكنه ينسب إليه، ومؤلفه عبد الرحمن القاسم المتوفى سنة ١٩١هـ، ركن من أركان مذهب المالكية، جمع فيه أقوال المالكية المأثورة عن الإمام، من أجلِّ الكتب في مذهبهم، شرحه وهذَّبه جمع من المشايخ كما بسط في محله.

١٢ـ «تفسير القرآن عن الإمام مالك»، هكذا ذكره من ضبط مؤلفاته، ولا يبعد أن يكون هذا هو كتابه في «التفسير لغريب القرآن».

١٣ـ «كتاب المسائل».

١٤ـ ألَّف محمد أبو الطيب بن أبي بكر بن أحمد بن أبي يوسف المعروف بابن الخلال، المتوفى سنة ٣٢٢هـ أربعين جزءاً من منتقى قول مالك.

١٥ـ ألَّف محمد أبو إسحاق بن القاسم بن شعبان المتوفى سنة ٣٥٥هـ كتاباً في «غرائب مالك».

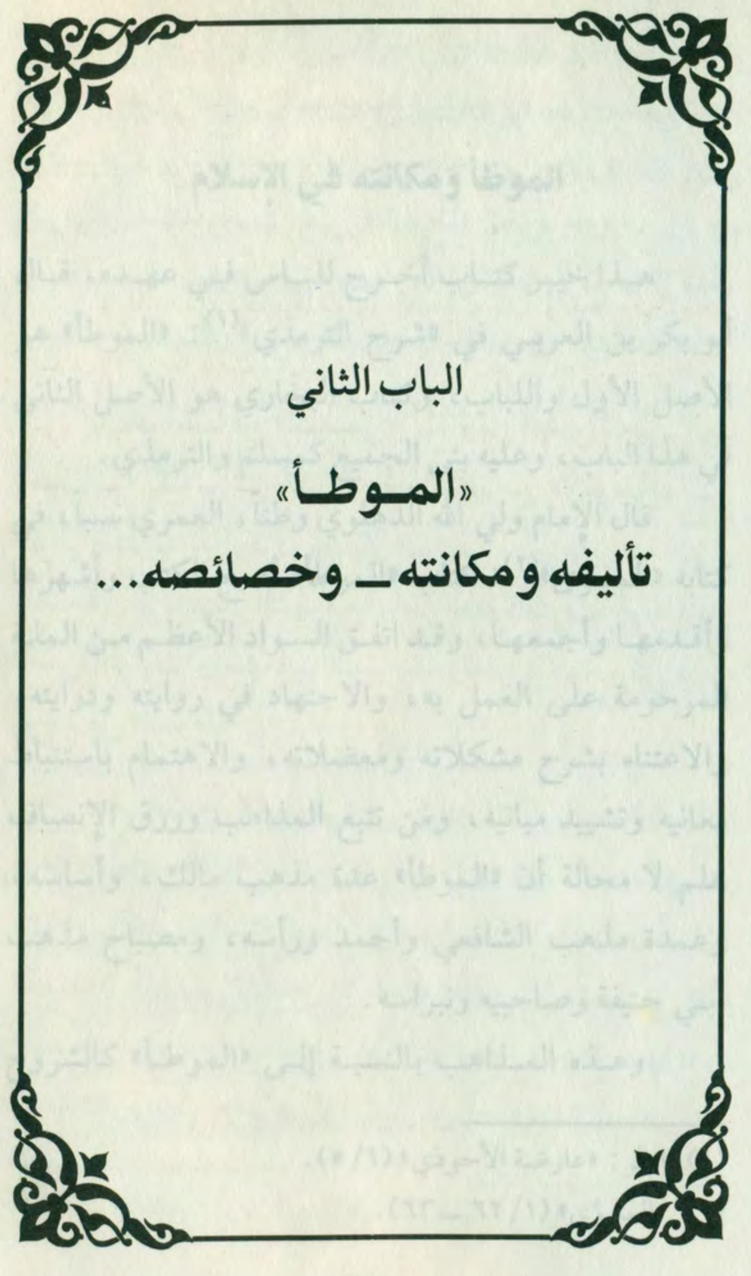
١٦ــ وألَّـف أحمـد بـن عبـد الملـك الإشبيلـي المعروف بابن المكوي المتوفى سنة ٤٠١هـ كتاباً في رأي مالك ــ رضي الله عنه ــ سمَّاه: «الاستيعاب» لأقوال مالك مجردة من أقوال أصحابه، ذكره ابن فرحون أيضاً.

وهذا ما ظفرنا بأسمائها من مؤلفاته، وله مؤلفات غير ذلـك. ذكـر الخطيـب أبـو بكـر في «تـاريخـه الكبيـر» عـن أبـي العباس السراج النيسابوري أنه قال: هذه سبعون ألف مسألة لمالك، وأشار إلى كتب منضدة عنده، كتبها، ذكره ابن فرحون.

١٧ــ «الموطأ» برواية ابن يحيـى المصمودي، طبع في الهند وباكستان والقاهرة مراراً، وقد حققه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وطبع بالقاهرة. و «الموطأ» برواية الإمام محمد قد طبع أيضاً بالقاهرة بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

وسنفيـض الكـلام حـول «المـوطـأ» فـي الصفحـات الآتية:

❑❑❑



الباب الثاني

«المـوطـأ»

تأليفه ومكانته ــ وخصائصه...

الموطأ ومكانته في الإسلام

هـذا خيـر كتـاب أخـرج للنـاس فـي عهـده، قـال أبو بكر بن العربـي في «شرح الترمذي»[1]: «الموطأ» هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليه بنى الجميع كمسلم والترمذي.

قال الإمام ولي الله الدهلوي وطناً، العمري نسباً، في كتابه «المسوى»[2]: كتاب «الموطأ» أصح الكتب وأشهرها وأقدمهـا وأجمعهـا، وقـد اتفـق السـواد الأعظـم من الملـة المرحومة على العمل به، والاجتهاد في روايته ودرايته، والاعتناء بشرح مشكلاته ومعضلاته، والاهتمام باستنباط معانيه وتشييد مبانيه، ومن تتبع المذاهب ورزق الإنصاف علم لا محالة أن «الموطأ» عدة مذهب مالك، وأساسه، وعمدة مذهب الشافعي وأحمد ورأسه، ومصباح مذهب أبـي حنيفة وصاحبيه ونبراسه.

وهـذه المـذاهب بالنسبـة إلـى «الموطأ» كالشروح

---

(١) انظر: «عارضة الأحوذي» (١/ ٥).

(٢) «المسوّى» (١/ ٦٢ ـ ٦٣).

للمتون، وهو بمنزلة الدوحة من الغصون، وعلم أيضاً أن الكتب في السنن كصحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي، وما يتعلق بالفقه من صحيح البخاري، وجامع الترمذي مستخرجات على «الموطأ» تحوم حومه، وتروم رومه، مطمع نظرهم فيها وصلُ ما أرسله، ورفعُ ما أوقفه، واستدراك ما فاته، وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده.

وقال أيضاً في «المصفى»[1]: ومن اليقين أنه ليس بيد أحد اليوم كتاب من كتب الفقه أقوى من «الموطأ»، لأن فضل الكتاب إما يكون باعتبار المؤلف، أو من جهة التزام الصحة، أو باعتبار الشهرة، أو من جهة القبول، أو باعتبار حسن الترتيب واستيعاب المقاصد ونحو ذلك، وكل ذلك يوجد في «الموطأ».

قال الشيخ الشنقيطي في كتابه «دليل المسالك إلى موطأ الإمام مالك»: ومما هو ضروري عند المحدثين أن مشايخ الكتب الستة ومن عاصرهم كالإمام أحمد في «مسنده» أغلبهم تلامذة الإمام مالك، الذين رووا عنه «الموطأ» بروايات عديدة، قلَّ أن تخلو واحدة منها عن زيادة تنفرد بها، ولم يتركوا شيئاً من أحاديث «الموطأ» بل

(١) انظر: «مقدمة أوجز المسالك» (١/ ٧٩).

أخرجوها في مصنفاتهم، ووصلوا كثيراً من مرسلاتهم ومنقطعاتهم وموقوفاتهم، وبذلك يتضح ما قال الإمام ولي الله الدهلوي.

* سبب تأليف الموطأ:

أخرج ابن عبد البر عن الفضل بن محمد بن حرب المدني قال: أول من عمله كتاباً بالمدينة على معنى «الموطأ»، هو عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، وعمل ذلك كلاماً بغير حديث فأتي به مالكاً، فنظر فيه فقال: ما أحسن ما عمل؟ ولو كنت أنا الذي عملت ابتدأت بالآثار، ثم شَدَّدْتُ ذلك بالكلام، ثم عزم مالك على تصنيفه، فصنفه.

وروى أبو مصعب أن أبا جعفر المنصور قال لمالك: ضع للناس كتاباً أحملهم عليه، فكلمه مالك في ذلك، فقال: ضعه، فما أحد اليوم أعلم منك فوضع «الموطأ»، فما فرغ منه حتى مات أبو جعفر، وفي رواية: أن المنصور قال: ضع العلم ودوّن كتاباً، وجنّب فيه شدائد ابن عمر ورخص ابن عباس وشواذ ابن مسعود، ـ رضي الله عنهم ـ، واقصد أوسط الأمور وما أجمع عليه الصحابة والأئمة[1].

(١) «ترتيب المدارك» (٢/ ٧١ ـ ٧٢).

قال الحافظ ابن حجر[1]: وقد صنَّف الإمام مالك «الموطأ»، وتوخَّى فيه القويّ من أحاديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

* **تنبيه مهم:**

روى الخطيب قال: قال الرشيد لمالك: لم نر في كتابك ذكراً لعلي وابن عباس، فقال: يا أمير المؤمنين! لم يكونا ببلدي ولم ألق رجالهما، فإن صح هذا فكأنه أراد ذكراً كثيراً، وإلاَّ ففي «الموطأ» أحاديث عنهما[2].

وفي «أوجز المسالك» والأوجه عندي أنه ذكر رواياتهما بعد ذلك، فإنه ـ رضي الله عنه ـ كان ينقيه ويختبره عاماً فعاماً، لذا ترى الاختلاف في النسخ من الزيادة والنقصان.

* **وجه تسمية الموطأ:**

قيل لأبي حاتم الرازي: «موطأ مالك» لم سمي «الموطأ»؟ فقال: شيء صنعه ووطَّأه للناس حتى قيل: «موطأ مالك»، كما قيل: «جامع سفيان».

(١) «مقدمة فتح الباري» (ص ٤).

(٢) «شرح الزرقاني» (ص ١٢).

قال مالك: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه، فسميته «الموطأ».

قال ابن فهر: لم يسبق مالكاً أحد هذه التسمية، فإن من ألف في زمانه بعضهم سمَّى بالجامع، وبعضهم سمَّى بالمؤلف، وبعضهم بالمصنف، ولفظة «الموطأ» بمعنى الممهَّد المنفتح.

وفي «القاموس» وَطِئَه ـ بالكسر ـ يطأه: داسه، كوَطَّأَه، ووَطَأَه: هيّأه، ودمّثه وسهّله، وواطأه على الأمر: وافقه كتواطأه، ورجل مُوَطَّأُ الأكناف، كمعظم: سَهْلٌ. ومُوَطَّأُ العَقِبِ: سلطان يُتَّبَعُ، وهذه المعاني كلها تصلح في هذا الاسم على طريق الاستعارة.

* **ثمرة إخلاص الإمام في الموطأ:**

قال الزرقاني[1]: لما ألف الإمام «الموطأ» اتهم نفسه بالإخلاص فيه، فألقاه في الماء، وقال: إن ابتلّ فلا حاجة لي به فلم يبتل منه شيء.

قيل: لما صنَّف الإمام مالك «الموطأ» عمل من كان بالمدينة يومئذ من العلماء الموطآت، فقيل لمالك: شغلت

(١) (١٢/١).

نفسك بعمل هذا الكتاب، وقد شركك فيه الناس، وعملوا أمثاله، فقال: ائتوني بما عملوا، فأتي بذلك، فنظر فيه، وقال: لتعلمن أنه لا يرتفع إلاَّ ما أريد به وجه الله، قال: فكأنما ألقيت تلك الكتب في الآبار، وما سمع بشيء منها بعد ذلك يذكر.

* المهدي:

وعرض المهديّ على الإمام مالك ما عرض أبوه من حمل الناس على «الموطأ» فلم يوافق على ذلك.

* عناية هارون الرشيد بالموطأ:

قال أبو نعيم في «الحلية»[1] عن مالك: قال: شاورني هارون الرشيد في أن يعلق «الموطأ» على الكعبة، ويحمل الناس على ما فيه، فقلت: لا تفعل، فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان، وكلٌّ مصيبٌ، فقال: وفَّقك الله يا أبا عبد الله.

وروى ابن سعد في «الطبقات» عن مالك أنه لما حج المنصور قال لي: عزمت على أن آمر بكتبك هذه التي وضعتها، فتنسخ، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار

(1) «حلية الأولياء» (٤/ ٣٣٢).

المسلمين منها نسخة، وآمرهم أن يعملوا بما فيها، ولا يتعدوا إلى غيرها، فقلت: لا تفعل هذا، فإن الناس قد سبقت إليهم الأقاويل، وسمعوا الأحاديث، ورووا روايات، أخذ كل قوم بما سبق إليهم ودانوا به، فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم.

* شهادة الإمام الشافعي على منزلة الموطأ:

روى ابن شاكر في «كتاب مناقب الشافعي» قال: ذكر الشافعي «الموطأ» فقال: ما علمنا أن أحداً من المتقدمين ألَّف كتاباً أحسن من «موطأ مالك»، وما ذكر فيه من الأخبار، ولم يذكر مرغوباً عنه الرواية كما ذكره غيره في كتبه، وما علمت أنه ذكر حديثاً فيه ذكر أحد من الصحابة، إلاَّ في حديث: «ليذادَنَّ[1] رجال عن حوضي...» الحديث. فلقد أخبرني من سمع مالكاً ذكر هذا الحديث وأنه ود أنه لم يخرجه في «الموطأ».

وأخرج ابن فهر عن الشافعي ـ رضي الله عنه ـ قال:

(1) هكذا في نسخة «تنوير الحوالك» (ص ٥٢) وغيره، وفي نسخة ف وغيرها «فلا يُذادنّ» كما في «موطأ الإمام مالك» في كتاب الطهارة رقم الحديث ٢٨. ولكل رواية لها كمل، كما في «الأوجز» (١/ ٤٠٣).

«ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك»، وفي لفظ: ما بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ مالك، وفي آخر: ما بعد كتاب الله أنفع من «الموطأ».

والإمام الشافعي هذا هو الذي قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: كنت سمعت «الموطأ» من بضعة عشر رجلاً من حفاظ الحديث، فأعدته على الشافعي لأني وجدته أقومهم[1].

* المقارنة بين الموطأ والبخاري:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني[2]: فقد استشكل بعض الأئمة إطلاق أصحِّيَّة كتاب البخاري على كتاب مالك مع اشتراكهما في اشتراط الصحة والمبالغة في التحري والتثبت، وكون البخاري أكثر حديثاً لا يلزم منه أفضلية الصحة.

والجواب عن ذلك هو أن ذلك محمول على أصل اشتراط الصحة، فمالك لا يرى الانقطاع في الإسناد

(١) انظر: «مقدمة أوجز المسالك» (١/ ٨١)، و «المدارك» (١/ ١٩١).

(٢) «مقدمة فتح الباري» (١/ ١٩١).

قادحاً، فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه، والبخاري يرى أن الانقطاع علة، فلا يخرج ما هذا سبيله إلاَّ في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم.

ولا شك أن المنقطع وإن كان عند قوم من قبيل ما يحتج به، فالمتصل أقوى منه إذا اشترك كل من رواتها في العدالة والحفظ، فبان بذلك شفوف كتاب البخاري، وعلم أن الشافعي إنما أطلق على «الموطأ» أفضلية الصحة بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه، كجامع سفيان الثوري، ومصنف حماد بن سلمة، وغير ذلك، وهو تفضيل مسلَّم لا نزاع فيه.

قال النووي في «التقريب» أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري.. قال السيوطي[1]: قوله «المجرد» احترز به عما اعترض عليه من أن مالكاً أول من صنف الصحيح، وتلاه أحمد بن حنبل وتلاه الدارمي، قال العراقي: الجواب أن مالكاً لم يفرد الصحيح، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره ابن عبد البر، فلم يفرد الصحيح إذن.

(١) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٩٧).

وقال مغلطاي: لا يحسن هذا جواباً لوجود مثل ذلك في البخاري، وقال شيخ الإسلام: كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما لا على الشرط الذي تقدم التعريف به، قال: والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في البخاري أن الذي في «الموطأ» هو كذلك مسموع لمالك غالباً، وهو حجة عنده.

والذي في البخاري قد حذف إسناده عمداً لقصد التخفيف أو التنويع، إنما يذكر ما يذكر من ذلك تنبيهاً واستشهاداً واستئناساً وغير ذلك، فظهر بهذا أن الذي في البخاري لا يخرج عن كونه جَرَّد فيه الصحيح بخلاف «الموطأ»، وعلم بذلك أيضاً أن كلا الإطلاقين صحيح بالاعتبارين، وإليه أشار السيوطي في «ألفيته».

قال مغلطاي: أول من صنف الصحيح مالك، وقول الحافظ: هو صحيح عندي وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما لا على الشرط الذي استقر عليه العلم في حد الصحة، تعقبه السيوطي: بأن ما فيه من المراسيل مع كونها حجة عنده بلا شرط وعند من وافقه من الأئمة هي حجة عندنا أيضاً، لأن

المرسل حجة عندنا إذا اعتضد، وما من مرسل في «الموطأ» إلاَّ وله عاضد أو عواضد، فالصواب إطلاق أن «الموطأ» صحيح لا يستثنى منه شيء، قاله الزرقاني[١].

* مكانة الموطأ بين كتب الحديث:

اعلم أن الجمهور عَدُّوا «الموطأ» في الطبقة الأولى من طبقات كتب الحديث، واختاره شيخ مشايخنا العلاَّمة عبد العزيز الدهلوي ـ نوَّر الله مرقده ـ في كتابه «فيما يجب حفظه للناظر»، وجعل كتب الحديث على خمس طبقات، جعل في الأولى فيها «الصحيحين» و «الموطأ» وغيرها، وسبق في ذلك والده الشيخ ولي الله الدهلوي ـ برَّد الله مضجعه ـ في «حجة الله البالغة»[٢].

وصاحب مفتاح السعادة عدّ ترتيب الكتب هكذا: البخاري ثم مسلم ثم أبو داود ثم الترمذي ثم النسائي، ثم قال: واعلم أن الإمام النووي عد كتب الأصول الخمسة، وهي التي ذكرتها، إلاَّ أن الجمهور جعلوا ستة، وعدوا منها موطأ الإمام مالك، وجعلوه بعد الترمذي وقبل النسائي، والحق أنه بعد مسلم في المرتبة.

---

(١) «شرح الزرقاني» (١/٨).

(٢) (١/١٣٣).

وفي «سير أعلام النبلاء»[1] للذهبي في ترجمة ابن حزم الأندلسي الظاهري: رأيته ذكر قول من يقول: أجلّ المصنفات «الموطأ»، فقال: بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري ومسلم وصحيح ابن السكن وغيرها، ثم بعدها كتاب أبي داود والنسائي ومصنف القاسم بن أصبغ، ومصنف أبي جعفر الطحاوي، ولم يذكر ابن ماجه ولا جامع الترمذي لأنه ما رآهما، ولا أُدْخِلا في الأندلس إلَّا بعد موته، قال: ومسند البزار ومسند ابن أبي شيبة ومسند أحمد ابن حنبل وما جرى مجرى هذه الكتب التي أفردت بكلام رسول الله ﷺ صِرْفاً.

ثم الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره، مثل مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة وغيرهما، ثم مصنف حماد بن سلمة وموطأ مالك بن أنس، وموطأ ابن أبي ذئب، وموطأ ابن وهب وغيرها، ثم قال الذهبي: ما أنصف ابن حزم، بل رتبة «الموطأ» أن يذكر تِلْو الصحيحين مع سنن أبي داود والنسائي، لكنه تأدب وقدم المسندات النبوية، وإن للموطأ لوقعاً في النفوس ومهابةً في القلوب.

---

(١) (١٨/٢٠٢).

وأورد على ابن حزم الشيخ العلامة عبد الحي اللكنوي في حاشيته على «الموطأ»[1]، وأنت خبير بأن اختلافهم في ذلك مبني على اختلاف اعتبارات، فمن نظر إلى اختلاط الأحاديث بالفروع جعله مؤخراً، ومن نظر إلى صحة أسانيد الروايات في الكتاب جعله مقدماً.

وحكى السيوطي في «تدريب الراوي»[2] قول ابن حزم بلفظ أوضح من ذلك، فقال: وأما ابن حزم فإنه قال: أولى الكتب «الصحيحان»، ثم «صحيح سعيد بن السكن»، و«المنتقى» لابن الجارود، و«المنتقى» لقاسم بن أصبغ، ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، و«مصنف قاسم بن أصبغ»، و«مصنف الطحاوي»، ومسانيد أحمد، والبزار، وابني أبي شيبة أبي بكر وعثمان، وابن راهُويه، والطيالسي[3]، والحسن بن سفيان، والمستدرك وابن سنجر ويعقوب بن شيبة وعلي بن المديني، ابن أبي عزرة وما جرى مجراها،

---

(١) انظر: «التعليق الممجد» (١/٧٦).
(٢) (١/١١٩).
(٣) منسوب إلى الطيالسة التي على العمائم ـ وهي بفتح الطاء وبفتح الياء وكسر اللام ـ وهو أبو داود ابن الجارود. أصله فارسي وسكن البصرة وتوفي سنة (٢٠٣هـ).

التي أفردت بكلام رسول الله ﷺ صرفاً، ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره.

ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجلّ: مثل «مصنف» عبد الرزاق، و «مصنف» ابن أبي شيبة، «ومصنف» بقي بن مخلد، وكتاب محمد بن نصر المروزي، وكتاب ابن المنذر، ثم «مصنف» حماد بن سلمة، و «مصنف» وكيع، و «مصنف» الزريابي، و «موطأ مالك»، و «موطأ ابن أبي ذئب»، و «موطأ ابن وهب»، و «مسائل ابن حنبل»، و «فقه أبي عبيد»، و «فقه أبي ثور»، وما كان من هذا النمط مشهوراً كحديث شعبة، وسفيان، والليث، والأوزاعي، والحميدي، وابن مهدي، ومسدد، وما جرى مجراها، فهذه طبقة «موطأ مالك»، بعضها أجمع للصحيح منه، وبعضها مثله، وبعضها دونه.

* مبشرات في شأن الموطأ:

قال محمد بن ربيع: حججتُ مع أبي وأنا صبي، فنمت في مسجد رسول الله ﷺ، فرأيتُ في النوم رسول الله ﷺ كأنه خرج من قبره، وهو متكىء على أبي بكر وعمر، فقمت وسلّمت، فردّ السلام، فقلت: يا رسول الله أين أنت ذاهب؟ قال: أقيم لمالك الصراط

المستقيم، فانتبهتُ، وأتيت أنا وأبي إلى مالك، فوجدت الناس مجتمعين على مالك، وقد أخرج لهم «الموطأ».

وقال محمد بن عبد الحكم: سمعت محمد بن السري، يقول: رأيت رسول الله ﷺ في المنام، فقلت: حَدِّثني بعلم أُحَدِّثُ به عنك، فقال: يا ابن السري إني قد وصلت بمالك بكنز يفرقه عليكم، ألا وهو «الموطأ» ليس بعد كتاب الله ولا سنتي في إجماع المسلمين حديث أصح من «الموطأ»، فاستمعه تنتفع به[1].

* عدد روايات الموطأ:

قال الإمام ولي الله الدهلوي في «المصفى»[2]: كان الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ جمع في «الموطأ» قريباً من عشرة آلاف حديث، فما زال ينقيه حتى بقي فيه ما بقي.

وذكر ابن الهيّاب أن مالكاً روى مائة ألف حديث، جمع منها في «الموطأ» عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنَّة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة.

قال الكيا الهراسي في تعليقه في الأصول: إن في

---

(١) «مقدمة التعليق الممجد» (ص ٧٢).

(٢) (١/٨).

ولقد صنَّف ابن عبد البر[1] كتاباً في وصل ما في «الموطأ» من المرسل والمنقطع والمعضل، قال: ما فيه من قوله: (بلغني)، ومن قوله: (عن الثقة) عنده، مما لم يسنده، أحد وستون حديثاً كلها مسندة عن غير طريق مالك إلاَّ أربعة لا تعرف:

أحدها: إني لا أَنْسَىٰ ولكني أُنَسَّىٰ لأَسُنَّ[2].

والثاني: إن رسول الله ﷺ أُرِيَ أعمارَ الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل، مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر[3].

الثالث: أن معاذ بن جبل قال: آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ حين وضعت رجلي في الغرز، أن قال: «أحسن خُلقك للناس يا معاذ بن جبل»[4].

الرابع: إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ، ثُمَّ تَشَاءَمَتْ، فَتِلْكَ عَيْنٌ غَدِيْقَةٌ[5].

---

(1) «تنوير الحوالك» (ص ٨).

(2) أخرجه في ٤ ــ كتاب السهو/ حديث ٢.

(3) أخرجه في ١٩ ــ كتاب الاعتكاف/ حديث ١٥.

(4) أخرجه في ٤٧ ــ كتاب حسن الخلق/ حديث ١.

(5) أخرجه في ١٣ ــ كتاب الاستسقاء/ حديث ٥.

وهنا نقف لننقل كلمة الشيخ العلاَّمة محمد حبيب الله الشنقيطي من كتابه «دليل المسالك إلى موطأ الإمام مالك» ص ١٤ عند قوله:

وقـد رأيـت بعـض متقنـي السنـن
مـن حـاز فـي كـل العلـوم خيـر فـن
عـزا إلـى نجـل الصـلاح أن وصـل
أربعـة الأخبـار. فـالكـل اتصـل

قولي (بعض متقني السنن... إلخ) هو الشيخ صالح الفُلَّاني شهرة، العمريّ نسبة، المدنيّ مهاجراً في حواشيه على شرح زكريا الأنصاري على «ألفية العراقي» عند قوله: (ولا يرد موطأ مالك... إلخ)، فقد قال بعد أن تعقب الحافظ العراقي، وتسليم الحافظ ابن حجر له، بكلام متين، ما نصّ المراد منه: وما ذكره العراقي من أن من بلاغاته ما لا يعرف، مردودٌ بأن ابن عبد البر ذكر أن جميع بلاغاته ومراسيله ومنقطعاته كلها موصولة بطرق صحاح إلاَّ أربعة أحاديث.

وقد وصل ابن الصلاح الأربعة في تأليف مستقل، وهو عندي، وعليه خطه، فظهر بهذا أنه لا فرق بين «الموطأ» و «البخاري»، وصح أن مالكاً أول من صنف في الصحيح، كما ذكره ابن عبد البر، وابن العربي القاضي،

والسيوطي ومغلطاي، وابن ليون، وغيرهم فافهم، انتهى منها بلفظه منقولاً من نسخة بخط صاحب الحواشي الشيخ صالح الفُلاَّني المحدث المذكور.

ثم عقب على ذلك فقال:

والعجب من ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ كيف يطلع على اتصال جميع أحاديث «الموطأ»، حتى إنه وصل الأربعة التي اعترف ابن عبد البر بعدم الوقوف على طرق اتصالها، ومع هذا، لم يزل مقدِّماً للصحيحين عليه في الصحة مع أن «الموطأ» هو أصلهما، وقد انتهجا منهجه في سائر صنيعه، وأخرجا أحاديثه من طريقه، وغاية أمرهما أن ما فيهما من الأحاديث أزيد مما فيه.

عرضت هذا على صديقي الفاضل الأستاذ أحمد محمد شاكر فأملى علي ما يأتي:

... ولكنه لم يذكر الأسانيد التي قال الفُلاَّني: إن ابن الصلاح وصل بها هذه الأحاديث، فلا يستطيع أهل العلم بالحديث أن يحكموا باتصالها، إلاَّ إذا وجدت الأسانيد، وفحصت، حتى يتبين إن كانت متصلة أو لا، وصحيحة أو لا. اهـ[1].

(١) «مقدمة محمد فؤاد عبد الباقي».

قلت: نحن نثق بما قال ابن الصلاح والإمام ولي الله الدهلوي، وغيرهما من العلماء.

* مصطلحات الإمام مالك في الموطأ:

١ ـ يقول مالك في «الموطأ»: «**السنَّة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا**»، يعبر بقوله هذا عن أقوال الفقهاء السبعة وفقهاء المدينة، قال الإمام الشافعي: وهذا ليس بإجماع، بل هو مختار الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ ومشايخه.

وقال الشيخ ولي الله الدهلوي في «الإنصاف في سبب الاختلاف»[1]: إذا اختلفت مذاهب الصحابة، فالمختار عند كل عالم مذهب بلده وشيوخه كأنه عارف بالصحيح من أقاويلهم من السقيم وأوعى للأصول، فمذهب عمر وعثمان وعائشة وابن عباس وزيد بن ثابت وأصحابهم مثل سعيد بن المسيب أحق بالأخذ من غيره عند أهل المدينة، فإن اتفق أهل البلد على شيء أخذوا عليه بالنواجذ وهو الذي يقول مالك في مثله: «السنَّة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا».

٢ ـ وإن اختلفوا أخذوا بأقواها وأرجحها إما بكثرة القائلين أو لموافقته بقياس قوي، وهو تخريج من الكتاب والسنَّة، وهو الذي يقول في مثله مالك: «**هذا أحسن ما سمعت**».

(١) (ص ١١ ـ ١٢).

٣ ـ كثيراً ما يذكر في باب المسائل الفقهية المناسبة للباب واجتهادات الإمام مالك من دون إيراد خبر أو أثر.

٤ ـ أن الإمام نظر في كتب القوم ويعبر عما أخذه عنها بالبلاغ أي بقوله: «**بلغني**».

٥ ـ قال ابن عبد البر: إذا قال مالك: «**عن الثقة عن بكير بن عبد الله الأشج**»، فالثقة مخرمة بن بكير ويشبه أن يكون عمرو بن حارث، وقال الحافظ ابن حجر: قيل: هو مخرمة بن بكير.

٦ ـ قال ابن عبد البر: إذا قال: «**عن الثقة عن عمرو بن شعيب**»، فهو عبد الله بن وهب، قيل: الزهري، وقال الحافظ ابن حجر: إذا قال: عن الثقة عن عمرو بن شعيب، فقيل: هو عمرو بن الحارث أو ابن لهيعة.

٧ ـ قال ابن وهب: كل ما في كتاب مالك «**أخبرني من لا أتهم من أهل العلم**»، فهو الليث بن سعد[1].

٨ ـ قوله في كتابه: «**عن الثقة عن ابن عمر**»، هو نافع كما قال الحافظ ابن حجر.

٩ ـ وما أرسله عن ابن مسعود فرواه عبد الله بن إدريس الأودي.

---

(١) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٣١٢).

١٠ ـ قال الدراوردي: إذا قال مالك: «**على هذا أدركت أهل العلم ببلدنا**»، «**والأمر عندنا**»، فإنه يريد ربيعة وابن هرمز[1].

ومما يجب التنبيه عليه ما أفاض بعض علماء المالكية في المدينة المنورة أن القول المشهور في كتبنا يطلق على ثلاث معان:

الأول: ما يكون قوياً من حيث الدليل وإن لم يقل به الأكثر.

والثاني: ما يكون قائله جماعة من المشايخ وإن لم يكن قوياً من حيث الدليل.

والثالث: قول ابن القاسم في «المدونة»، وقوله في الكتب الأخرى يقال له: غير المشهور، وهذا الإطلاق الثالث أكثر في الأولين. انتهى.

❑ ❑ ❑

---

(١) «ترتيب المدارك» (١/ ٧٥).

الذين رووا الموطأ عن مالك

قال العلاَّمة الشيخ عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدثين»: أخذ «الموطأ» عن الإمام مالك قريب من ألف رجل، ومن أشهرهم:

من أهل المدينة:

١ ــ معن بن عيسى القزاز.

٢ ــ عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي المدني، ثم البصري، سمع من الإمام نصف «الموطأ»، وقرأ عليه النصف الآخر.

٣ ــ أبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهري.

٤ ــ بكار بن عبد الله الزبيري.

٥ ــ أبو مصعب أحمد بن عبد الله الزبيري.

٦ ــ عتيق بن يعقوب.

٧ ــ مطرف بن عبد الله.

٨ ــ إسماعيل بن أبي أويس عبد الله.

٩ ــ عبد الحميد بن أبي أويس عبد الله.

١٠ــ أيوب بن صالح، سكن الرملة.

١١ــ سعيد بن داود.

١٢ــ محرز المدني، قال القاضي عياض: وأظنه ابن هارون الهديري.

١٣ــ يحيى بن الإمام مالك (ذكره ابن شعبان وغيره).

١٤ــ فاطمة بنت الإمام.

١٥ــ إسحاق بن إبراهيم الحنيني.

١٦ــ عبد الله بن نافع.

١٧ــ سعد بن عبد الحميد الأنصاري.

ومن أهل مكة:

١ ــ يحيى بن قزعة.

٢ ــ الإمام الشافعي حفظ «الموطأ» بمكة وهو ابن عشر في تسع ليال، ثم رحل إلى مالك فأخذه عنه.

ومن أهل البصرة:

١ ــ عبد الله بن وهب.

٢ ــ عبد الرحمن بن القاسم.
٣ ــ عبد الله بن الحكم.
٤ ــ يحيى بن عبد الله بن البكير، وقد ينسب إلى جده، وفي «الديباج» أنه سمع من مالك «الموطأ» سبع عشرة مرة.
٥ ــ سعيد بن كثير بن عفير الأنصاري، وينسب إلى جده.
٦ ــ عبد الرحيم بن خالد.
٧ ــ حبيب بن أبي حبيب إبراهيم، وقيل: مرزوق كاتب مالك.
٨ ــ أشهب.
٩ ــ عبد الله بن يوسف التنيسي، وأصله دمشقي.
١٠ــ ذو النون المصري.

ومن أهل العراق وغيرهم:

١ ــ عبد الرحمن بن مهدي البصري.
٢ ــ سويد بن سعيد بن سهل الهروي.
٣ ــ قتيبة بن سعيد بن جميل البلخي.
٤ ــ يحيى بن يحيى التميمي الحنظلي النيسابوري.

٥ ــ إسحاق بن عيسى الطباع البغدادي.
٦ ــ محمد بن الحسن الشيباني، صاحب الإمام أبي حنيفة.
٧ ــ سليمان بن برد بن نجح التجيبي.
٨ ــ أبو حذافة أحمد بن إسماعيل السهمي البغدادي، وسماعه «الموطأ» صحيح.
٩ ــ محمد بن شروس الصنعاني.
١٠ــ أبو قرة السكسكي موسى بن طارق.
١١ــ أحمد بن منصور الحرَّاني.
١٢ــ محمد بن المبارك الصوري.
١٣ــ يحيى بن سعيد القطان.
١٤ــ إسحاق بن موسى الموصلي.
١٥ــ بربر المغني بغدادي.
١٦ــ روح بن عبادة.
١٧ــ جويرية بن أسماء.
١٨ــ أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك.
١٩ــ أبو نعيم الفضل بن دكين الكوفي.
٢٠ــ محمد بن يحيى السبائي اليماني.
٢١ــ الوليد بن السائب القرشي.
٢٢ــ محمد بن صدقة الفدكي.

٢٣ــ الماضي بن محمد بن مسعود الغافقي .

٢٤ــ محمد بن نعمان بن شبل الباهلي .

٢٥ــ عبيد الله بن محمد العبشي .

٢٦ــ محمد بن معاوية الحضرمي .

٢٧ــ محمد بن بشير المعافري الناجي .

٢٨ــ يحيى بن مصر القيسي .

ومن أهل المغرب ومن الأندلس :

١ ــ زياد بن عبد الرحمن الملقب شبطون، سمع «الموطأ» من مالك .

٢ ــ يحيى بن يحيى الليثي .

٣، ٤ ــ حفص وحسان ابنا عبد السلام .

٥ ــ الغاز بن قيس .

٦ ــ قرعوس بن العباس .

٧ ــ سعيد بن عبد الحكم .

٨ ــ سعيد بن أبي هند .

٩ ــ سعيد بن عبدوس .

١٠ــ عباس بن صالح .

١١ــ عبد الرحمن بن عبد الله .

١٢ــ شخبوط بن عبد الله الأنصاري الطيلاني .

ومن أهل القيروان :

١ ــ أسد بن الفرات .

٢ ــ خلف بن جرير بن فضالة .

ومن تونس :

١ ــ علي بن زياد .

٢ ــ عيسى بن شجرة .

ومن أهل الشام :

١ ــ عبد الأعلى بن مسهر الغساني .

٢ ــ عبد بن حبان الدمشقي .

٣ ــ عتبة بن حماد الدمشقي، إمام الجامع .

٤ ــ مروان بن محمد الدمشقي .

٥ ــ عمر بن عبد الواحد السلمي الدمشقي .

٦ ــ يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي .

٧ ــ خالد بن نزار الأيليّ .

قال القاضي بعد ذكر غالبهم: فهؤلاء الذين حققنا أنهم رووا عنه «الموطأ»، ونص على ذلك المتكلمون في الرجال .

وقد ذكروا أيضاً: أن محمد بن عبد الله الأنصاري البصري أخذ «الموطأ»، عنه كتابة، وإسماعيل بن إسحاق أخذه عنه مناولة.

أما أبو يوسف القاضي فرواه عن رجل، يعني أسد بن الفرات عن مالك.

قال: وذكروا أيضاً أن الرشيد وبنيه الأمين والمأمون والمؤتمن أخذوا عنه «الموطأ»، وأن المهدي والهادي سمعا منه ورويا عنه، وأنه كتب «الموطأ» للمهدي.

ولا مرية أن رُواة «الموطأ» أكثر من هؤلاء، ولكن إنما ذكرنا منهم من بلغنا نصّاً سماعه له منه، وأخذه له عنه، أو من اتصل إسنادنا له فيه عنه.

وقال بعض الفضلاء: اختار أحمد بن حنبل في «مسنده» رواية عبد الرحمن بن مهدي، والبخاري رواية يحيى بن يحيى التميمي التنيسي، ومسلم رواية يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري[1]، وأبو داود رواية

---

(١) قال الجلال السيوطي في «تنوير الحوالك» (ص ١٠): يحيى بن يحيى المذكور ليس هو صاحب الرواية المشهورة الآن، بل هو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي النيسابوري أبو زكريا، مات في صفر سنة ست وعشرين =

والنسائي رواية قتيبة بن سعيد.

قال الزرقاني: وهذا كله أغلبي، وإلاَّ فقد روى كل ممن ذكر عن غير من عيَّنه.

وقد عَقَّب على ذلك المرحوم الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي بقوله: ومن هنا يعلم بالضرورة أن أصحاب كتب الحديث المعتبرة كلهم عالةٌ على مالك وأصحابه، وهو شيخ الجميع، لأن مدار الحديث اليوم على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، وقد رأيت تعويل الجميع على روايات «الموطأ» والسماع من أصحابه.

* نسخ الموطأ:

قال القاضي عياض: والذي اشتهر من نسخ «الموطأ» ممن رويته أو وقفت عليه أو كان في روايات شيوخنا أو نقل منه أصحاب اختلاف «الموطآت» نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم أنها ثلاثون نسخة.

= ومائتين، روى عنه البخاري ومسلم في «صحيحيهما». وأما يحيى بن يحيى صاحب الرواية المشهورة، فهو يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس أبو محمد الليثي الأندلسي، مات في رجب سنة أربع وثلاثين ومائتين.

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي: روى «الموطأ» القعنبي، عن مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم اختلافات من تقديم وتأخير وزيادة ونقص، وأكبرها رواية القعنبي، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي موسى، وقد قال ابن حزم: في رواية أبي مصعب زيادة على سائر «الموطآت» نحو مائة حديث.

وذكر السيوطي عدد نسخ «الموطأ» أربعَ عشرة، وقال الشيخ الإمام ولي الله الدهلوي في «المصفى»: إن نسخ «الموطأ» أكثر من ثلاثين، وبنى ابن عبد البر شرحيه «التمهيد» و«الاستذكار» على اثنتي عشرة رواية، وفي تقديم الأبواب وتأخيرها اختلاف في النسخ كثير جدّاً، ولا بد منه لما تقدم أن الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ لم يزل ينقيه في كل سنة ويختبره، والرواة قد أخذوا عنه في السنين المختلفة.

واختلف العلماء في عدد نسخ «الموطأ» كما ترى؛ لأن الرواة عنه كثير جدّاً، فكلٌّ أخبر بما ظفر عليه، ولقد ذكر الشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدثين» ست عشرة نسخة، وها هي أسماء تلك النسخ، وشيء من تاريخها.

* النسخة الأولى:

المفهومة من «الموطأ» عند الإطلاق في عصرنا هي نسخة يحيى بن يحيى المصمودي الأندلسي، شرح عليها السيوطي والزرقاني والباجي والدهلوي وأستاذنا العلامة الكاندهلوي وغيرهم.

وهو أبو محمد يحيى[(١)] بن يحيى بن كثير بن وسلاس[(٢)] بن شملل[(٣)] ابن منقايا[(٤)] المصمودي[(٥)] نسبة إلى مصمودة قبيلة من البربر.

أول من أسلم من آبائه «منقايا» على يد يزيد بن عامر الليثي، وقيل: أول من أسلم منهم «وسلاس».

---

(١) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥١٩).

(٢) بفتح الواو، وسكون السين المهملة الأولى كما في «بستان المحدثين»، وفي «الديباج المذهب»: بكسر الواو وسينين مهملتين الأولى ساكنة.

(٣) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح اللام الأولى، كذا في «البستان».

(٤) بفتح الميم وسكون النون.

(٥) بالفتح، قال السمعاني: المصمودي بفتح الميم وسكون الصاد وضم الميم، وفي آخرها الدال المهملة.

أخذ يحيى «الموطأ» أولاً من زياد بن عبد الرحمن بن زياد اللخمي المعروف بشبطون، وكان زياد أول من أدخل مذهب مالك في الأندلس، وكانوا قبل ذلك على مذهب الأوزاعي.

ورحل يحيى إلى المدينة المنورة للاستفادة مرتين، ورجع إلى وطنه واشتغل بإفادة علوم الحديث، وطلب منه أمير قرطبة قبول قضاء قرطبة فامتنع، وكان متورعاً زاهداً، وارتحل يحيى إلى المدينة، فسمع «الموطأ» المرة الأولى من مالك بلا واسطة، خلا ثلاثة أبواب من كتاب الاعتكاف، باب خروج المعتكف إلى العيد، وباب القضاء في الاعتكاف، وباب النكاح في الاعتكاف.

وكان ملاقاته وسماعاته في السنة التي مات فيها مالك، يعني سنة تسع وأربعين ومائة، وكان حاضراً في تجهيزه وتكفينه، وأخذ «الموطأ» من أجَلِّ تلامذة مالك هو عبد الله بن وهب إنه أدرك كثيراً من أصحابه، وأخذ العلم منهم، وفي الرحلة الثانية أخذ العلم والفقه عن ابن القاسم صاحب «المدونة» من أعيان أصحاب مالك، وبعدما صار جامعاً بين الرواية والدراية عاد إلى وطنه، وأقام في الأندلس يفتي ويُدَرِّس على مذهب مالك.

قال الإمام الزرقاني: كان يحيى عند مالك، فقيل: هذا الفيل، فخرجوا لرؤيته، ولم يخرج يحيى، فقال له الإمام مالك: لِمَ لم تخرج لتنظر الفيل وهو لا يكون في بلادك؟ فقال: لم أرحل لأنظر الفيل، وإنما رحلت لأنظرك وأتعلم من علمك وهديك فأعجبه ذلك، وسمَّاه: «عاقل الأندلس»، وإليه انتهت رئاسة الفقه، وانتشر به مذهب مالك في الأندلس، وعرض للقضاء فامتنع، فَعَلَتْ رتبته على القضاة عند السلطان، فلا يولي قاضياً في أقطاره إلَّا بمشورته واختياره، ولا يشير إلَّا بأصحابه، فأقبل الناس عليه لبلوغ أغراضهم، وهذا سبب الشهرة «للموطأ» بالمغرب بروايته دون غيره، قاله الزرقاني.

وكان يشبه سمت مالك، ويلبس بزي لباسه، وكان مجاب الدعوة، وكان شديد الاتباع لرأي مالك، ولا يرضى بخلافه إلَّا في أربعة مسائل، فأخذ برأي الليث بن سعد المصري:

الأولى: لا يرى القنوت في الصبح.

الثانية: لا يرى القضاء بيمين وشاهد.

الثالثة: لا يرى تحكيم الحكمين في شقاق الزوجين.

الرابعة: لا يرى كراء الأرض.

وكانت وفاته في رجب سنة ٢٣٤هـ، وقيل: سنة ٢٣٣هـ، وكان سنه إذ ذاك ٨٢ سنة.

ومن خصائص نسخة المصمودي أنها آخر ما نقل عن الإمام مالك ــ رضي الله عنه ــ، فإنه تقدم أن يحيى[1] بن يحيى سمع عن الإمام في السنة التي توفي فيها الإمام، ومعلوم أن آخر السماع أرجح.

*** النسخة الثانية:**

نسخة ابن وهب، وهو أبو محمد عبد الله بن وهب بن سلمة، الفهري المصري، وفي كتب الرجال من «التهذيب» و «التقريب» و «الخلاصة»، و «الجمع بين رجال الصحيحين» و «الديباج»: مسلم بدل سلمة، وهو الصواب لإطباق أهل الرجال.

وُلد في ذي القعدة سنة ١٢٥هـ، وأخذ من أربعمائة شيخ منهم مالك والليث بن سعد، ومحمد بن عبد الرحمن والسفيانان، وابن جريج، وكان مجتهداً لم يقلد أحداً كما قال بعضهم.

والصحيح أنه كان مقلداً للإمام مالك، وقد تعلم منه الاجتهاد والتفقه، وكان كثير الرواية للحديث، وقد ذكر

(١) انظر: «مقدمة أوجز المسالك» (١/٩٢ ــ ٩٤).

الذهبي وغيره أنه وجد في تصانيفه مائة ألف حديث وعشرون ألفاً كلها من مروياته، ومع ذلك لا يوجد في أحاديثه منكر فضلاً عن ساقط أو موضوع.

روي أنه قال: وُلدت سنة ١٢٥هـ، وأخذت العلم وأنا ابن سبع عشرة سنة، قال أبو طاهر: سمع من مالك إلى أن مات مالك ــ رضي الله عنه ــ، قال أبو مصعب: مسائل ابن وهب عن مالك صحيحة، وقال محمد بن عبد الله: كان ابن وهب أفقه من مالك. وكان من أصحاب مالك، بسط الكلام على ترجمته في «الديباج المذهب».

توفي يوم الأحد لخمس بقين من شهر شعبان سنة سبع وتسعين ومائة، وصنّف «الموطأ الكبير»، و «الموطأ الصغير» ومن تصانيفه الكتاب المشهور (بجامع ابن وهب)، وقد طبع أخيراً بالمعهد الفرنسي بالقاهرة، و «كتاب المناسك»، و «كتاب المغازي»، و «كتاب تفسير الموطأ»، و «كتاب القدر»، وغير ذلك.

وقد كان صنّف «كتاب أهوال القيامة»، وقُرِىء عليه يوماً، فغلب عليه الخوف فغُشي عليه، فحُمِل إلى داره، وتُوُفّي في تلك الحالة يوم الأحد خامس شعبان سنة تسع وتسعين بعد المائة، وقد طُلب بتولية القضاء فامتنع، وقد

طبعت نسخة ابن وهب حالياً في المغرب[1].

* النسخة الثالثة:

نسخة ابن القاسم، وهو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد المصري، وُلد سنة ١٣٢هـ، وأخذ العلم عن كثير من الشيوخ منهم مالك، وهذا الذي تمهر على يديه، ويروى أنه صحبه نحو عشرين سنة أو أكثر، وكان من أخص تلاميذه، وكان زاهداً، فقيهاً، ورعاً، وهو أول من دوّن مذهب مالك في «المدونة»، وعليها اعتمد فقهاء المذهب، وصارت إليه رئاسة المالكية بمصر إلى أن توفي، وهو من رواة (خ مد س)[2]، وكانت وفاته في مصر سنة إحدى وتسعين بعد المائة[3].

---

(١) وله ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٠٢)، و «تهذيب الأسماء» (٢/ ١٤٢)، و «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٥١)، و «خلاصة تهذيب الكمال» (ص ٣٥٨)، و «شذرات الذهب» (١/ ٤٤٤)، و «طبقات ابن سعد» (٧/ ١٧٣)، ق ٢، و «طبقات القراء لابن الجزري» (٢/ ٣٦٠)، و «العبر» (١/ ٣١٩)، و «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٤٧)، و «النجوم الزاهرة» (٢/ ١٤٨).

(٢) خ: البخاري، مد: المراسيل لأبي داود، س: النسائي.

(٣) وله ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٥٦)، و «تهذيب =

* ومما انفردت به نسخته من «الموطأ»:

«مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري، فهو له كله، أنا أغنى الشركاء».

* النسخة الرابعة:

نسخة أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي القعنبي[1] نسبة إلى جده، أصله من المدينة وسكن البصرة، ومات بمكة في شوال سنة إحدى وعشرين بعد المائتين، وكانت ولادته بعد سنة ١٣٠هـ، من رواة الستة إلاَّ ابن ماجه، أخذ عن مالك والليث وحماد، وشعبة وغيرهم.

كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في «الموطأ» أحداً، وروي عنه أنه قال: لزمتُ مالكاً عشرين سنة حتى قرأتُ عليه «الموطأ»، قال أبو زرعة: ما رأيت

= التهذيب» (٦/ ٧١)، و «حسن المحاضرة» (١/ ٣٠٣)، و «خلاصة تهذيب الكمال» (ص ١٩٧)، و «الديباج المذهب» (ص ١٤٦)، و «شذرات الذهب» (١/ ٣٢٩)، و «العبر» (١/ ٣٠٧)، و «اللباب» (٢/ ١٢٠)، و «وفيات الأعيان» (١/ ٢٧٦).

(١) بفتح القاف وسكون العين.

أخشع منه، وله فضائل جمَّة، وكان مجاب الدعوة، وعُدّ من الأبدال ــ رحمهم الله ــ، قال العجلي: بصري، ثقة، رجل صالح، قرأ مالك عليه نصف «الموطأ»، وقرأ هو على مالك النصف الثاني[1].

ومما انفردت به نسخته عن غيرها من «الموطآت» إلاَّ موطأ محمد بن الحسن: مالك عن ابن شهاب عن إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شهاب عن جده أنه قال: يا رسول الله لقد خشيت أن أكون قد هلكت، قال: لم؟ قال: نهانا الله أن نحب أن نحمد بما لم نفعل وأجدني أحب أن أحمد. . . الحديث.

* النسخة الخامسة:

نسخة عبد الله بن يوسف الدمشقي الأصل، التِّنِّيسي المسكن، نسبة إلى «تِنِّيس» كسِكِّينْ، بلدة بجزيرة من جزائر بحر الروم قرب «دمياط»، تنسب إليها الثياب الفاخرة، وهو ثقة، وثقه البخاري وأبو حاتم من رواة (خ، د، ت، س)[2]، وأكثر عنه البخاري في «الصحيح» وغيره من

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٨٣)، و «الديباج المذهب» (ص ١٣١).

(٢) خ: البخاري، د: أبو داود، ت: الترمذي، س: النسائي.

كتبه، وهو من أثبت الناس في «الموطأ» بعد القعنبي، سمع الموطأ سنة ١٦٦هـ، ومات سنة ٢١٧هـ.

قال أبو بكر بن خزيمة: سمعتُ نصر بن مرزوق يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: وسألته عن رواة «الموطأ» عن مالك، فقال: أثبت الناسِ في «الموطأ» عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التنيسي بعده[1].

ومما انفردت به نسخة التنيسي عن غيرها إلاَّ نسخة ابن وهب:

مالك عن ابن شهاب عن حبيب مولى عروة عن عروة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله» الحديث.

* النسخة السادسة:

نسخة معن القزّاز، نسبة إلى بيع القزّ، وهو أبو يحيى معن بن عيسى بن دينار المدني الأشجعي مولاهم.

---

(١) له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤٤)، و «طبقات السيوطي» (ص ١٧٢).

كان يلقب عكاز لكثرة استناده عليه، ويقال: تبناه الإمام، ويقال له: عصا مالك، لأنه ـ رضي الله عنه ـ كان يتكىء عليه حين خروجه إلى المسجد بعدما كبر وأسنّ، وهو الذي قرأ على مالك «الموطأ» للرشيد وابنيه.

روى عن مالك وإبراهيم بن طهمان وعدة، وعنه ابن معين وأبو بكر ابن شيبة وابن المديني وخلق.

قال أبو حاتم: أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معن بن عيسى.

مات بالمدينة في شوال سنة ثمان وتسعين ومائة[1].

*** النسخة السابعة:**

نسخة سعيد بن عفير، وهو سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم الأنصاري، أخذ عن مالك والليث وغيرهما، روى عنه البخاري وغيره، وصار أحد المحدثين الثقات، ويقال: إنَّ مصر لم تخرِّج أجمع للعلوم منه.

---

(١) له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٣٢)، و «خلاصة تذهيب الكمال» (ص ٣٢٩)، و «الديباج المذهب» (ص ٣٤٧)، و «شذرات الذهب» (١/ ٣٥٥)، و «طبقات ابن سعد» (٥/ ٣٢٤)، و «العبر» (١/ ٣٢٨).

قال ابن عدي: هو عندنا ثقة صدوق، وقد حدث عنه الأئمة من الناس، وقال ابن يونس: كان من أعلم الناس بالأنساب والأخبار الماضية وأيام العرب والتواريخ، أديباً فصيح اللسان حاضر الحجة، لا تملّ مجالسته، من رواة (خ، م، س)[1]، كان من أعلم الناس بالأنساب والأخبار الماضية وأيام العرب ومآثرها ووقائعها والمناقب والمثالب، وُلد سنة ١٤٦هـ، وتوفي في رمضان سنة ٢٢٦هـ[2].

*** النسخة الثامنة:**

نسخة يحيى بن عبد الله بن بكير، وقد ينسب إلى جده فيقال: نسخة يحيى بن بكير المعروف بابن بكير، وهو يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي مولاهم أبو زكريا المصري الموصوف بإحياء شوارد العلوم وجمع شتاتها من رواة (خ، م، ق)[3]، وُلد سنة ١٥٤هـ، ومات في النصف من صفر سنة ٢٣١هـ.

وذكر في «بستان المحدثين» روي عن يحيى بن بكير

---

(١) خ: البخاري، م: مسلم، س: النسائي.

(٢) له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٢٧)، و «تهذيب التهذيب» (٤/ ٧٤)، و «العبر» (١/ ٣٩٦).

(٣) خ: البخاري، م: مسلم، ق: ابن ماجه القزويني.

أني عرضت «الموطأ» على الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ أربع عشرة مرة.

وقال الحافظ ابن حجر: قال ابن معين: سمع يحيى بن بكير «الموطأ» بعرض حبيب كاتب الليث، وقال مسلمة: تُكُلِّمَ فيه لأن سماعه عن مالك إنما كان بعرض حبيب، وفي «تذكرة الحفاظ»: هو صاحب مالك والليث وأكثر عنهما.

قال بقي بن مخلد: سمع يحيى بن بكير «الموطأ» من مالك سبع عشرة مرة، وكذا نقله الزرقاني عن «الديباج»، وفي «العيني على البخاري»: قال الباجي: قد تكلم أهل الحديث في سماعه «الموطأ» عن مالك مع أنَّ جماعة قالوا: هو أحد من روى الموطأ عن مالك[١].

* النسخة التاسعة:

نسخة أبي مصعب الزهري، اشتهر بكنيته واسمه أحمد بن بكير القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن

---

(١) له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٢١)، و «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٠٧)، و «خلاصة تذهيب الكمال» (ص ٢٤٠)، و «الرسالة المستطرفة» (ص ٦٢)، و «شذرات الذهب» (٢/ ٦٢)، و «العبر» (١/ ٤٠٤).

عبد الرحمن بن عوف الزهري العوفي من قضاة أهل المدينة، من رواة الستة إلاَّ النسائي روى عنه بواسطة، لازم مالكاً وتفقه عليه، وروى عنه «موطأه»، وكان فقيه أهل المدينة بلا مدافعة، توفي ـ رحمه الله ـ في رمضان، سنة اثنين وأربعين عن اثنين وتسعين سنة، ويجد في «موطئه» زيادة نحو مائة حديث على سائر الموطآت الأُخر[١]، وقد طبعت هذه النسخة بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف، ومحمود خليل من مؤسسة الرسالة، ببيروت، سنة ١٩٩٢م.

* النسخة العاشرة:

نسخة مصعب بن عبد الله الزبيري، هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عبد الله الزبيري المدني، سكن بغداد، من رواة (س، ق)[٢]، ومسلم خارج «الصحيح»، وأبي داود خارج «السنن»، وُلد سنة ١٥٦هـ، وتوفي لليلتين خلتا من شوال سنة ٢٣٦هـ.

---

(١) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٨٣)، و «شذرات الذهب» (٢/ ١٠)، و «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٨).

(٢) س: النسائي، ق: ابن ماجه القزويني.

قال القاضي عياض: كان علاَّمة قريش في النسب والشعر والخبر، شريفاً معظماً عند الخاصة والعامة، شاعراً ظريفاً صاحب الأنساب وصاحب مالك. قال يحيى بن معين: هو ثقة[1].

*** النسخة الحادية عشرة:**

نسخة محمد بن المبارك الصوري، وهو محمد بن المبارك بن يعلى القرشي الصوري القلانسي، سكن دمشق، من رواة الستة وُلد سنة ١٥٣هـ، وروى عن مالك والدراوردي وابن عيينة وخلق، وعنه إسحاق الكوسج وابن معين وأبو زرعة وخلق، كان من العُبَّاد، كان شيخ الشام بعد أبي مسهر، مات في شوال سنة خمس عشرة ومائتين[2].

*** النسخة الثانية عشرة:**

نسخة سليمان بن برد، اختلف أهل النقل في اسمه فقيل هكذا، وقيل: سلطان بن برد، وقيل: سلمة بن برد[3].

---

(١) «المدارك» (١/ ٣٧٩).

(٢) «طبقات السيوطي» (ص ١٦٥)، و «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٨٦)، و «خلاصة تذهيب الكمال» (ص ٣٠٥)، و «العبر» (١/ ٣٦٧).

(٣) له ترجمة في: «ترتيب المدارك» (٢/ ٤٦٠).

*** النسخة الثالثة عشرة:**

نسخة أبي حذافة السهمي، وهو أحمد بن أحمد إسماعيل[1] بن محمد السهمي أبو حذافة المدني نزيل بغداد، من رواة ابن ماجه فقط، يقال: هو آخر من روى عن مالك «الموطأ»، فتكلم فيه عند المحدثين، قال صاحب الإتحاف: يقال: أدخل في «الموطأ» ما ليس منه.

توفي يوم عيد الفطر سنة ٢٥٩هـ، وقال ابن قانع: سنة ٢٥٨هـ.

*** النسخة الرابعة عشرة:**

نسخة سويد بن سعيد: وهو سويد بن سعيد بن سهل الهروي أبو محمد الحدثاني ــ نسبة إلى الحديثة بلد على الفرات ــ الأنباري[2] (بنون فموحدة)، من رواة مسلم وابن ماجه، متكلم فيه أيضاً عند المحدثين، قال البخاري: كان قد بلغ مائة سنة، ومما نُقِمَ عليه حديث: «من عشق وكتم وعفّ ومات مات شهيداً»، قيل لمسلم: كيف استجزت الرواية عنه في الصحيح؟ قال: ومن أين كنت آتي

---

(١) له ترجمة في: «تهذيب التهذيب (١/ ١٦)، و «ميزان الاعتدال» (١/ ٨٣).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٧٢).

بنسخة حفص بن ميسرة.

* **النسخة الخامسة عشرة:**

نسخة سراج مذهب الحنفية محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة ـ رضي الله عنه ـ، اسمه مُغنٍ عن ذكر مفاخره، أصله من دمشق من قرية يقال لها: «حرستا»، كان أبوه من جند الشام، فقدم واسطاً فولد بها محمد سنة **١٣٢**هـ، وتوفي بالري سنة **١٧٩**هـ.

ولما ذكر الإمام محمد في «موطئه» الآثار والروايات من غير طريق مالك ـ رضي الله عنه ـ نُسِبَ إليه عرفاً، فيقال: «موطأ محمد»، ويقال له: «موطأ الإمام مالك» برواية محمد بن حسن الشيباني.

وهاتان النسختان هما اللتان زادهما السيوطي.

* **النسخة السادسة عشرة:**

نسخة يحيى بن يحيى التميمي، وهو يحيى بن يحيى بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي، أبو زكريا النيسابوري من رواة (خ، م، ت، س)[1] وُلد سنة **١٤٢**هـ، وتوفي ليلة الأربعاء غرة ربيع الأول، قال الحاكم:

(١) خ: البخاري، م: مسلم، ت: الترمذي، س: النسائي.

كل من خالف هذا القول يخطىء، وقال الحافظ في «التقريب»: مات سنة **٢٢٦**هـ على الصحيح، وفي «التذكرة»[1]: مات في صفر سنة **٢٢٦**هـ.

قلت: وهذه النسخة هي التي خرجها مسلم في «صحيحه»، كما تقدم في بيان تلامذة الإمام، قال السيوطي في «التنوير»: ويحيى بن يحيى هذا ليس هو صاحب الرواية المشهورة الآن.

* **أرجح روايات «الموطأ»:**

اختلف العلماء في ذلك، قال الإمام أحمد: سمعت «الموطأ» من بضعة عشر رجلاً من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي ـ رضي الله عنه ـ لأني وجدته أقومهم.

ويروى عن ابن معين أنه يقول: أثبت الناس في «الموطأ» القعنبي وعبد الله بن يوسف التنيسي بعده، قال الحافظ: هكذا أطلق ابن المديني والنسائي أن القعنبي أثبتهم، وقال ابن معين: أثبتهم معن بن عيسى.

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» (٢/٤١٥)، و «الديباج» (ص ٣٤٩)، و «المدارك» (٢/٤٠٨).

وفي «الديباج»: قال النسائي: لم يرو أحد عن مالك «الموطأ» أثبت من ابن القاسم، وقال محمد بن عبد الحكم: أثبتهم في مالك ابن وهب، وقال السيوطي في «التنوير»: «للموطأ» روايات كثيرة، وأكبرها رواية القعنبي، قال العلائي: وروى «الموطأ» عن مالك جماعات كثيرة، وفي «موطأ» أبي مصعب هذا زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث «التعليق الممجد»[1].

* شروح «الموطأ»:

قال القاضي عياض في «المدارك»: لم يُعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بـ «الموطأ».

قال ابن فرحون: أما من اعتنى بالكلام على حديثه، ورجاله والتصانيف في ذلك فعدد كثير من المالكيين وغيرهم، وعَدّ القاضي منهم نحواً من تسعين رجلاً.

* ومن أشهر شُرَّاح «الموطأ»:

١ ــ أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد ــ بكسر السين ــ البطليوسي[2] نسبة إلى بطليوس، بلدة بالأندلس،

---

(١) انظر: «مقدمة التعليق الممجد» (١/ ٨٨).

(٢) بفتح الباء والطاء المهملة وسكون اللام وضم التحتية والواو «الأنساب» (٢/ ٢٤١).

المالكي النحوي المولود سنة ٤٤٤هـ، المتوفى في رجب ٥٢١هـ وقيل سنة ٥١١هـ، كان له يد طولى في النحو واللغة، من مشاهير قرطبة، سمي شرحه بـ «المقتبس»، له تصانيف أخر منها «سبب اختلاف الفقهاء» وغير ذلك.

٢ ــ ابن رشيق[1] القيرواني المالكي الشاعر المتوفى بالقيروان في ذي القعدة سنة ٤٥٦هـ، وقيل: توفي في سنة ٤٦٣هـ، وهو أبو علي الحسن بن رشيق على وزن كريم صاحب «الشذوذ في اللغة»، و«العمدة في صناعة الشعر»، كثير التأليف وُلد سنة ٣٩٠هـ في القيروان[2] بلدة بالمغرب في إفريقية، كان يغضب على من لا يسميه بملك النحاة، له من المؤلفات «شرح الموطأ»، ويقال: إنه اختصار من «التمهيد».

٣ ــ أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان القرطبي المالكي، مات سنة ٢٣٧هـ، ذكره الزبيدي في الطبقة الثانية من نُحاة الأندلس، إمام في النحو واللغة والفقه، كان يعصر الأذهان ويستخرجها، أصله من

---

(١) بفتح الراء وكسر الشين المعجمة. انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٢/ ٨٥)، و«شذرات الذهب» (٣/ ٢٩٧).

(٢) بفتح القاف وسكون الياء المثناة التحتية.

طليطلة، وانتقل جده إلى قرطبة، كان فقيهاً نحويّاً، أخبارياً نسّابة شاعراً، طبيباً خطيباً، صاحب التصانيف الكثيرة، ذكر بعض مؤلفاته ابن فرحون، سمى شرحه «تفسير الموطأ»[1]، ويقال: إنه صنف كتاباً في عشرة أجزاء، الأول منه في تفسير «الموطأ».

٤ ـ الحافظ أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن عبد البر الأندلسي القرطبي المالكي الإمام المشهور، صاحب التصانيف الكثيرة، مولده سنة ٣٦٨هـ في الربيع الآخر، وقيل: في جمادى الأولى، وطلب العلم بعد سنة ٣٩٠هـ، كان أولاً ظاهرياً، ثم تحوّل مالكياً مع الميل إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر عليه ذلك، فإنه بلغ قريباً من رتبة الاجتهاد، مات ليلة الجمعة سلخ الربيع الآخر سنة ٤٦٣هـ.

قال الغساني: ألَّف أبو عمرو في «الموطأ» كتباً مفيدة، منها: كتاب «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، وهو كتاب لم يتقدم أحد مثله، قال فيه الإمام ابن حزم: لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه؟ فرتبه على أسماء شيوخ مالك على حروف

(١) طبع في مجلدين في الرياض في مكتبة العبيكان.

المعجم، وهو سبعون جزءاً ضخماً، ثم وضع كتاب «الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار لما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار» هو مختصر «التمهيد»، شرح فيه «الموطأ» على وجهه، وطبع في القاهرة في (٣٠) مجلداً.

قلت: طبع «التمهيد» في المغرب بتحقيق مولانا عبد الحفيظ، وتمت طباعته في (٢٦) مجلداً مع الفهارس.

وله كتاب آخر وهو: «التقصي في اختصار الموطأ» في بيان مسند الموطأ ومرسله، وفي «بستان المحدثين»: جمع فيه المؤلف الأحاديث من النسخ المختلفة «للموطأ».

قلت: وبيَّن فيه أسانيد مراسيله وبلاغاته، وسمَّاه في «كشف الظنون»، وغيره: «التغطا بحديث الموطأ»، وقد طبع بمصر باسمين: «تجريد التمهيد»، و «التقصي».

وله مؤلفات أخر مفيدة منها: «كتاب الكافي في مذهب مالك» طبع في مجلدين، وكتاب «الانتقاء لمذاهب العلماء: مالك وأبي حنيفة والشافعي»، وكتاب «الكنى» و «المغازي»، وغير ذلك[1].

(١) وله ترجمة في: «الأنساب» (ص ١١٠١)، و «البداية النهاية» (١٢/ ٩٤)، و «تبيين كذب المفتري» (ص ٢٦٥)، و «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٣٢)، و «شذرات الذهب» (٣/ ٣٠٤)، =

٥ ـ أحمد بن نصر الداودي أبو جعفر، ومن الأئمة المالكية بالمغرب، كان بطرابلس وبها أصل كتابه في شرح «الموطأ»، ثم انتقل إلى «تلمسان» كان فقيهاً فاضلاً أَلَّف كتابه: «النامي في شرح الموطأ»، توفي سنة ٤٠٢هـ قاله ابن فرحون.

٦ ـ أحمد بن محمد بن أحمد الشيخ شهاب الدين الحافظ، حفظ «العمدة» في ستة أيام و «الألفية» في أسبوع.

٧ ـ أحمد بن عمر بن عبد الله بن السراح، يكنى أبا الطاهر، أخرج له مسلم، شرح «موطأ ابن وهب»، توفي سنة ٢٠٥هـ قاله ابن فرحون.

٨ ـ العلاَّمة الباجي الإمام الشهير، وهو القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي بضم التاء وكسر الجيم، نسبة إلى تجيبة قبيلة من

= و «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤/٨)، و «طبقات ابن هداية الله» (ص ١٥٩)، و «العبر» (٣/ ٢٤٢)، و «اللباب» (١/ ١٦٥)، و «معجم البلدان» (١/ ٨٠٤)، و «المنتظم» (٨/ ٢٤٢)، و «النجوم الزاهرة» (٥/ ٧٧)، و «وفيات الأعيان» (١/ ٢٠).

كِندة الأندلسي القرطبي، من أعيان الطبقة العاشرة من علماء المالكية، المولود سنة ٣٠٤هـ، المتوفى سنة ٤٩٤هـ، ولي القضاء بمواضع من أندلس، يقال: ليس لأصحاب المالكية بعد القاضي عبد الوهاب مثل الباجي.

قال ابن فرحون: أصلهم من بطليموس، ثم انتقلوا إلى باجة أعني باجة الأندلس، وثم باجة أخرى بمدينة إفريقية هي الآن بتونس، وباجة أخرى ببلاد أصفهان بالعجم، صاحب التصانيف الكثيرة، عُدَّ بعضُها في «التعليق الممجد» وفي «الديباج» منها: كتاب «اختلاف الموطآت».

سمى الباجي شرحه بـ «المنتقى في شرح الموطأ» طبع في المرة الأولى سنة ١٣٣١هـ، بمطبعة السعادة بمصر في سبع مجلدات.

قال في «كشف الظنون»: هو مختصر «تمهيد ابن عبد البر»، قلت: وله شرحان آخران: «الإيماء» و «الاستيفاء» قاله السيوطي، وعَدّ بعضُهم «الإيماء» من الفقه، وقال ابن فرحون: له تآليف مشهورة، منها: «الاستيفاء في شرح الموطأ» كتاب حفيل كثير العلم، لا يدرك ما فيه إلاَّ من بلغ رتبة أبي الوليد، وكتاب

«المنتقى» اختصار «الاستيفاء»، ثم اختصر «المنتقى» في كتاب سمَّاه: «الإيماء» قدر ربع «المنتقى»، وله أيضاً كتاب «المقتبس من علم مالك بن أنس».

وقال الباجي في مقدمة «المنتقى» بعد الخطبة: أما بعد: فإنك ذكرت أن الكتاب الذي ألفته في شرح «الموطأ» المترجم بكتاب «الاستيفاء» يتعذر على أكثر الناس جمعه، ويبعد عنهم درسه، لا سيما لمن لم يتقدم له في هذا العلم نظر، ولا يبين له فيه بعد أثر، فإن نظره فيه يُبَلِّهُ خاطرَه ويُحَيِّره، ولكثرة مسائله ومعانيه يمنع تحفظه وفهمه، وإنما هو لمن رسخ في العلم، وتحقَّق بالفهم.

ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه، وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها في أصل كتاب «الموطأ» ليكون شرحاً له تنبيهاً على ما يستخرج من المسائل فيه.

ويشير إلى الاستدلال على تلك المسائل التي يجمعها وينصّها ما يخفّ ويقرب ليكون ذلك حظ من ابتدأ بالنظر في هذه الطريقة من كتاب «الاستيفاء»، إن أراد الاقتصار عليه وعوناً له إن طمحت همته إليه.

فأجبته إلى ذلك وانتقيته من الكتاب المذكور على

حسب ما رغبته وشرطته، وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد، واستيعاب المسائل والدلالة، وما احتجّ به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكتُ في كتاب «الاستيفاء» من إيراد الحديث والمسألة من الأصل، ثم أتبعتُ ذلك ما يليق به من الفرع، وأثبتهُ شيوخنا المتقدمون ـ رضي الله عنهم ـ من المسائل وسدّ من الوجوه والدلائل، وبالله التوفيق وبه أستعين وعليه أتوكل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وقد قدمت في الكتاب المذكور ما لا أخلي هذا الكتاب من حرف ذكره، وذلك أن فتوى المفتي في المسائل وكلامه عليها وشرحه لها، إنما هو بحسب ما يوفقه الله تعالى إليه ويعينه عليه، وقد يرى الصواب في قول من الأقوال في وقت، ويراه خطأ في وقت آخر، ولذلك يختلف قول العالم الواحد في المسألة الواحدة، فلا يعتقد الناظر في كتابي أن ما أوردته من الشرح والتأويل والقياس والتنظير طريقه القطع عندي حتى أعيب من خالفها وأذم من رأى غيره، وإنما هو مبلغ اجتهادي وما أدى إليه نظري، وأما إثباتي له فتبين منهج النظر والاستدلال والإرشاد إلى طريق الاختيار والاعتبار من وفاق ما قلته أو خلافه، ومن لم يكن نال هذه الدرجة فليجعل ما ضمّنته كتابي هذا سُلَّماً إليها، وعوناً عليها، والله ولي التوفيق والهادي إلى سبيل الرشاد،

وهو حسبي ونعم الوكيل، انتهى بلفظه. وإنما أوردت هذا الكلام بعينه لما فيه من فرائد الفوائد كما لا يخفى.

٩ ــ الحافظ محمد بن عبد الله بن أحمد المشهور بالقاضي أبي بكر ابن العربي المالكي المعافري الأندلسي، وُلد ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ٤٦٨هـ، وتوفي بمدينة فاس في الربيع الآخر سنة ٥٤٣هـ، وقيل: سنة ٥٤٦هـ، وله مؤلفات كثيرة منها: «عارضة الأحوذي على جامع الترمذي»، وسمى شرحه بـ «القبس في شرح موطأ مالك» قال ابن فرحون: ولا يذهب عليك فإن ابن العربي اشتهر به اثنان: أحدهما هذا، والثاني: الشيخ محيي الدين ابن عربي صاحب «الفتوحات المكية» و «فصوص الحكم» وفرّق بينهما: بأن القاضي هذا يقال له: ابن العربي، بلام التعريف، وصاحب «الفصوص» ابن عربي بدون اللام.

وقد طبع شرحه «القبس» في ثلاث مجلدات ببيروت سنة ١٩٩٢م.

١٠ــ الحافظ أبو سليمان الخطابي الشافعي صاحب «المعالم» شارح أبي داود والبخاري، المتوفى في الربيع الأول سنة ٣٨٨هـ، وهو حمد بن محمد بن إبراهيم

البُستي ــ بالضم ــ نسبة إلى بُست، بلدة من بلاد كابل بين هراة وغزنة، قيل: إنه من ذرية عمر بن الخطاب، روي أنه قال: اسمي الذي سميت به حمد، ولكن الناس كتبوا أحمد، فتركته عليه، وهو ممن انتخب «الموطأ» ولخصه أيضاً.

١١ــ محمد بن سحنون، الفقيه المشهور من علماء المالكية، اسمه مُغنٍ عن توصيفه، كثير التأليف، له نحو من مائتي كتاب، منها: «شرح الموطأ» في أربعة أجزاء، وُلد سنة ٢٠٢هـ، وتوفي بالساحل سنة ٢٥٦هـ قاله ابن فرحون.

١٢ــ العلاَّمة القرافي، وهو محمد بن يحيى بن عمر بن أحمد بن يونس المصري، عرف بالقرافي، القاضي بدر الدين تولى قضاء المالكية بمصر، عَدّ أحمد بابا التنبكتي في «نيل الابتهاج» من مؤلفاته «شرح الموطأ».

١٣ــ عبد الله بن نافع المعروف بالصائغ، كنيته أبو محمد المتوفى سنة ١٨٦هـ، له تفسير في «الموطأ»، قاله ابن فرحون.

١٤ــ العلاَّمة أبو الوليد بن القصار، وهو يونس القاضي أبو الوليد بن محمد بن مغيث، يعرف

بابن القصار، قرطبي كان يميل إلى التصوف في العبادة، وكان سريع الدمعة، ولم يكن بالبارع في الفقه، ولي القضاء في مواضع كثيرة، ألَّف تفسير «الموطأ» وسمَّاه: «الموعب» وتوفي في رجب سنة تسع عشرة وأربعمائة، قاله ابن فرحون.

١٥ــ العلاَّمة القاضي محمد بن سليمان بن خليفة، يكنى أبا عبد الله ألَّف شرح «الموطأ» وسمَّاه: «كتاب المحلى» وعرض على الفقيه أبي المطرف الشعبي، فأمر أن يجعل على الحاء نقطة من فوق، ولم ينفق هذا الكتاب بين الناس، ولا وقع منهم باستحسان، قاله ابن فرحون.

١٦ــ العلاَّمة أبو بكر بن سابق الصَّقَلي، قال السيوطي: وهو ــ بفتح الصاد المهملة والقاف ــ جزيرة من جزائر بحر المغرب، انتهى.

قال السيوطي وغيره: سمَّاه «المسالك».

١٧ــ محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد، يعرف بابن زرقون، وهو لقب جد أبيه سعيد، صاحب التصانيف، ألَّف كتاباً جمع فيه «المنتقى» و«الاستذكار» قاله ابن فرحون.

وُلد سنة ٥٠٢هـ، وتوفي سنة ٥٨٦هـ.

١٨ــ ابن أبي صفرة، قاله السيوطي في «التنوير»، وقال ابن فرحون: محمد بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة أخو المهلب بن أبي صفرة، له شرح في اختصار ملخص القابسي، توفي قبل سنة ٤٢٠هـ.

١٩ــ القاضي أبو عبد الله بن الحجاج.

٢٠ــ أبو الوليد بن العوّاد، وقيل: أبو الوليد بن عود.

٢١ــ أبو القاسم بن أمجد الكاتب.

٢٢ــ أبو الحسن الإشبيلي، قاله السيوطي في «التنوير»، قال السمعاني: هو بكسر الألف وسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء، نسبة إلى بلدة من بلاد الأندلس بالمغرب، ويقال: إشبيلية من أمهات البلدان بالأندلس.

قلت: والظاهر أنه علي بن محمد بن محمد المتوفى حوالي سنة ٦١٠هـ، له كتاب «المدارك في مقطوع حديث مالك» كما في حاشية «الديباج»، وأخذ السيوطي في «التنوير» عن أبي الحسن بن الحضار عن كتابه «تقريب المدارك على موطأ مالك».

٢٣ــ ابن شراحيل.

٢٤ـ أبو عبد الله محمد بن خلف بن موسى الأوسي من أهل البيرة، المتوفى سنة ٥٣٧هـ، شرح مشكل ما وقع في «الموطأ» و «صحيح البخاري». قاله ابن فرحون.

٢٥ـ عبد الله أبو محمد بن أبي القاسم الفرحون اليعمري التونسي، المتوفى سنة ٧٦٣هـ، صاحب التآليف الكثيرة، منها كتاب «الدر المخلص من التقصي والمخلص» جمع فيه أحاديث الكتابين المذكورين، وشرحه بشرح عظيم في أربعة مجلدات سمَّاه: «كشف الغطاء في شرح مختصر الموطأ».

٢٦ـ أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي القرطبي، المتوفى سنة ٤١٣هـ، له تفسير في «الموطأ» مشهور مفيد حسن التأليف، قاله ابن فرحون.

٢٧ـ أبو الحسن علي بن إبراهيم الغساني المتوفى سنة ٦٠٩هـ، ألَّف في شرح «الموطأ» مصنفاً سمَّاه: «نهج المسالك للتفقه في مذهب مالك».

٢٨ـ أبو المجد عقيل بن عطية القضاعي من أهل طرطوشة، شرح «الموطأ» توفي سنة ٦٠٨هـ.

٢٩ـ أبو عمر الطلمنكي، قاله السيوطي في «التنوير»، والظاهر أنه أحمد بن محمد، الآتي في بيان رجال «الموطأ».

٣٠ـ يحيى بن مزيّن، هكذا ذكره السيوطي في «التنوير»، قال: وسمَّاه «المستقصية»، وقال ابن فرحون: يحيى بن زكريا بن إبراهيم بن مزين، مولى رملة بنت عثمان بن عفان، أصله من طليطلة، وانتقل إلى قرطبة، كان حافظاً «للموطأ»، فقيهاً، له تآليف حسان، منها: «تفسير الموطأ»، وكتاب «تسمية رجال الموطأ»، وكتاب «علل حديث الموطأ» وكتاب «المستقصية»، ولم يكن له على ذلك علم بالحديث، توفي في جمادى الأولى سنة ٢٥٩هـ.

٣١ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الله أبي زمنين، بفتح الزاي المعجمة وكسر النون، المري البيري، المحدث، الشاعر، الفقيه، سمى شرحه السيوطي في «التنوير» «بالمقرب»، وقال ابن فرحون: هو اختصار لشرح ابن مزين للموطأ، توفي بالبيرة سنة ٣٩٩هـ.

٣٢ـ خاتمة الحفاظ العلاَّمة أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد السيوطي[1] ـ بضم الأولين ـ، وقد يقال: الأسيوطي، من بلاد مصر، اسمه مُغنٍ عن توصيفه، وُلد ليلة الأحد

---

(١) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» (٤/ ٦٥ ـ ٧٠)، و «شذرات الذهب» (٨/ ٥١)، و «حسن المحاضرة» (١/ ١٨٨ ـ ١٩٥).

مستهل رجب سنة ٨٤٩هـ، وشرع في الاشتغال بالعلم من سنة ٨٦٤هـ، كثير التصانيف، ذكر في بعض رسائله أن مؤلفاته بلغت خمسمائة، توفي يوم الجمعة وقت العصر سنة إحدى عشرة بعد تسعمائة، تاسع الجمادى الأولى، صنَّف أولاً شرحاً: «كشف المغطى عن الموطأ»، وشرحاً آخر مختصراً منه سمَّاه: «تنوير الحوالك على موطأ مالك»، وله أيضاً «تجريد أحاديث الموطأ» جَرَّدَ فيه أحاديثه، وأيضاً له كتاب في رجاله سمَّاه: «إسعاف المبطأ برجال الموطأ».

٣٣ـ العلاَّمة الزرقاني المالكي محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الأزهري المتوفى سنة ١١٢٢هـ، على ما في «كشف الظنون» و «سلك الدرر»، وغيره، أخذ عن والده وعن النور علي الشبراملسي، والشيخ محمد البابلي وغيرهم، له شرح كبير على «المواهب اللدنية» أيضاً، وهو تلميذ أبي الضياء علي الشبراملسي، وشبراملس: قرية بمصر، شرحه نفيس، أكثره مأخوذ من «فتح الباري».

بدأ تأليفه سنة ١١٠٩هـ، وفرغ منه عند أذان العصر يوم الاثنين حادي عشر ذي الحجة سنة ١١١٢هـ، وقد طبع هذا الكتاب في أربع مجلدات.

٣٤ـ الشيخ سلام الله الحنفي[1]، من أولاد الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي، وهو الشيخ سلام الله بن شيخ الإسلام بن عبد الصمد الدهلوي، ووالده شيخ الإسلام شرح البخاري بالفارسية، وجده فخر الدين شرح مسلماً بالفارسية، بيته بيت علم وفضل سَمَّى شرحه «بالمحلى بأسرار الموطأ» وفرغ من تأليفه في سنة ١٢١٥هـ، ولم يطبع بعد، ونصفه الآخر موجود في مكتبة مدرسة مظاهر علوم في سهارنفور بالهند، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٢٢٩هـ على الراجح، وقيل: سنة ١٢٢٣هـ.

٣٥ـ عبد الملك بن مروان بن علي، هكذا نسبه في «بستان المحدثين» ولم أجده في غيره، وقال: سمى شرحه «بكشف المغطا»، وهو شرح مفيد نافع مشهور في ديار المغرب، انتهى ما في «البستان».

وقال ابن فرحون في «الديباج» في مبدأ الكتاب: مروان أبو عبد الملك البوني شارح «الموطأ»، وقال في باب الميم: مروان أبو عبد الملك بن علي البوني، أندلسي

---

(١) انظر ترجمته في: «التعليق الممجد» (١/ ١٠٤)، و «نزهة الخواطر» (٧/ ٢٠١).

الأصل، سكن بونة من بلاد إفريقية، له تأليف في شرح «الموطأ» مشهور حسن، رواه عنه حاتم الطرابلسي وابن الحذاء، مات قبل سنة ٤٤٠هـ، انتهى، والظاهر أنهما واحد ووقع التصحيف في أحد الكتابين وإلاَّ فهما شرحان.

٣٦ـ أبو عمران موسى الزناني ذكره في «نيل الابتهاج».

٣٧ـ الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي، شرح «الموطأ» وسمى شرحه بـ «الانتقاء».

٣٨ـ القاضي محمد أبو عبد الله بن يحيى بن محمد الحذاء التميمي شرح «الموطأ» بكتاب سمَّاه «الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من أحاديث الموطأ» في ثمانين جزءاً، وكتاب: «التعريف برجال الموطأ» أربعة أسفار، وُلد سنة ٣٤٧هـ، وتوفي سنة ٤١٠هـ.

٣٩ـ شيخ مشايخنا العلاَّمة الإمام ولي الله الدهلوي الشهير في العرب والعجم، اسمه مُغنٍ عن توصيفه، وهو قطب الدين أحمد بن عبد الرحيم بن وجيه الدين العمري الفاروقي، وُلد يوم الأربعاء رابع شوال سنة ١١١٤هـ،

وختم حفظ القرآن وسِنُّه سبع سنين، وفرغ من جميع الفنون الرسمية حين كان عمره خمس عشرة سنة، وتوفي والده حين كان عمره سبع عشرة سنة، فجلس مجلسه للتدريس والإفادة، وكان من تلاميذ السيد الزاهد الهروي، ولأجله صنف الزاهد حواشيه على «شرح المواقف» وغيره، توفي سنة ١١٧٦هـ، وقيل سنة ١١٧٤هـ، تصانيفه كثيرة شهيرة منها: «حجة الله البالغة» كتاب فريد في موضوعه، إنه شرح «الموطأ» بشرحين أحدهما «المصفى» بالفارسية، وثانيهما «المسوّى» بالعربية مختصراً من الأولى، وفضائله ــ رحمه الله ــ أكثر من أن تحصر.

٤٠ـ العلاَّمة صاحب العلم الزاهر والفضل الباهر الشيخ علي القاري الهروي ثم المكي، وهو علي بن سلطان محمد الهروي، نزيل مكة المكرمة، المعروف بالقاري الحنفي، أحد صدور العلم، وُلد بهراة ورحل إلى مكة، وأخذ عن أبي الحسن البكري وأحمد ابن حجر المكي، كانت وفاته بمكة في شوال سنة ١٠١٤هـ، يقال: إنه بلغ رتبة المجددية على رأس ألف، كذا في هامش «الفوائد البهية» و «التعليق الممجد»[1].

(١) (١٠٦/١).

وفيه أيضاً: له شرح[1] على «موطأ محمد» في مجلدين اشتمل على نفائس لطيفة وغرائب شريفة، وله تصانيف كثيرة، عُدَّ في «التعليق الممجد» أكثر من خمسين كتاباً، منها: «المرقاة شرح المشكاة» و «شرح الشفاء» و «شرح شمائل الترمذي المسمى بجمع الوسائل» و «شرح الحصن الحصين» و «شرح مختصر الوقاية» و «شرح الشاطبية» و «شرح شرح نخبة الفكر» و «سند الأنام شرح مسند الأنام» و «إعراب القاري على أول باب البخاري» وغير ذلك.

٤١ـ الشيخ بيري زاده الحنفي[2]، وهو الشيخ أبو محمد إبراهيم بن حسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن بيري، مفتي مكة المكرمة، الشهير ببيري زاده، فقيه شهير، كثير التآليف، تجاوزت مؤلفاته عن السبعين، عُدّ بعضها في «الحدائق الحنفية»، وُلد في المدينة المنورة بعد سنة ١٠٢٠هـ، وتوفي بمكة في شوال سنة ١٠٩٢هـ يوم الأحد، ودفن بالمعلاة، لهذا الشرح الوجيز نسخة خطية

(١) هو لا يزال مخطوطاً، صورته موجودة في مكتبتي الخاصة عندي.

(٢) انظر: «خلاصة الأثر» (١/ ١٩، ٢٠).

بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، سمي شرحه «الفتح الرحماني» أكثر فيه الأخذ عن العلاَّمة العيني.

٤٢ـ الشيخ عثمان بن يعقوب بن حسين بن مصطفى الكرخي التركماني ثم الإسلامبولي، من علماء النصف الثاني من القرن الثاني عشر، شرح «الموطأ» برواية محمد، وسمَّاه: «المهيأ في كشف أسرار الموطأ» أوله سبحان من أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، بدأ تأليفه وقت الضحى يوم الجمعة، غرة ذي الحجة سنة ١١٦١هـ، وكان إذ ذاك عمره ٦٥ سنة، له نسخة خطية في دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٤٣ـ العلاَّمة الفاضل الشيخ عبد الحي اللكهنوي ابن الشيخ عبد الحليم، وُلد ببلدة «باندا» بالهند في السادس والعشرين من ذي القعدة يوم الثلاثاء سنة ١٢٦٤هـ، وتوفي سنة ١٣٠٤هـ، صاحب التصانيف الكثيرة والشهيرة، حَلَّى «الموطأ» برواية الإمام محمد بحاشية طويلة كأنها شرح طويل، سمَّاه بـ «التعليق الممجد على موطأ محمد»[1]،

(١) قد اعتنى في شرح هذا الكتاب بالضبط والإتقان، ولخَّص فيه ما جاء في شروح «الموطأ» من المعاني والأحكام، وذكر فيه تراجم العلماء بإيجاز، وطبع هذا الشرح بتحقيقنا من دار القلم بدمشق في ثلاث مجلدات.

ورجَّح «الموطأ» برواية محمد على رواية يحيى لعدة وجوه:

الأول: يحيى الأندلسي سمع «الموطأ» بتمامه من بعض تلامذة مالك، وأما مالك فلم يسمعه منه بتمامه، بل بقي قدر منه، وأما محمد فقد سمع منه «الموطأ» بتمامه كما تقدم، ومن المعلوم أن سماع الكل من مثل هذا الشيخ بلا واسطة أرجح من سماعه بواسطة.

الثاني: أنه قد سبق أن يحيى الأندلسي حضر عند مالك في سنة وفاته، وكان حاضراً في تجهيزه وأن محمداً لازمه ثلاث سنين من حياته، ومن المعلوم أن رواية طويل الصحبة أقوى من رواية قليل الملازمة.

الثالث: أن «موطأ يحيى» اشتمل كثيراً على ذكر المسائل الفقهية، واجتهادات الإمام مالك المرضية، وكثير من التراجم ليس فيه إلاَّ ذكر اجتهاده واستنباطه، من دون إيراد خبر، ولا أثر، بخلاف «موطأ محمد»، فإنه ليست فيه ترجمة باب خالية عن رواية مطابقة لعنوان الباب، موقوفة كانت أو مرفوعة، ومن المعلوم أن الكتاب المشتمل على نفس الأحاديث من غير اختلاط الرأي أفضل من المخلوط بالرأي.

الرابع: أن «موطأ يحيى» اشتمل على الأحاديث المروية من طريق مالك لا غير، و«موطأ محمد» مع اشتماله عليه مشتمل على الأخبار المروية من شيوخ أخر غيره، ومن المعلوم أن المشتمل على الزيادة أفضل من العاري عن هذه الفائدة، وقد ذكر غيرها من وجوه ترجيح «موطأ محمد» على «الموطأ» برواية يحيى، وانظر: «مقدمة التعليق الممجد»[١].

٤٤ـ «أوجز المسالك إلى موطأ مالك»، تأليف الإمام العلاَّمة بركة العصر، شيخ الحديث أستاذنا الكبير مولانا محمد زكريا الكاندهلوي نزيل المدينة المنورة، انتقل إلى جوار رحمة الله بالمدينة المنورة، يوم الاثنين ١/ شعبان المعظم، الموافق ٢٤/ ٥/ ١٩٨٢، ودفن بالبقيع بجوار رسول الله ﷺ.

يقول الداعية الكبير الشيخ أبو الحسن علي الندوي في مقدمة «أوجز المسالك»: «ليس الحديث له صناعة وعلماً فحسب، بل هو ذوق وحال يعيش به ويعيش فيه». انظر ترجمته في مقدمة هذا الشرح.

---

(١) (١/ ١٢٨).

وأما خصائص هذا الشرح فأنا أنقل نص عبارة العلاّمة المحدث الشيخ محمد يوسف البنوري ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ من مقدمته على هذا الشرح:

الأول: أنه شرح ممزوج مع متن الحديث ولفظ السند فيشرحه شرحاً حرفياً، فيسهل على الناظر تعاطيه، ويدرك قوادمه وخوافيه.

الثاني: أنه ينبه على سائر الألفاظ الواردة في الأمهات الست من رواية لفظ الحديث؛ لكي يقف الناظر على شرحه بوضوح وجلاء، ويتسنى له ترجيح بعضها على بعض من غير خفاء.

الثالث: أنه يستوفي شرح أسماء الرجال بكلام موجز منقح مع جرح وتعديل إيقاظاً للناظر على درجة الحديث.

الرابع: أنه يستوفي بيان المذاهب الأربعة وما عداها في المسائل الخلافية، من كتب موثوقة عند أهلها، بل يستقصي الأقوال والروايات المختلفة المروية في كتب المذاهب عن الأئمة، ولا سيما في مذهب مالك لكي يطمئن كل من انتسب إلى أحد من الأئمة المتبوعين على بصيرة.

الخامس: أنه يذكر أدلة المذاهب تارة بالاستقصاء وتارة بالتلخيص حسب ما اقتضاه المقام.

السادس: أنه يعتمد في شرح الحديث على جهابذة شارحي «الموطأ» كالقاضي أبي الوليد الباجي، والقاضي عياض وأمثالهما، وتارة ينتقي من كلام المتأخرين من الشارحين.

السابع: أنه أوفى شرح «للموطأ» حديثاً، وفقهاً، ولغة، يقول بقول وسطٍ في الباب من غير إخلال وإطناب.

الثامن: أنه يذكر في شرح الحديث بعد استيفاء أقوال الشارحين الأعلام ما تلقاه من أعلام عصره كالشيخ المحدث السهارنفوري صاحب «بذل المجهود في شرح سنن أبي داود»، وفقيه عصره كالشيخ المحدث الكنكوهي، وصاحبه الشيخ يحيى الكاندهلوي والد المؤلف، وذلك في معترك صعب يتجَلّىٰ فيه نبوغ هؤلاء الأعلام، وما يذكره من أعيان الهند المحققين كالشاه ولي الله الدهلوي في شرحه باللغة الفارسية «المصفّى» وفيه نفائس، والشيخ المحدث اللكنوي في «السعاية» والمحدث السنبلي في «شرح مسند أبي حنيفة»،

والمحدث النيموي في «آثار السنن» وغيرهم، وكل ذلك علوم وأبحاث تختص بالبلاد الهندية لم تصل إلى بلاد العرب، فأصبح الشرح بذلك وثيقة اتصال بين أعيان الهند وأعلام العرب.

التاسع: أنه اعتنى بغرر النقول من كتب القدماء والمتأخرين من المحدثين من كتب لم تطبع عند تأليفه بالقاهرة ولا ببلاد العرب، فلم تصل إلى البلاد العربية تلك الأبحاث الرائعة، كتآليف الإمام الطحاوي عبقري هذه الأمة في قدماء المحدثين، كـ «مشكل الآثار» و «شرح معاني الآثار» وككتب الإمام محمد بن الحسن الشيباني من «الحجج» و «الآثار»، وككتاب «البناية شرح الهداية» للبدر العيني، فأصبحت وسيلة صادقة لاطلاع أرباب العلم من بلاد العرب.

العاشر: أنه استوى الشرح من بدئه إلى الختام بأسلوب واضح غير مُعَقَّدٍ بعبارة فصيحة سهلة، وبخطة متوسطة بين الإيجاز وبين الإسهاب والإطناب فتشابه طرفاه، وكان كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها، وكما قال أبو الطيب:

فتشابهت كلتاهما نجلاء

فخذها: وتلك عشرة كاملة من أمهات خصائص الشرح، لم أرد استيفاء محاسنها، ولا استقصاء دقائقها من معادنها، والله ولي كل توفيق وكل نعمة، وهو حسبنا ونعم الوكيل، انتهى كلامه. وطبع في الهند في ست مجلدات كبار ثم طبع بالقاهرة في خمسة عشر مجلداً.

ويطبع حالياً هذا الكتاب في ثمانية عشر مجلداً في بيروت بتحقيقنا مع الفهارس والفوائد الجديدة، والله ولي التوفيق.

*** شرح غريبه:**

وممن ألَّف في شرح غريبه جماعة ذكر بعضها السيوطي في «تنوير الحوالك»:

١ ــ «تفسير غريب الموطأ»، تأليف عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي، المتوفى ٢٣٨هـ، طبع في مجلدين من مكتبة العبيكان بالرياض.

٢ ــ العلاَّمة البرقي، هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن أبي زرعة البرقي، مولى بني زهرة، قال ابن فرحون: له كتاب في التاريخ وفي طبقات الفقهاء، وفي رجال «الموطأ»، وفي غريبه. كان من أصحاب الحديث،

والرواية أغلب عليه، وبيته بمصر بيت علم، توفي سنة ٢٤٩هـ.

٣ ـ أحمد بن عمران الأخفش، وهو أحمد بن عمران بن سلامة الألهاني، أبو عبد الله النحوي يعرف بالأخفش، صنّف «غريب الموطأ»، ومات قبل سنة ٢٥٠هـ، قاله السيوطي في «البغية».

٤ ـ أبو القاسم العثماني المصري.

٥ ـ أبو عبد الله بن الفرج، هو أصبغ بن الفرج بن نافع، سكن الفسطاط، رحل إلى مالك ليسمع منه، فدخل عليه يوم مات، توفي بمصر سنة ٢٢٥هـ، عَدَّ ابنُ فرحون في مؤلفاته «تفسير غريب الموطأ».

٦ ـ «التعليق على الموطأ»، تأليف هشام الأندلسي، المتوفى ٤٨٩هـ، طبع في مجلدين.

٧ ـ القاضي عياض، شرح غريبه مع الصحيحين في «مشارق الأنوار»، وهذبه محمد بن سعيد بن أبي عبد الله، يعرف بالطراز، المتوفى سنة ٦٤٥هـ.

*** في رجال الموطأ:**

وممن ألَّف في رجاله:

١ ـ القاضي محمد أبو عبد الله بن يحيى بن

محمد بن الحذّاء تقدم ذكره، له كتاب «التعاريف برجال الموطأ»، أربعة أسفار.

٢ ـ أبو عبد الله بن مفزع.

٣ ـ العلامة البرقي محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، تقدم ذكره في غريب «الموطأ».

٤ ـ أبو عمر الطلمنكي، قاله السيوطي.

٥ ـ ومنهم العلامة السيوطي، صنف رسالة سمَّاها بـ: «إسعاف المبطأ برجال الموطأ»، تقدَّم ذكره في شراح «الموطأ».

*** مسنده:**

وألَّف «مسند الموطأ» قاسم بن أصبغ، وأبو القاسم الجوهري(١)، وأبو الحسن القابسي في كتابه «الملخص»، وأبو ذر الهروي، وأبو الحسن علي بن حبيب السلجماسي، والمطرز، وأحمد بن بهزاد الفارسي، والقاضي ابن المفرِّج، وابن الأعرابي، وأبو بكر أحمد بن سعيد بن فرضح الدخيمي.

---

(١) طبع كتاب الجوهري «مسند الموطأ» في «دار الغرب الإسلامي» سنة ١٩٩٧م.

* **شـواهـده:**

ألَّف القاضي إسماعيل «شواهد الموطأ»[1].

* **اختلاف الموطآت:**

وألَّـف أبـو الحسـن الـدارقطنـي «كتـاب اختـلاف الموطـأ»[2] وكـذا القـاضي أبـو الوليـد أيضاً، وألَّف «مسند الموطأ» برواية القعنبي أبـو عمرو الطليطلي، وإبراهيم بـن نصـر السـرقسطي، لخـص «المـوطـأ» بـروايـة القعنبـي، ولابـن جـوصـا «جمـع المـوطـأ» مـن روايـة ابـن وهـب وابن القاسم، ولأبـي بكر بن ثابت الخطيب «كتاب أطراف الموطأ»، ولابن عبد البـر «كتاب التقصي في مسند حديث الموطأ ومرسلـه»، ولأبـي عبـد الله بن عيشـون الطليطلي «توجيه الموطأ»، ولحازم بن محمد بن حازم «السافر عن آثار الموطأ»، ولأبـي محمد بن يربوع كتاب في الكلام على أسانيده سمَّاه: «تاج الحلية وسراج البغية».

وإلى هنا ينتهي بنا هذا الحديث الموجز عن سيرة الإمام مالك ــ رحمه الله ــ وعن كتابه «الموطأ»، هذا، وقد وقع الفراغ عن تسويد هذا الكتاب في الساعة العاشرة يوم

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٣٩).

(٢) مطبوع.

الأربعاء أحد عشر محرم الحرام سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف صلاة وسلام.

ولله الحمد أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على من لا نبـي بعده، وعلى آله وأتباعه حملة الدين إلى يوم الدين.

الدكتور تقي الدين الندوي

خادم الحديث النبوي

رئاسة القضاء الشرعي بأبو ظبي

١٥ شعبان ١٣٩٩هـ

المراجع

١ ــ إسعاف المبطأ، للسيوطي. ط حيدرآباد ١٣٢٠هـ.

٢ ــ أوجز المسالك، للعلاَّمة محمد زكريا الكاندهلوي. ط، القاهرة ١٩٧٣هـ.

٣ ــ إعلام الموقعين، للإمام ابن القيم. ط القاهرة ١٩٧٤م.

٤ ــ الإنصاف في سبب الاختلاف، للإمام ولي الله الدهلوي. ط القاهرة ١٣٨٥هـ.

٥ ــ الأنساب، للسمعاني. ط لندن ١٩١٢م.

٦ ــ الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار، لابن عبد البر المالكي.

٧ ــ الإصابة في معرفة أسماء الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط القاهرة ١٣٥٨هـ.

٨ ــ البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير. ط القاهرة ١٣٤٨هـ.

٩ ــ بستان المحدثين، للشيخ عبد العزيز الدهلوي. ط دهلي.

١٠ــ تذكرة الحفاظ، للذهبي. ط حيدرآباد، الهند ١٣٧٤هـ.

١١ــ تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، للسيوطي. ط القاهرة.

١٢ــ ترتيب المدارك، للقاضي عياض. ط بيروت ١٣٨٤هـ.

١٣ــ تدريب الراوي، للسيوطي. ط القاهرة ١٩٥٩م.

١٤ــ تاريخ الإسلام، للذهبي. ط القاهرة ١٣٦٩هـ.

١٥ــ التمهيد، لابن عبد البر المالكي. ط الرباط ١٩٧١م.

١٦ــ تهذيب الأسماء واللغات، للنووي. ط بيروت.

١٧ــ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. ط حيدرآباد ١٣٢٥هـ.

١٨ــ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. ط القاهرة ١٣٤٩هـ.

١٩ــ التعليق الممجد على (موطأ محمد)، للكنوي. دار القلم/ دمشق ١٩٩٣م.

٢٠ــ تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك). ط القاهرة ١٣٢٦هـ.

٢١ــ الجامع الصحيح، للإمام البخاري. ط الهند.

٢٢ــ جامع الترمذي. ط الهند.

٢٣ــ الجمع بين رجال الصحيحين، لابن القيسراني. ط حيدرآباد ١٣٢٣هـ.

٢٤ــ حسن المحاضرة، للسيوطي. ط القاهرة ١٢٩٩هـ.

٢٥ــ حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصفهاني. ط القاهرة ١٣٥١هـ.

٢٦ــ حياة مالك (بالأردية)، للعلامة السيد سليمان الندوي. ط الهند.

٢٧ــ حياة الإمام مالك، للشيخ أبي زهرة. ط بيروت.

٢٨ــ حياة الإمام مالك، للأستاذ أمين الخولي. ط القاهرة ١٩٥١م.

٢٩ــ حجة الله البالغة، للإمام ولي الله الدهلوي. ط القاهرة ١٣٢٢هـ.

٣٠ــ خلاصة تذهيب الكمال، للخزرجي. ط القاهرة ١٣٢٢هـ.

٣١ــ الديباج المُذَهَّب في أعيان المذهب، لابن فرحون. ط القاهرة ١٣٥١هـ.

٣٢ــ الرسالة المستطرفة، للكتاني. ط كراتشي ١٣٧٩هـ.

٣٣ــ سنن النسائي. ط القاهرة ١٣١٢هـ.

٣٤ــ شرح الموطأ، للزرقاني. ط القاهرة ١٣٢٥هـ.

٣٥ــ شرح الموطأ، للباجي. ط القاهرة.

٣٦ــ شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي. ط القاهرة ١٣٥٠هـ.

٣٧ــ الطبقات الكبرى، للشعراني. ط القاهرة ١٩٥٤م.

٣٨ــ طبقات الشافعية، للسبكي. ط القاهرة ١٣٢٤هـ.

٣٩ـ طبقات الحفاظ، للسيوطي. ط القاهرة ١٩٧٣م.
٤٠ـ طبقات الشيرازي. ط بيروت.
٤١ـ طبقات ابن هداية الله. ط بيروت ١٩٧١م.
٤٢ـ طبقات ابن سعد. ط القاهرة ١٩٦٨م.
٤٣ـ العبر، للذهبي. ط الكويت ١٩٦٠م.
٤٤ـ عارضة الأحوذي، لابن العربي. ط القاهرة.
٤٥ـ كشف الظنون، للحاجي خليفة. ط إستنبول ١٩٤١م.
٤٦ـ القاموس المحيط، للفيروزآبادي. ط القاهرة ١٩٣٥م.
٤٧ـ اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير. ط القاهرة ١٣٥٧هـ.
٤٨ـ ميزان الاعتدال، للذهبي. ط القاهرة ١٩٦٣م.
٤٩ـ المنتظم، لابن الجوزي. ط حيدرآباد ١٣٥٧هـ.
٥٠ـ الموطأ، للإمام مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. ط القاهرة ١٣٧٠هـ.
٥١ـ مقدمة ابن خلدون. ط القاهرة ١٣٢٢هـ.
٥٢ـ مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني. ط القاهرة ١٣٠١هـ.
٥٣ـ النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي. ط القاهرة ١٩٣٢م.
٥٤ـ نيل الابتهاج، لبابا أحمد التنبكتي. ط القاهرة.
٥٥ـ المسوى، للإمام ولي الله الدهلوي. ط الهند ١٣٠٦هـ.
٥٦ـ المصفى، للإمام ولي الله الدهلوي. ط الهند ١٣٠٦هـ.
٥٧ـ المستدرك، للحاكم. ط حيدرآباد ١٣٣٤هـ.
٥٨ـ المنتظم، لابن الجوزي. ط حيدرآباد، الهند ١٣٥٧هـ.
٥٩ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان. ط القاهرة ١٣١٠هـ.

• • •

الفهرس

• • •

ذكر أسانيد مؤلف هذا الكتاب

ـ عفا الله عنه وعافاه ـ

١ ـ إني أخذت «الجامع الصحيح» لأمير المؤمنين في الحديث الإمام محمد بن إسماعيل البخاري قراءةً وسماعاً من أوله إلى آخره كاملاً عن الإمام المحدث الكبير الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي المدني، وقد أجازني جميع مروياته في الحديث إجازةً عامةً، وكتب وثيقة الإجازة بعناية بالغة.

٢ ـ إني قرأت «الجامع الصحيح» للبخاري، و «صحيح مسلم»، و «جامع الترمذي»، و «شرح النخبة» على العلامة المحدث الشيخ حليم عطا السيلوني، وإسناده يصل إلى القاضي الشوكاني أيضاً.

٣ ـ لي إجازة عامة من العلامة المحدث محمد يوسف البنّوري، وقرأت عليه أوائل الصحاح الستة في المسجد النبوي في حالة الاعتكاف في شهر رمضان المبارك وكتب لي الإجازة العامة بخطه.

٤ ـ ولي إجازة عامة لجميع كتب الحديث الشريف من العالم الربّاني الشيخ محمد أحمد البرتابكرهي ـ رحمه الله ـ.

ومراجع تراجم مشايخ أسانيدي مذكورة في آخر «ظفر الأماني» الذي طبع بتحقيقنا.

❑ ❑ ❑

من آثار المؤلف

١ ــ بذل المجهود في حل أبي داود، سيصدر قريباً بعون الله تعالى في ٢١ مجلداً مع المراجعة والتحقيق في حلة قشيبة.

٢ ــ أعلام المحدثين بالهند. المدينة المنورة ١٩٨١م.

٣ ــ السنة مع المستشرقين والمستغربين. المدينة المنورة ١٩٨٥م.

٤ ــ أعلام أئمة الحديث. الهند ١٩٨٧م.

٥ ــ علم رجال الحديث. طبع المدينة المنورة ١٩٨٨م.

٦ ــ الإمام البخاري سيد الحفاظ والمحدثين. طبع بيروت ــ دمشق.

٧ ــ أبو داود الإمام الحافظ الفقيه. طبع بيروت ــ دمشق.

٨ ــ دراسة لكتب السيرة القديمة ومصادرها الأولى ــ دولة قطر.

٩ ــ كتاب الزهد الكبير، للإمام البيهقي. ط أبو ظبي ــ الكويت.

١٠ــ التعليق الممجد شرح الموطأ برواية الإمام محمد للإمام اللكنوي. طبع في ٣ مجلدات.

١١ــ ظفر الأماني في (علوم الحديث) للإمام اللكنوي (تحقيق وتعليق). ط بيروت.

١٢ــ ساعة مع الربَّانيين (ملفوظات الشيخ المحدث زكريا الكاندهلوي).

١٣ــ أوجز المسالك شرح موطأ الإمام مالك للعلاَّمة المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (تحقيق وتعليق) ١٨ مجلداً (تحت الطبع).

هذه وغيرها من البحوث والكتب

هَذَا الكِتَابُ

موجز يحتوي على سيرة الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى، ومكانة كتابه «الموطأ».

تناولت فيه: حياة الإمام مالك: نشأته، وطلبه للعلم، ونشره لـه، وعمله، وصلته بالولاة ووعظه لهم، وصفاته، وحليته، وفضائله، وآثاره، وثناء العلماء عليه.

ثم تناولت فيه: كتاب «الموطأ»: مكانته، وخصائصه، وسبب تأليفـه، وتسميتـه، وإخلاص الإمـام فيـه، وعنايـة الخلفاء به، وشهادة العلماء له، ومميزاته، ورواته عن مالك، ونسخه، وشروحه.

إلى غير ذلك من الأمور التي يمكن التحدُّث فيها عن هذا الإمام وكتابه «الموطأ».

أدعو الله سبحانه أن ينفع به طلبة العلم.

والله ولي التوفيق.

المؤلف